النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 8 ربيع ثاني 1428هـ الموافق 25 ابريل 2007 العدد (100) Wed. 8/4/1428 - 25 Apr. 2007 No. (100) 50 ريالاً 16 صفحة

■ بن شملان: كلها متعة

■ ياسين سعيد نعمان يشيد بميثاقها الذي حماها من الملوثات

■ ياسر العواضي: رزينة تشق طريقها في الصخر

■ رؤوفة حسن: أسم واضح بامكانات بسيطة

كيف تقرأ النخبة «النداء»؟

عبدالقادر هلال لـ«النداء»:

متفائل باستجابة مجلس الشورى والمجتمع المدني لدعوة الرئيس انجاز حكم محلي واسع الصلاحيات

■ «النداء» - خاص:

"83% من المواطنين و73% من أعضاء المجالس المحلية المنتمين للمؤتمر الشعبي" قالوا إنهم مع "انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات". وهي النسبة التي دعت "حافظ البكاري" الذي نظم "المركز اليمني لقياس الرأي العام" الذي يرأسه، الاستطلاع في 6 محافظات للقول إن "النتائج تؤكد وجود أمل لدى المواطنين بشأن جدوى المجالس المحلية وهو أمل ينبغي ألا يلاقي الخذلان من قبل الحكومة اليمنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني".

واعتبر الاستطلاع الذي نفذ في محافظات (أمانة العاصمة، عدن، تعز، حضرموت، ذمار، عمران)، إجابة مبكرة على وكلاء "اليمن القديم" في مجلس الشورى الذين مناقشة فكرة الانتخابات المحلية".

ورغم النقد الذي وجهه المواطنون للمجالس المحلية في الاستطلاع الذي أعلن نتائجه مركز قياس الرأي، فقد اعتبرت المجالس متغيرا جديدا في المناطق التي قال سكانها أن النفوذ الأول هو للشيخ، يليه "لا أحد" حسب إجابة 21.10% من المواطنين، كما أن عضو المجلس المحلي جاء قبل عضو مجلس

التتمة في الصفحة 12

الحكومة تعلن مؤتمر الفرص الاستثمار فعالية سنوية، والعطية يؤكد استمرار التنسيق لتصويب الماضي

شدَّد البيان الختامي لمؤتمر استكشاف الفرص بـ"أهمية تطوير القطاع المالي في اليمن"، فيما قال مراسل "نيوزيمن" الذي حضر نقاشات اليوم الختامي إن أكثر من 20 مشاركاً وفي مختلف الجلسات وبخاصة مع رئيس الحكومة ووزير المالية، طالبوا سرعة انجاز "سوق للأوراق المالية".

بيان المؤتمر الختامي. وخلافا للأخبار العاجلة التي تبثها المصادر الرسمية عن "نيات وعزائم" المشاركين إنشاء مشاريع، بدا متحفظا مكتفيا بالإشارة إلى أن "460 مستثمرا خليجيا من 1200 مشاركاً" استمعوا خلال "سبع جلسات عمل" للترويج لـ"100 فرصة في كافة القطاعات".

وباستثناء ماذكره عن "التوقيع على عدد من الاتفاقيات أهمها ما شهدناه اليوم من اتفاقية (استثمار في) المنطقة الحرة، وكذلك العديد من الفنادق، وعدد من الاتفاقيات في جانب التعدين، بالإضافة إلى إعلان شركة النقل الداخلي" فقد رحب البيان بالتزام الحكومة "توفير بيئة استثمارية مواتية والعمل علي معالجة كافة الإشكاليات التي تواجه المستثمرين".

التتمة في الصفحة 12

أعمار مهدورة في أدراج رجال العدالة

(ملف خاص بالمحتجزين في السجن المركزي)

إقرأ لـ:

■ إلهام مانع

■ جمال جبران

■ حسن عبدالوارث

■ هدى العطاس

«نداء» الناس المظلومين!

كان علينا أن نحتفل بالعدد 100!

وقد توجب علينا أولاً أن نسد كل منفذ أمام «شيطان التذمر» كيلا يتسلل إلى مكتب الصحيفة.

كذلك شرعنا في استحياء آليات دفاع تقليدية أثبتت نجاعتها منذ صدور العدد الأول.

أدركت النداء عددها المئوي وهي على عهدها الذي زيَّن صفحتها الأولى في 13 أكتوبر 2004: هذي «نداء» للناس.

خبرة عامين من الإصدار المنتظم بدءاً من العدد الثاني، تضغط علينا دونما هوادة كيما نضيف وصفاً للناس: هذي نداء للناس المظلومين.

انصعنا لضغط الخبرة، واعين بأن صفة لن تغير من مضمون الرسالة التي حملها العدد الأول، برغم الحنين إليه الذي يستبد بقلب الزميل العزيز عبدالكريم الخيواني، الكان سجيناً يومذاك، طبق تحيته لأسرة «النداء» في هذا العدد.

أكتب افتتاحية العدد المئوي وسط حشد من الوجوه من شتيت جذور وألوان ولهجات.. ولغات. القاسم المشترك الأعظم بينها هو الظلم الذي يطبق عليها.

بتعاقب الأعداد كانت «النداء» صوت المظلومين والمقهورين والمنسيين والهامشيين، وكان محرروها وكتابها ينزلقون، عدداً عدداً، إلى لعب دور العرضحالية، ثم تالياً دور الوكلاء القانونيين (مع وافر التقدير لأهل الاختصاص) في عالم ينزع إلى إعمال القوة في مواجهة الحق، وأحياناً تعويضاً عنه.

مرَّات عديدة، كاشفت زملائي وزميلاتي: هاقد صارت «نداء»نا صحيفة حقوقية بامتياز. وفي هذا المجال بالذات فقد تمكنت «النداء» من إطلاق عشرات السجناء والمحتجزين، واستطاعت أن توصل أنّات المعذبين إلى آذان «أهل كهف» النسيان.

■ رئيس التحرير

الحكومة والحوثيون يرفضون مساعداته

الهلال الأحمر ينشئ مخيماً جديداً لنازحي صعدة

● عبدالباقي شويط

■ بشير السيد:

قال رئيس جمعية الهلال الأحمر في محافظة صعدة عبدالباقي شويط إن الجمعية بصدد إنشاء مخيم خامس لإيواء النازحين في منطقة القص – شمال المدينة- خلال أيام.

وأضاف في تصريحه لـ«النداء» أن المخيم سيعمل على تخفيف الضغط على المخيمات الأخرى، كما سيستوعب العديد من الأسر النازحة من المناطق المشتعلة جراء المواجهة المسلحة بين الطرفين (الحكومة والحوثيين).

موضحاً أن المخيمات التي يشرف عليها الهلال الأحمر واللجنة الدولية

التتمة في الصفحة 12

وساطة يمنية بين «عيديد» والرئيس يوسف

● حسين عيديد

علمت «النداء» من مصادر خاصة أن نائب رئيس الوزراء وزير الإسكان حسين محمد فرح عيديد سيصل صنعاء اليومين القادمين، وأن هناك وساطة يمنية بينه والحكومة الإنتقالية برئاسة عبدالله يوسف أحمد.

وذكرت المصادر أن «عيديد» الذي سيلتقي المسؤولين اليمنيين قادماً من العاصمة الأريترية أسمره سيتم التوسط بينه والحكومة الإنتقالية التي غادرها في مقديشو قبل عشرين يوماً متجهاً إلى «اسمرة»، حيث انظم إلى المعارضة هناك بقيادة الرئيس التنفيذي للمحاكم الإسلامية شيخ شريف ورئيس البرلمان

التتمة في الصفحة 12

عن التهاني لوزراء الحكومة..

"مبروك الثقة".. أغلى كلمتين في اليمن

■ غمدان اليوسفي

لم تنته حملة التهاني للحكومة الجديدة بعد: "مبروك الثقة" كلمتين من عشرة أحرف ستدخل التاريخ اليمني كأغلى حروف، بلغت من خلالها قيمة الصفحة الواحدة في الصحف –الرسمية طبعا– 360 ألف ريال.

لم يكن حبر قرار تكليف الدكتور علي مجور بتشكيل الحكومة، قد جف حين كانت إدارات الإعلانات بصحيفة "الثورة" مرتبكة بعدد التهاني "بالثقة" التي منحها الرئيس لمجور بتكليف الحكومة، وبدأت تلك التهاني منهالة من إدارات وفروع ومناطق مؤسسة الكهرباء حيث كان رئيس الحكومة الجديد وزيراً للكهرباء.

أقل مساحة للتهنئة كانت ربع صفحة في تلك الصحيفة التي لاتنافسها في الدخل المهول من الإعلانات سوى صحيفة سبتمبر، لكن الفارق هو أنها أسبوعية، وبلغت قيمة ربع الصفحة الملونة أكثر من 90 ألف ريال.

في أول حوار له ظهر مجور متحرجا من الكم الهائل من عدد التهاني له وتشكيلته الجديدة.. مثار ذلك التحرج من الارتفاع السريع والكبير في أسعار السلع والمواد الأساسية عقب تكليفه وقال: " في أول اجتماع عقدته الحكومة طلبت من وزير الصناعة والتجارة إعطاء تفسير حول الأسباب

التتمة في الصفحة 12

المحررة: بشرى العنسي
boshrasalehali@yahoo.com

الاربعاء 8 ربيع ثاني 1428هـ الموافق 25 ابريل 2007 العدد (100)
Wed. 8/4/1428 - 25 Apr. 2007 No. (100)

منع استخدام الفحم البترولي في مصانع الاسمنت

أرسلت الهيئة العامة للإستثمار رسائل تعميم لمصانع الاسمنت بعدم استخدام الفحم البترولي كوقود لتوليد الطاقة في صناعة الإسمنت وذلك إثر طلب إضافة مادة الفحم البترولي لمشروع اسمنت المكلا التابع للشركة العربية اليمنية للإسمنت المحدودة (حضرموت) الجاري تنفيذه حالياً والذي سيتم البدء بالتشغيل والإنتاج نهاية أغسطس عام 2008م، وفقاً للبرامج الزمنية المحددة لتنفيذ المشروع.

وكانت الشركة العربية اليمنية للإسمنت المحدودة وشركات أخرى قد طلبت من الهيئة العامة للإستثمار الحصول على الإعفاء الجمركي لاستيراد مادة الفحم البترولي كوقود لتوليد الطاقة في مصانع الاسمنت نظراً لرخصها مقارنة ببقية أنواع الوقود الأخرى المتوافرة محلياً.

الهيئة العامة للإستثمار أرسلت التعميم نهاية الشهر الماضي لشركة الإسمنت اليمنية السعودية، الشركة العربية اليمنية للإسمنت المحدودة، الشركة الوطنية للإسمنت، شركة مصنع إسمنت المكلا المحدودة، للأخ علي عبدالله العيسائي، والأخ حسين عبدالرحمن سالم العطاس (كما ورد في الرسالة).

قرار المنع جاء بعد الرسالة التي وجهتها الهيئة العامة لحماية البيئة رقم (162) لمنع استخدام الفحم البترولي؛ لما له من أضرار كبيرة على البيئة حيث يعتبر الأكثر تلويثاً لنوعية الهواء ومتوافرة مع البدائل الأخرى من الوقود المتوافرة محلياً مستندا بذلك على التجربة الأردنية المبكرة حيث قررت الحكومة الأردنية منع استخدام الفحم البترولي كوقود في مصانع الإسمنت وذلك في إطار إجراءات لحماية البيئة.

وقد أوصت الهيئة العامة للاستثمار مشروع اسمنت المكلا باستخدام وقود بديلة لمادة الفحم البترولي أقل تلويثاً لنوعية الهواء ومتوافرة محلياً مثل وقود الديزل أو المازوت أو الغاز، وضرورة تطبيق المواصفات القياسية اليمنية أو الدولية من قبل الشركة عند تشغيل المشروعات الخاصة بنوعية الهواء أو الحدود المسموح بها للانبعاثات من صناعة الإسمنت.

إب تتأهل سياحياً بترميم مبانٍ أثرية

■ ابراهيم البعداني

بدأت الهيئة العامة للآثار والحفاظ على المدن التاريخية العمل في إعادة بناء وترميم أبواب مدينة إب القديمة والتي تتألف من سبعة أبواب أثرية أهمها الباب الكبير، باب سنبل، باب النصر، باب السلام.

خالد العنسي، عضو مجلس النواب عن مديرية المشنة والذي يقوم بالإشراف والمتابعة لتنفيذ أعمال إعادة البناء والترميم قال "للنداء" إن الهيئة العامة للآثار حرصت على بناء وترميم أبواب إب القديمة حسب النمط التاريخي الذي بنيت عليه؛ لما له من مدلول تاريخي وحضاري يعكس صورة خاصة للمدينة من حيث ربطها بالتراث الإنساني. وأضاف أن هذا العمل خطوة في طريق إظهار إب وتحويلها إلى مزار تاريخي يلفت أنظار السياح إليها. كما أكد العنسي بأنه وخلال الأيام القادمة سيتم ترميم أربعين منزلاً من منازل المدينة وذلك بعد حصوله على موافقة من مجلس الوزراء بإعادة تأهيل وترميم مباني مدينة إب القديمة والتي تعتبر، حد قوله، خطوة أولى لإعادة تأهيل وترميم بقية المنازل والمباني التاريخية المتبقية.

■ بشرى العنسي

الهدوء كان السائد، فيما عدا صوت محركات "الفتى النبيل". لم أجد أمامي أحداً؛ إذ الجميع في منازلهم ساعة الظهيرة. دخلتُ المصنع أولاً، فلم أجد الكثير من مديره. عدت إلى الشارع لكن هذه المرة مع عيون كثيرة ترقبني من داخل المصنع لتعرف وجهتي. الشارع كان ما يزال فارغاً ولم يكن أمامي سوى زيارة المنازل المجاورة لأستمع لمن أسموا أنفسهم بالمتضررين.

البيئة والاستثمار.. هل يتصالحان؟!

● مصنع بحي سكني بالعاصمة

"بالله عليكم مصنع داخل حارة؟!"، قالتها إحدى ربات البيوت وهي تشير بيدها من أحد الشبابيك المطلة على المصنع. أم لثلاثة أطفال لم تتلق التعليم الكافي على ما يبدو ولكنها تشعر أنه يشكل خطرا على صحة أبنائها؛ "ما يكفيناش عوادم السيارات!؟".

ربة البيت التي تقطنه منذ خمس سنوات أشارت بيدها أيضاً وهي تقف بجانبي وأنا ألتقط الصور من شباكها للبلاعات التي انفجرت منذ فترة بسبب المصنع – حد قولها.

لم تشأ الإطالة أكثر، فودعتني وهي ترجو أن نجد حلاً؛ كان ينتظرها الكثير، خصوصاً مع وصول أبنائها من المدرسة.

الجارة المجاورة لتلك العمارة، التي وقفت مرتابة مع طفلتيها من الزائر الغريب، قالت إنها لا تتضايق من المصنع بسبب موقع بيتها. وأضافت: "إذا كان في أضرار أخرى فنحن لا نعرفها".

عندما عدت إلى الشارع هذه المرة كان قد امتلأ بالأطفال الذين أحاطوا بي وبدأوا يشكون بأصوات مرتفعة وكل يريد أن أسمعه في ظل العيون التي ما زالت ترقب من بعيد.

"أربع بيارات انفجرين بسبب الزيت حق المصنع وثقل البوابير اللي يجين يحملين". "جاءوا ناس خيرات من البيئة والصحة". "بيدّي صاحب المصنع زلط، بيدعمهم". "قد اشتكينا لأمين العاصمة". "لا تصدقيش ما بش دولة". جُمل انطلقت من عدة أفواه حولي اختتمها يعقوب محمد (طالب في المرحلة الثانوية): "تشتي الصدق مصنع وسط حارة ما ينفعش!"، قالها وكأنه يريد أن يكون طرفاً محايداً لأطراف نزاع يعرفها جيدا.

ضجيج الآلات، الدخان المتصاعد، البيارات، ضجيج العمال والشاحنات صباحاً، كانت هي أهم المشاكل التي اشتكى منها بعض أهالي "بيت بوس"، وخصوصاً القريبين من مصنع بفك "الفتى النبيل" الواقع حارتهم.

مصنع البفك المرخص سنة 2001م، برخصة رقم (90) من مكتب الأشغال بالأمانة، آثار، ومنذ أن أقيم، نزاعاً في الحارة. كبر ثم انحصر بين أحد الجيران ومالك المصنع.

مختصون كثر ومن جهات مختلفة نزلوا إلى الموقع للمعاينة إثر شكاوى من السكان، ورفعوا تقارير عدة (حصلت النداء على نسخ منها). اختلفت تلك التقارير فيما بينها وأصبحت تصب في مصالح مختلفة، وهو الأمر الذي علق عليه أحد الأطفال: "حق الصحة كانوا يجوا يأكلوا بفك ويخرجوا".

في حين إشعاراً من وزارة الأشغال العامة والتطوير الحضري لصاحب المصنع؛ بسبب عدم حصوله على ترخيص للمصنع، وإنشاء المصنع داخل حي سكني، يشعره بالتوقف عن العمل ليلاً وإزعاج السكان. والغريب أن الإشعار كان في 2002م، بينما الترخيص في 2001، وهو ما يدعو للإستغراب والتساؤل عما إذا كان الترخيص قد استخرج لاحقاً بتاريخ قديم.

كما أن تقريراً يشير إلى أن المصنع يقع في منطقة غير مخصصة للأغراض الصناعية ويتوسط حيا سكنياً وتحيط به المباني السكنية من جميع الجهات، وهناك تضرر من قبل السكان المجاورين لهذا المصنع، بسبب ضجيج المعدات والمحركات الكهربائية ليلاً ونهاراً، وكذا الروائح الناتجة عن المعالجات الغذائية داخل المصنع. وهناك تقرير آخر (من جهة أخرى) يقول إن المصنع لا يسبب أي إزعاج أو ضرر لمن حوله وذلك – حسب التقرير– بإفادة جميع الجيران. كما أفادوا – بحسب التقرير أيضاً– أنهم لم يتقدموا بشكوى على المصنع، المصنع به جميع المعدات التي تمنع إصدار الإزعاج لمن حوله (مولد كاتم للصوت، هنجر كبير).

الواضح –إذاً– أن المختصين والجيران أيضاً قد انقسموا إلى مجموعتين: مع وضد، لجهتين مختلفتين بدأتا بجمع الصفوف لصالحهما.

أنور عبدالله جار الله، نائب مدير عام المصنع، قال لـ"النداء" إنه لا توجد مشكلة، وأن "أقرب الجيران ما يشتكوش" وأن هناك شخصاً واحداً فقط هو من يعادي المصنع منذ أن وضع، وأن أغلب الموقعين على الشكاوى المرفوعة للجهات أناس وهميون لا وجود لهم. وأفاد أيضاً أن المصنع قد قام بكل الإجراءات اللازمة لتقليل الضرر.

بعيداً عن النزاع الذي أخذ طابعاً شخصياً بين جهتين بسبب المصنع (المالك، وأحد الجيران) والذي وصل حد إطلاق النار، وهي القضية المنظورة في جنوب شرق الأمانة؛ فإن تقرير لنزول ميداني للهيئة العامة للإستثمار وهي الجهة الأخرى المرخصة للمشروع أشار إلى أن المشكلة الأساسية القائمة تتمثل في الضوضاء، ومصادرها هي: كمبريشن عادي للهواء يحدث ضوضاء "متوسطة" ومتواصلة، تشغيل جهاز الضغط لخزان البفك يحدث ضوضاء "متوسطة" متقطعة، تشغيل المولد الكهربائي في العراء يحدث ضوضاء "صغيرة" متواصلة، تشغيل مراوح شفط جديدة مركبة على الجزء العلوي لهنجر الحديد يحدث ضوضاء "صغيرة" متواصلة، عملية الإنتاج تحدث ضوضاء "صغيرة" خاصة في الفترة المسائية. كما تلخصت المشاكل الثانوية بتصريف مخلفات المشروع مما يحدث روائح "محدودة التأثير"، انبعاث الأدخنة عند تشغيل المولد الكهربائي. لذلك قدمت الهيئة ممثلة بمكتب حماية البيئة – الصناعات الاستخراجية، عدداً من الإجراءات العاجلة التي يتوجب على مالك المصنع اتباعها لمواجهة المشاكل القائمة حينها. ومع أن الهيئة لم تنزل مرة أخرى للتأكد من إتباع صاحب المشروع للإجراءات، إلا أن تقريراً آخر لجهة أخرى (مكتب الأشغال والطرق) أشار إلى أن المالك قد قام بالمطلوب وأن العمل في المصنع يستمر حتى السادسة مساء فقط. بالرغم من ذلك كله فإن المشاكل ما زالت موجودة، حسب بعض الأهالي، والتي ربما ستنتهي لو أن المالك التزم بما جاء في تقرير الهيئة والذي شدد على ضرورة نقل المصنع إلى موقع آخر بديل خلال فترة لا تتجاوز السنتين من تاريخه بعد التنسيق مع الهيئة. التقرير كان في أكتوبر 2002م، ورغم انقضاء الكثير على المهلة المحددة، إلا أن المصنع ما زال قائماً في مكانه.

● أهالي يعبرون عن قلقهم

غيره كثير

مصنع البفك هذا ليس الوحيد الواقع في حي سكني، فغيره كثير سواء مصانع بفك (24 مصنعاً في صنعاء)، أم مشاريع صناعية أخرى.

قد تضعون أنفسكم للحظة مكان صاحب المصنع، كما فعلت أنا، وترون أن من الخسارة عليه نقل المصنع، ولكن عودوا لتضعوا أنفسكم مكان السكان الذين لا ذنب لهم في استنشاق أدخنة تلك المصانع، أو تحمل ضجيجها، ومن حقهم العيش في منازلهم بأمان وصحة، وستتوصلون إلى نتيجة مفادها أن المسؤولين والمختصين هم السبب في ذلك كله؛ فكيف يوافقون ويسمحون بتراخيص لمشاريع صناعية وسط أحياء سكنية، دونما مراعاة للسكان، ولا دراسة لتقييم الأثر البيئي، متسببين بحدوث مشاكل ونزاعات كان يمكن تفاديها منذ البداية.

سالم باقحيزل، مدير إدارة تقييم الأثر البيئي بالهيئة العامة لحماية البيئة أوضح لـ"النداء" أن من المفترض قبل إقامة أي مشروع أن يتم تقديمه إلى الهيئة، كما نص قانون حماية البيئة الذي يوجب على الجهات التي ترخص المشاريع إعطاء نسخة من الدراسات للهيئة، "إلا أن ما هو حاصل عكس ذلك تماماً حيث يتم أخذ رأي الهيئة في المشاريع الكبيرة فقط لدراسة تقييم الأثر البيئي، أما المشاريع الصغيرة فلا تعرض عليه إلا إذا حدثت مشاكل فيما بعد، كقضية مصنع البفك". وأضاف: "لا يوجد تجاوب من الجهات المعنية مع الهيئة بهذا الخصوص، نحن بعدين نتحمل مشاكل الناس، المفروض كل المشاريع تحال علينا".

"النداء" توجهت كذلك إلى الهيئة العامة للاستثمار لمتابعة الموضوع والتقت بمدير مكتب حماية البيئة محمد الكهلاني، الذي قال: "نحن نشجع الاستثمار، ولكن مش على حساب الآخرين. بمبدأ لا ضرر ولا ضرار". وأضاف، عندما رخصنا مصنع البفك كانت المنطقة في البداية منطقة نمو، كما أن الهنجر كان مرخصاً أصلاً من قسم التراخيص للمباني– وزارة الأشغال العامة، دون علمنا".

عدم وجود مناطق صناعية، والتوسع السكاني الرهيب، هي المشكلة الأساس في نظره.

ويعتقد الكهلاني بأن الخطأ ليس خطأ الهيئة وحدها، بل كل الجهات مشاركة فيه. وأكد أن الهيئة لم تعد ترخص لمشاريع في التجمعات السكانية، بناء على اتفاق مع أمانة العاصمة. وقال: "نحاول نتعلم من أخطائنا".

من بين (2500) ترخيص لمشاريع منذ (14) سنة، لم تحصل مشاكل سوى مع مصنع البفك، ومشروع آخر (مدبغة)، حسب مدير مكتب حماية البيئة. وعن الإجراءات المتبعة حيال أي مشروع يطلب الترخيص، أجاب الكهلاني بأنهم يزورون الموقع، فالمشروعات الكبيرة كالزجاج والاسمنت وصهر الحديد تقدم دراسة لتقييم الأثر البيئي للهيئة العامة لحماية البيئة لاعتمادها، ثم تستكمل الإجراءات في الاستثمار. "المشروعات الصغيرة ننزل نشوف ملاءمة الموقع فقط، ونضع ضوابط تتمثل في إضافة بعض المعدات لتفادي أو تقليل التلوث". أما المشاريع الخدمية فيعتقد الكهلاني بأن من الضروري "أن تكون داخل المدن، كالمخابز التي رغم أنه يتصاعد منها دخان إلا أنه لا يمكن نقلها بعيداً لأن الناس يستفيدون منها" وأنهى كلامه: "على الهيئة ضرورة تحديد مشروعات استراتيجية ذات جدوى اقتصادية تعود على الوطن بالفائدة وما دامت الهيئة تعطي إعفاءات ضريبية وجمركية لسبع أو تسع سنوات للمشاريع الاستثمارية، فيجب أن تكون تلك المشاريع ذات فائدة".

مدينة صناعية

التخطيط العشوائي والتراخيص غير المدروسة كانت السبب في المشاكل وتواجد مئات من المنشآت الصناعية داخل التجمعات السكانية، فضلاً عن عدم وجود منطقة صناعية خارج المدن.

محمود شديو رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة قال لـ"النداء": "عملنا رسالة لأمانة العاصمة على أساس نقل المصانع ضمن المنطقة الصناعية المفترضة، إلا أن أمانة العاصمة تحاول إيجاد أكثر من موقع وتدرسه من ناحية الأحواض المائية، والمخططات العمرانية، وملكية الأراضي. وهناك خطة مرحلية لنقل كل المصانع، وخاصة التي داخل التجمعات السكانية، والتي تعتبر ملوثة".

وعن مصنع البفك – محل النزاع– قال رئيس الهيئة إن مالك المصنع (عبدالله جار الله) قد التزم بنقله حال تحديد موقع بديل، وأنه سيكون ضمن المنطقة الصناعية للمواد الغذائية الخفيفة، كما سيتم تحديد مناطق مخصصة للكسارات خارج العاصمة.

صادق عسكر، ممثل الهيئة بأمانة العاصمة، قال إنه تم تحديد مناطق في "عصر" و"حزيز" لتكون مصانع للصناعات الخفيفة. وأوضح أنه توجد هناك حالياً صناعات دوائية أما الصناعات الثقيلة فما زالت أمانة العاصمة، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة تبحث عن موقع لها خارج المدينة، وأن الأمر يتطلب إيجاد أرضية، وتوفير الخدمات الأساسية للمنطقة الصناعية.

وأضاف: "نحاول وضع ضوابط ومعايير تخدم البيئة والمستثمر".

المشاكل البيئية والشكاوى من المواطنين لن تنتهي ما لم يتم الإسراع بتجهيز المنطقة الصناعية ونقل المشاريع الموجودة في الأحياء السكنية، كحل عاجل. ويبدو أن الاستثمار والبيئة يشكلان الخصمين الدائمين، رغم المحاولات القليلة للحد من آثار تلك الاستثمارات على البيئة.

بلادنا استضافت مؤتمر استكشاف فرص الإستثمار لتطوير اليمن، وكبلد نام فإن التطور هو الأولى بالنسبة لحكومتنا ولكل شخص "تقريباً حتى لو كان على حساب البيئة التي يجب أن توضع في المقام الأول؛ فلا يجب أن نفرح بالإستثمار على حساب البيئة حتى لا تكون العواقب وخيمة ونضطر إلى صرف المزيد من الأموال لترميمها.

كنت رئيساً للتحرير..

جمال جبران
jimy34@hotmail.com

(1)

أن تمنحك الظروف فرصة لتكون رئيساً مؤقتاً للتحرير، هي فرصة تبدو سانحة كيما تعمل فيها جردة حساب متأخرة. إفعال انتقامك المؤجل من كُتّاب الأعمدة الذين لا تحبهم في الصحيفة وتعتقد دائماً أنهم لا يكتبون إلا برعاية كريمة مبالغ فيها من رئيس التحرير الأصلي. هذا إضافة لكُتّاب مقالات غيرهم تعتقد أيضاً أنهم لا يكتبون إلا بحماية مباركة من رئيس التحرير ذاته ويتعلل هو بضرورة إفساح المجال لكل رأي واتجاه ولو كان لا يأتي على هوانا.

أن تكون رئيساً مؤقتاً لتحرير" النداء " تستطيع أن تحذف كل هؤلاء بقرار واحد ومحصن هنا بأعذار وحجج لا أول لها ولا آخر. هو بحر من الأعذار أمامك وليس عليك غير أن تغمس يدك لتخرجها بما يروقك.

مثلاً. قولك: إن الفاكس المرسل لم يكن واضحاً.

قولك: إن الإيميل لم يصل. إن خط الانترنت انقطع فجأة ليلة الإصدار. إنك لم تنتبه للمادة إلا في وقت متأخر من الليل. إن كثافة مواد هطلت عليك فأنستك ما أنستك.

وهكذا تكون بين يديك مساحة واسعة وفرص كيما تكون منتقماً كما يجب من أصحاب الأقلام التي لا تحبها.

(2)

ما سبق كان أماني راودتني بقوة خلال أعداد متباعدة في الـ 99 عدداً فائتاً من "النداء". حال انشغال سامي غالب مضطراً لسفر هنا أو هناك، وحدث هذا لسبعة أعداد تقريباً. تنسحب عليَّ مهامه لأجد نفسي حينها وجهاً لوجه قبالة أمنياتي الشريرة إضافة لرغبات انتقامية حادة ومتوحشة.

هي أمان راودتني فقط وحاصرتها بيني وبيني. لم أبح بها لأحد. أبقى طوال فترات تنفيذ الصفحات متخيلاً وبتلذذ وقد خلت من تلك الأسماء التي لا يروقني ما تكتب. أتخيل بروقان بال العدد وقد صدر متخففاً من ثقلها وثقل ما تفعل بقلبي ومزاجي.

رئاسة التحرير هنا مناسبة لتصفية حسابات بائتة، ومكومة عبر كل الأعداد التي صدرت ولم يكن ليدي فيها قرار حذف أو تأجيل.

رئاسة التحرير هنا فرصة سانحة لإنجاز أعمال انتقامية على نموذج الدراما الهندية، إذ يقود الوقت إليك عزيزاً أذله زمنه فصار بلا حول ولا قوة، صاغراً ذليلاً لتفعل فيه ماتود و ما تشاء.

رئاسة التحرير هنا مناسبة لتنفيذ رغبات شريرة.

(3)

في الوقت ذاته، ولكن في اتجاه آخر، أن أكون رئيساً للتحرير معناه أن أجعل العدد بادياً على هواي. أن أمنحه كله لاتجاهات ولقضايا بعينها. تكريس كامل العدد لها وحدها دون غيرها مكتفياً وهانئاً بذهابي تحت إمرة ميلي وما يبتغيه قلبي الملتاع.

مثلا:

في العدد (80) فعلت شيئاً من هذا ولصالح خالد إبراهيم سلمان الذي كان وقتها ما يزال طازجاً في منفاه ويكويه البرد. فعلته منحازاً وبقوة في تقرير احتل مساحة الصفحة الأولى السفلية واقفاً معه وإلى جنبه. لم يكن تقريراً بقدر ما كان، في نصفه الأول، رأياً شخصياً واعتقاداً بفداحة وثقل ما وقع على ذاك الرجل النحيل ذو الشارب الكأنه يلوح كراية مملكة مستقلة ذات سيادة. إلى هذا اعتمدت مقالاً بديعاً لمحمود ياسين في الصفحة الأولى. كنت أوده عدداً خاصاً لرجل خاص واستثنائي. وبغير ما ترتيب أيضاً كتب محمد المقالح ومنصور هائل عن ذلك الخالد السلمان.

وفي العدد (81) أيضاً.

كنت وددته عدداً خاصاً بسوسن طفلة عمران المغتصبة والمهدور حقها إلى الآن. وددته عددا كاملا لها وهي الواقعة قضيتها تحت ثقل التأجيل وتأجيل التأجيل. وددت الـ(81) عدداً لها وقائلاً بألمها، لكن الوقت لم يسعف. اكتفيت فقط بمادة تصدرت الصفحة الأولى.

(4)

هي أمان فقط وراوحت بيني وبيني ولم أبح بها لأحد. أكتبها الآن لمناسبة الـ (100) إصدار. أقودها سبباً لاحتفائي بما كان لـ"النداء" وفيها. وأوردها هنا مازحاً بما تتطلبه الاستعادة والتذكر جانباً متكئاً على جدار الدعابة... والألم. إذ نروح ساعين لتحقيق الشئ فيمانع.

(5)

وأعود لأقول. بشكل جاد هنا والآن وبوجه بملامح صارمة.

أن تكون رئيساً مؤقتاً لتحرير هذه الصحيفة معناه أنك لست وحدك. ما قدمت لهذا إلا بعامل أقدميتك ولا سواه. فإلى جوارك مجموعة تفوقك مقدرة. مجموعة من الذين يفعلون صحافة نظيفة غير متوترة لا تنام على ضفة ضد أخرى ولا تقوم إلا بما يجب، وبما تمليه النزاهة.

ومن خلف الجميع، هنا، "ميثاق شرف" غير مسبوق تم اعتماده منارة ودليل عمل كما وعامل رجحان كفة على أخرى حال إشكال طارئ ما له أن يحدث من حين لآخر. إشكال حول صلاحية مادة من عدمه، أو في أمر أسبقية مادة على ما سواها.

لست أميل هنا مادحاً صحيفة أعمل فيها كما ليست بحاجة لكلامي. كما أن "النداء" ليست قرداً أراه في عيني غزالاً بحكم أمومة مفترضة. من له القدرة على رؤية صحيحة غير معتلة له أن يذهب معي فيما ذهبت لقوله.

كتبت السطرين الأخيرين هنا وأنا على ثقة في أني لن أذهب لحذفهما حال التنفيذ النهائي للصفحات. ربما سأزيد عليهما لاحقاً أو في مناسبة أخرى. مناسبة العدد (200) مثلاً – هذا إن كان في العمر بقية. لست أميل مادحا هنا وقد فعلت " النداء " مافعلت. وقد أجادت وفق ماشاء لها الوقت ووفرة القليل من المادي. وقد أنجزت ماأنجزت بحروف من ضوء وحياد. ولئن كان وقد فعلت مافعلت، فلها أن تروح في زهوها وإلى مداه والى مايتيحه.. وأكثر.

لن أحذف تلك الأسطر السابق كتابتها. أود التباهي حقاً وعن جد بما لدى الصحافة اليمنية اليوم وبما تحقق بهذه الصحيفة (النظيفة). وأجعلها بين مزدوجين.

أود التباهي بها علناً وبصوت واضح ونقي. لا أطيق التواضع في مثل هكذا قضايا.. للتواضع أن يأخذ إجازة هذه المرة. أود الإعلان صراحة عن ابتهاجي بكل الأقلام الشابة التي تعمل فيها وتقود وجهتها، بالمناخ الذي تعمل فيه ومحاطة به. ذاتها الأقلام التي تسير هادئة وبلا صوت ضاج نحو غاياتها غاضة طرفها عن كل عائق وقافزة على كل عقبة.

أود الإعلان عن كل هذا وأكثر.. ولكنها المساحة هنا وأحكامها التي تفرض عليَّ التوقف. وما أفعل توقفي، حين أفعله، إلا مفسحا لاحتفاءات غيري. احتفاءات من خارج البيت كما داخله، لافرق عندي، احتفاء بـ" النداء " ولأجلها. لأجل ميلادها الـ (100).

وميلاد حلو يا جميل.

التعريفات

الأنموذج المثالي

مركب نظري من نسق مفهومات، يصور مساراً، أو لحظة أو رابطة في الواقع الاجتماعي، كما يتصوره الوعي الفردي، ويبدو له متسقاً كعقلانية لا تتسم بالتناقض.

والهدف الذي يتوخى الوصول إليه، أنموذج منطقي خالص من ناحية، وهو أيضاً من ناحية أخرى معيار يقاس به ما ينجز في عالم الواقع التجريبي. وهو تصور صاغه ماكس فيبر، وقد حدد بذلك فكرة الفيلسوف ريكرت، التي مفادها أن القضايا التاريخية (العلم عن الثقافة) إنما تصاغ وفقاً لمبدأ النسبة الى القيم، أي أنها لا تقبل التعميم، مثل قضايا «العلم عن الطبيعة». ويرى فيبر أن تناقض الواقع والأنموذج المثالي، هو المكان الذي يجب ان نبحث فيه عن تأثير أسباب إمبيريقية، وذلك يتطلب بحثاً علمياً اجتماعياً. ويؤكد فيبر على أن الأنموذج المثالي، لا يقدم أي معارف عن الوقائع، ولا عن إعادة إنتاجها، فهو ليس إلا وسيلة منهجية، تساعد على فهم الواقع أثناء فحص إمبيريقي، لأسباب عينية في مجال من المجالات الاجتماعية. ويقوم الأنموذج المثالي بهذا الدور لأنه لا يعكس الواقع، بل ولأنه يختلف عنه اختلافاً جذرياً، ويقدم نفسه باعتباره مختلفاً عنه من حيث المبدأ، فهو يقع في بعد آخر: بُعد اللاوجود. إنه مركب أو بنية نظرية يصوغها الخيال، مثل اليوتوبيا، وبإطلاق فكرة ما أو مبدأ إلى نهاية التعبير الكامل عن مكوناته، وذلك بتركيب عدة أفكار أو مبادئ في «تصور واحد»، يكون متسقاً كل الاتساق.

يجيب هذا التصور المثالي عن السؤال: كيف تجري الأحداث، وتتبلور الوقائع لو أنها استجابت للمعيار أو القاعدة، وفي اتساقهما، أي دون تناقض؟ ويرى فيبر أننا إذ ندرس هذا المسار، لا ندرك درجة انحراف الواقع عن الممكن، والكائن عن الواجب، بل والأسباب التي أدت إلى هذا الإنحراف في الحياة الواقعية. والأنموذج المثالي بما هو يوتوبيا لا يمكن النظر إليه كفرضية، لأنه لا يمكن إثباته ولا نفيه، ولا يقبل الإقرار أو النقض بوساطة التجريب أو البحث الإمبيريقي، إنه يشير إلى اتجاه صوغ الفرضية، فهو «فرضية الفروض». وأنه في الوقت نفسه لما كان على علاقة ما بالبحث الإمبيريقي كعامل مساعد في سياق المعرفة، فإنه يربط المعايير القيمية، والإمبيريقية، في المجالات الثقافية. وما كان للمعرفة الإمبيريقية أن تجد طريقها إلى التطبيق لو لم يكن بين يديها ترسانة من الأنموذجات المثالية المتنوعة، وهي ترسانة يزداد تنوعها بأنساق ومنظومات عقيدية همها بلوغ أهداف عملية ومعيارية، مثل نظرية الحق (الحقوق)، الاقتصاد النظري... إلخ. وترتبط في بنية الأنموذج المثالي، قضايا معيارية ومنطقية، وهو يلقي ضوءاً على الوقائع الإمبيريقية التي تبدو محايدة، وينسبها إلى عالم القيم. ويحذر فيبر، من افتراض أن الأنموذج المثالي هو الحقيقي أو الصواب، فذلك خلط «النظرية والتاريخ»، وله عواقب وخيمة نظرياً وعملياً.

والأنموذج المثالي من المحاولات المبكرة، لصوغ منهج يدرس الظواهر الاجتماعية في الغرب.

أبو بكر السقاف

اليمن أغلى

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

لماذا لا نمتلك نفس عيون الأشقاء والأصدقاء حتى يتاح لنا رؤية جمال بلدنا!؟ ولماذا لا نحاول أن نلتقت لما يقوله أشقاؤنا عندما يزورون اليمن، البلد الأجمل والأكثر سحراً في شبه الجزيرة العربية والذي حباه الله بمقومات سياحية لم تستغل بعد!؟

■ في إحدى البطولات الرياضية التي أقيمت العام الماضي وفي مثل هذا التوقيت من العام سمعت أحاديث رائعة من أفواه أشقاء مثل د. محمد الرويشد، أمين عام الاتحاد العربي لكرة الطاولة وهو سعودي من الرياض، ومن الشيخة "حياة آل خليفة" وهي بحرينيه طافت معظم أرجاء المعمورة، وامتزجت هذه الأحاديث باللوم الشديد على تقصير الإعلام اليمني في تقديم اليمن كبلد سياحي يمكن أن يكون له موقع في خارطة السياحة العربية.

■ الدكتور / محمد الرويشد قال انه لم يتوقع أن يكون الطقس في مثل هذا التوقيت من العام ربيعاً وأضاف انه لا يتصور أن تكون عاصمة عربية تشارك صنعاء هذا الطقس الجميل في مثل هذا التوقيت من العام، لكنكم لا تهتمون بذلك. وأضاف أن السياحة الرياضية (ويقصد استضافة البطولات العربية) هي اكبر فرصة للترويج المجاني عن اليمن خاصة وأن هذا النوع من السياحة يركز على قطاع الشباب الذي يتشرب حب البلد وينقلها إلى محيط أوسع وهو محيط أسرته وبلده.

■ وأضافت الشيخة حياة آل خليفة أن بلدها ،وتقصد البحرين، لا يمكن أن يكون طقسه في عز الربيع بمثل روعة طقس صنعاء في عز الربيع. بالمناسبة عندما تحدثا عن ذلك كان وقت الظهيرة في حفل أقامه رئيس اتحاد الطاولة «نبيل الفقيه» لرؤساء الوفود المشاركة وهو واجهة مشرفة تماماً لليمن.

■ وإذا كان الأشقاء قد انبهروا بالمناخ المعتدل لعاصمتنا فلدينا أشياء أخرى يمكن تقديمها مثل سياحة المياه المعدنية وسياحة الغوص حيث توجد لدينا أفضل الشواطئ، ولدينا السياحة الدينية حيث توجد قبور الأنبياء، ولدينا أيضاً طيبة هذا الشعب، وهي أفضل ما يمكن أن نقدمه لزائر هذه البلد.

■ في كل بلد عربي يتم الترويج عن منطقة تتميز بعناصر الجذب السياحي فنسمع عن صلالة عمان وأبها السعودية، وشرم الشيخ المصرية، وزبداني سوريا، وسوسه تونس، وأغادير المغربية، وبيروت اللبنانية، لكن نحن لا توجد لدينا منطقة تتوافر لديها 50% من البنية التحتية رغم أن الله حبانا بمناطق ساحره مثل إب وحجه والمحويت وصنعاء وسقطرة.

■ ويبدو الأمر أكثر مأساويه عندما تكون الصورة التي التصقت بذهن المواطن العربي عن اليمن عبارة عن تخلف رهيب وفوضى عارمة وأمية مرتفعة وهي عناوين يساهم في رسمها معظم الوفود اليمنية التي تخرج خارج اليمن أو الإنطباع الذي يتركه مطار صنعاء عند اي مواطن عربي. أملي أن يقرأ وزير السياحة ما كتبه تركي الدخيل عن اليمن، فهل يستطيع نبيل الفقيه تغيير هذا الإنطباع؟ أظن أن اليد الواحدة لا ستطيع أن تصفق بمفردها.

نحو فرص أكثر تنمية

ياسر المياسي
ymayasi@yahoo.com

الإستثمار وتدفق رأس المال دليل قوة لتنمية قادمة في أي بلد نام ما زالت الفرص فيه لم تستغل حتى يستقر الإستثمار؛ لأسباب متعددة أهمها استتباب الأمن وفرض القانون وإيجاد مزايا تجذب المستثمرين.

ويعمل الاستثمار على حل الكثير من المشاكل في المجتمع أهمها مشاكل البطالة وما ينتج عنها من آثار سلبية تهدد استقرار المجتمع، لذلك فجلب الإستثمار وتدفقه هو مجهود متكامل تبذله الدول لصنع مناخه، لا مجرد أمنية عاطفية ودعاية مؤقته تزول بسرعة؛ فرأس المال جبان متردد، أفضل أماكن تواجده واستقراره البيئات الهادئة المستقرة.

بلادنا ظلت أقل دول المنطقة صنعاً للإستثمار وجذباً للمستثمرين نظراً لظروف ومتغيرات متعددة لم تكن سهلة مرت بها، غير أن عدم الوعي بصنع فرص للاستثمار وجذب مستثمرين كان هو العائق الذي يقف حجرعثرة أمام أي محاولة لخلق استثمارات تصنع تنمية، كما أن قوانين جامدة مقيدة للاستثمار كانت، وما زالت، عائق آخر أمام خلق استثمارات قوية، وفوق ذلك ظلت نزوات ومصالح شخصية أنانية تمثل عوامل طاردة للإستثمار، فظلت عقول بعض المتنفذين تصنع أزمات متعددة أمام المستثمرين الذين جاءوا إلينا في السنوات الماضية رغم ظروفنا المعقدة، وكان هدفهم صنع مشاريع عملاقة كانت ستحل الكثير من مشاكلنا الاقتصادية المتراكمة، لكنهم عادوا سريعاً بعد أن اصطدموا بقوانين عائقة ومتنفذين يبحثون للدخول معهم (كشركاء بحق الحماية)؟! شراكة غير عادلة تصنع فتوراً للاستثمار، وتكشف صوراً من القبح لأشخاص لا يُقدرون مصلحة وطنهم.

إلى وقت قريب وما زالت العقول العائقة لصنع الاستثمار تقف بصلابة أمام أي تحول إيجابي يصنع مناخات صحية للاستثمار. وأمام وضع كهذا امتدت الضغوط والمضايقات لتصل إلى تطفيش المستثمرين المحليين حيث أصبح المستثمر اليمني يستثمر أمواله في الخارج تاركاً بلده اليمن؛ ما نتج عنه شكوك كثيرة لدى المستثمر الأجنبي.

في الآونة الأخيرة ونتيجة لكبر هذه المشكلة استشعر رئيس الجمهورية ومعه بعض أعضاء الحكومة المخلصين، حجم المخاطر من فرار الاستثمار مما جعله يعلن أنة سيتولى الإشراف المباشر بنفسه على رعاية الاستثمار دون عوائق، وتجلت تلك الدعوة في خطابه الذي ألقاه يوم الأحد الماضي في افتتاح مؤتمر فرص الاستثمار حيث أكد أن الدولة ستسرعي الاستثمار، وأن قانون الاستثمار سيخضع للتعديل إذا لم يلائم ظروف الاستثمار. رؤية نحترمها من رجل يقدر الأمور بحجمها، لكن ما نتمناه، خصوصاً بعد أن خطت اليمن أولى خطواتها الصحيحة من خلال هذا المؤتمر، هو كيف يمكننا الحفاظ على هؤلاء المستثمرين الذين أعلنوا تنفيذ مشاريع متعددة من خلال فرص استثمارية عرضت عليهم بشكل علمي منظم.. حتى يستطيعوا صنع نجاح ويكونوا قدوة لجذب فرص أكثر تنمية.

في مئوية «النداء»..

نصر طه مصطفى

عندما يكون لك مشروعك الصحفي الخاص ستجد نفسك تلقائيا تتعامل معه كأنه قطعة منك أو فلذة من كبدك أو أحد أولادك، بل وستشعر أنك تنجب إبنا جديدا أو إبنة جديدة مع صدور كل عدد. إنه إحساس جميل لا يضاهيه أي إحساس في حياة أي صحفي محترف متمكن يحترم مهنته ويحرص على الارتقاء بها دوما. ولعلي بهذه الكلمات أكون نجحت في تقمص مشاعر الزميل الصحفي الأديب الأستاذ سامي غالب وهو يحتفل – ونحن معه – بالعدد المئوي من صحيفته (النداء) التي نجح من عددها الأول أن يجعلنا نتابعها أسبوعيا بشغف، رغم المصاعب المادية والمهنية التي تمر بها ولا تكاد تنتهي ولا أظنها ستنتهي، وكان الله في عونه وعون صحافتنا جميعا حتى تخرج من متاعبها ومعوقاتها الذاتية أولا!

منذ العدد الأول لـ "النداء" لاحظت أن سامي حرص على أن يعطيها طابعاً مختلفاً عن غيرها من الصحف السياسية الموجودة، من كل جوانب شخصيتها شكلاً ومضموناً. فمن حيث الشكل سنجدها متميزة بخطوطها عن غيرها من الصحف الأسبوعية؛ إذ يمكنك تمييزها بسرعة حتى لو لم تقرأ ترويستها. كما أنها متميزة بأسلوب إخراجها من أول صفحة حتى آخر صفحة. وهذه الأمور من الصفات المهمة التي تعطي أي صحيفة شخصية مميزة بين مثيلاتها من الصحف. أما من حيث المضمون فيمكنني القول أن سامي حرص دوما على أن يعطيها طابعاً مستقلاً بالفعل، وإن كانت الأطراف السياسية لم تساعده على ذلك بجعل الصحيفة منتدى للحوار المسؤول بينها. كما أن الكثير من شباب المعارضة الذين لا يجدون متنفساً في صحف أحزابهم يلجأون في العادة للصحف المستقلة للتعبير عن مكنوناتهم. وبلا شك فإن "النداء" واحدة من هذه الصحف التي فتحت لهم أبوابها؛ الأمر الذي جعلها تبدو كواحدة من منابر المعارضة، مع أني أعلم يقينا أن سامي لن يتحفظ على أي مقال يأتيه من أي أحد مهما كان انتماؤه السياسي، إلا إن كان مقالاً غير لائق فقط من حيث لغته ومضمونه. ومع ذلك فكلنا نعلم أن المراقبين الدوليين في الانتخابات الرئاسية والمحلية الماضية قيموا "النداء" بأنها أكثر الصحف استقلالية في تعاطيها مع موضوع الانتخابات. وهي شهادة لا يعتز بها سامي وحده، بل نعتز جميعا بها.

ورغم الإمكانيات البسيطة التي تمتلكها "النداء" فإنها لم تستطع أن تصمد وحسب، لكنها حرصت على التنوع المهني على صفحاتها، خاصة على صعيد التحقيقات. بمعنى أنها لم تتحول إلى منشور سياسي كما هو حال صحف كثيرة بما فيها معظم الصحف الحزبية، وهذا التنوع المعقول – رغم جوانب قصور ملحوظة أعزوها إلى قلة الإمكانيات – كرس شخصية "النداء" المتميزة وأعطاها روحا مهنية نفتقدها لدى صحف أخرى. ولاشك أن جزءاً كبيراً، بل الجزء الأساسي من هذا النجاح والتميز، يعود لشخصية ناشرها ورئيس تحريرها، الذي أعطى صحيفته من رصانته رصانة، ومن وقاره وقاراً، ومن أدبه أدباً، ومن التزامه السياسي والأخلاقي التزاماً، ومن لغته الرفيعة رفعة ومسؤولية... والحقيقة أني لا أجامل سامي، ولست بحاجة لمجاملته، فقد عرفته في مواقف متعددة فوجدت فيه تعقلاً حيث ينبغي التعقل وحيث يطيش غيره، ووجدت فيه صراحة حيث تنبغي الصراحة وحيث يتردد غيره، ووجدت فيه اعتدالاً واتزاناً حيث ينبغي الاعتدال والاتزان وحيث يتطرف ويشطح غيره... ولعله تعلم الكثير من تجربته السياسية والحزبية كما تعلم كثيرون غيره حيث أنجاهم الله من غلواء الحزبية التي تتسم بالبؤس والانقياد الأعمى لمواقف ينبغي فيها تغييب العقل وتنشيط أجهزة الطاعة الصماء البكماء العمياء... ومرة أخرى أقول للصديق سامي: مبارك لك ولمحبيك مئوية "النداء"، وعقبى للعدد الألف والمليون بإذن الله تعالى.

«النداء» نموذج رائع لصحافة التنوير

عبدالحليم سيف
ahalim-227@yahoo.com

كيف تستطيع أن تقدم دراسة شاملة ومكثفة، مهنية وموضوعية، لصحيفة يومية أو أسبوعية، رسمية كانت أم حزبية، أهلية أم خاصة، تجيب على «رزمة» من علامات الاستفهام المتعددة والمتداخلة، من نوع:

– ما اسم هذه الصحيفة وترويستها وشعارها، شكلها وحجمها وعدد صفحاتها، تبويبها وإخراجها و سعرها وهيئة تحريرها وصاحبها ومؤسسها؟

وهناك اسئلة أخرى:

– ما أهداف الصحيفة وقضيتها، أسلوب وسياسة تحريرها، مضمونها وكُتَّابها؟ ما هي المعارك التي خاضتها؟ وفي أي مجال؟ وكيف؟ ثم ما هو تأثيرها وحجم انتشارها وانتظام صدورها؟ وماذا عن مكامن القوة والتفرد؟ و ماهي أوجه القصور والعيوب؟

تلكم الأسئلة قفزت إلى الخاطر بعد دقائق من مكالمة هاتفية جرت مع الزميل الاستاذ سامي غالب رئيس تحرير «النداء»، الثلاثاء قبل الماضي، والذي بادرني بالسؤال: «متى ستكتب عندنا يا أستاذ؟ (يقصد في «النداء»).

– رديت: في أي وقت إن شاء الله.

قال: بالمناسبة نحن سنصدر العدد رقم (100) من «النداء» يوم الأربعاء القادم (2007/4/25)، أرجو أن تكتب لنا في هذه المناسبة.

قلت له: سوف أحاول، ولكن المطلوب مجلدات الصحيفة، لأن كتابة انطباعات عامة بالاعتماد على الذاكرة قد لا يفي بالغرض من المشاركة في الكتابة لصحيفة اتابعها – كغيري– أسبوعياً.

وعد الزميل سامي، بإعطائي المجلدات، وعند هذه النقطة انتهت المكالمة الهاتفية. لكن التساؤلات السالفة ظلت مفتوحة تتراقص أمامي كلما رأيت «النداء» أو تصفحت مجلدين يضمان أعداد الصحيفة (من العدد الأول وحتى العدد 85).

شمعة العدد الذهبي

خلال الثلاثة الأيام الماضية ذهبت أستعرض صفحات الجريدة، كي أحدد موضوعاً بعينه يكون مناسباً لهذه التناولة والوفاء بوعدي للزميل سامي غالب. وبعد تفكير اخترت مجموعة أعداد صادرة في فترات مختلفة(*) لدراستها أو استعراضها كنموذج لرسم صورة من قريب لصحيفة محترمة جديرة باقتنائها وقضاء أيام لتفحص أعدادها من جديد.

وهكذا، وقبل توجيه التهنئة الحارة لأسرة «النداء» بقيادة عميدها الزميل سامي غالب، بالاحتفال بإشعال الشمعة الـ(100)، العدد الذهبي لصحيفة شابة لكنها عاقلة ورصينة ومنفتحة وثرية. وأستطيع القول وبدون تردد أن «النداء» تمثل نموذجاً رائعاً لكيفية تأسيس صحافة جادة تحتل مكانها المتقدم في ذاكرة تاريخ صاحبة الجلالة، صحافة مهمتها التنوير وليس التزوير.. تحترم عقل القارئ، ولا تضلل الرأي العام، تقود حواراً وطنياً، لا تشعل الحرائق والأزمات، صحافة تقدم «التحري» في الخبر على «السبق».

لأنها نداء للناس

ولأنها «نداء للناس» أولاً فهي جزء مضيء من صحافتنا اليمنية، يحرص القارئ على متابعتها كل أربعاء. ولأنها كذلك –ثانياً– فهي جديرة بأن يقدم الباحث تجربتها لوضعها أمام الدارسين والصحفيين والسياسيين.

بعد هذا الاستطراد يعود السؤال الكبير: إلى أي مدى نجحت «النداء» في تحقيق الخطوط العريضة والآمال الكبيرة التي رُسمت لها من قبل أصحابها، والتطلعات التي استقبلت بها من قبل الوسط الصحفي والسياسي في الساحة اليمنية، الذي تلقاها بترحاب واعجاب؟

للإجابة على تلك التساؤلات سأحاول تقديم ما خرجت به بعد استعراض وتحليل «عينة عمدية» من أعدادها، وذلك في النقاط التالية:

أولاً: صدر العدد الأول من «النداء» في صنعاء يوم الأربعاء 2004/10/13م (لم يظهر التاريخ الهجري) في 12 صفحة مقاس (28×37) وسعرها (30 ريالاً) ثم رفع عدد صفحاتها إلى(16) صفحة من ذات الحجم بدءاً من العدد رقم (60) وتاريخه 25 جمادى الأولى 1427هـ الموافق 21 يونيو 2005م أما سعرها فقد ظل ثابتاً حتى رفع إلى (40) ريالاً مع العدد رقم (68) الصادر في 22 رجب 1427هـ الموافق 6 أغسطس 2006م.

احترام عقل القارئ

ثانياً: وضعت «النداء» خطاً واضحاً التزمت به طوال مشوارها، يقوم على احترام عقل القارئ والتمسك بأخلاق المهنة، وهذا المسار نجده في افتتاحية العدد الأول بعنوان «هذي نداء للناس»، ومما قاله رئيس التحرير: «طموحنا لا يحد في أن يكون نداؤنا للناس رصيناً يحترم عقولهم لا نخبوياً يتعالى على همومهم ولا شعبوياً يتملق عواطفهم ويدغدغ غرائزهم، لا طنطنة هو ولا تآتاة، لكنها نداء جديد على ما يقول الليبراليون –إن كان لا مناص من محمولات– نداء للناس ومن أجلهم».

ثالثاً: «النداء» أكدت التزامها الصَّارم بالقيم والقواعد الأخلاقية لمهنة الصحافة، فابتعدت عن نشر المواد التي تخدش الحياء أو تستخدم ألفاظاً غير مهذبة. ويظهر هذا التمسك أو عنصر الالتزام المهني في أن أسرة «النداء» اعتمدت «ميثاق شرف صحفي» خاصاً بالعاملين في الصحيفة، احتوى على (18) بنداً، اكدت على تكريس الخط المهني والسياسة التحريرية التي تركز على الموضوعية والنزاهة وإطلاع الرأي العام على المعلومات دون حجبها

● العدد الأول من «النداء»

وعدم فبركة الأخبار أو تلوينها أو نشر مواد تحرِّض على زملاء المهنة (العدد 70).

الدفاع عن الصحافة

رابعاً: ولأن «النداء» تحرص منذ ولادتها وحتى اللحظة الراهنة، على محاولة تقديم صحافة جادة وحصيفة، فقد دافعت عن قدسية الكلمة واحترام الرأي والرأي الآخر. فطالبت بتخليص المهنة من أولئك الذين تسللوا إلى بلاط صاحبة الجلالة، وأساءوا إليها وجعلوا منها جسراً للإرتزاق والنفاق والتسلق.

وفي هذا السبيل كرست «النداء» العديد من صفحاتها لتناول ما أصاب الصحافة من تجاوزات وانحرافات «أقلام» اتخذت من الصحف منصات لنفث سموم الحقد والكراهية والفتنة والتجريم والشتم والتخوين والتشكيك.

ناقش كُتاب «النداء» حال الصحافة اليمنية الرسمية والحزبية والأهلية أو الخاصة، من مختلف جوانبها المتصلة بالبنى التحتية والامكانيات المادية والكادر البشري والتأهيل والتدريب ومرتبات الصحفيين والفنيين، إلى السياسة التحريرية والتقاليد المهنية، وكيفية احترام حقوق الزمالة والحريات الشخصية والحياة العامة.

وفي هذا الإطار أفردت «النداء» صفحاتها لمناقشة مشروع قانون الصحافة أو تعديله، والمادة الخاصة بالعقوبات بما فيها إلغاء حبس الصحفيين. وفي المقابل استعرضت أوضاع نقابة الصحفيين اليمنيين، وحثت زملاء المهنة على جعل هذه المؤسسة مظلة لخدمة منتسبيها وتبني قضاياهم والمساهمة في ايجاد الحلول لها، بعيداً عن التوظيف الحزبي والمكايدات السياسية التي أضرت بالعمل الصحفي والنقابي أيضاً.

منبر مفتوح

خامساً: لم تكن «النداء» صحيفة مغلقة، بل فتحت صفحاتها لجميع الآراء، وكُتَّابها يمثلون مختلف الفئات والأعمار والتخصصات.. فهناك الصحفي والسياسي وعالم الدين ورجل الاقتصاد والمثقف والاستاذ الجامعي والمؤرخ. كما احتضنت الجريدة الأقلام النسائية؛ إيماناً منها بأن المرأة هي الأقدر على عرض قضاياها وهمومها و تشخيص أوجاعها ووضع الحلول الناجعة لها.

هموم وطنية

سادساً: خاض كُتَّاب «النداء» في العديد من القضايا التي تهم المجتمع، فناقشوا كيفية ترسيخ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وواقع العمل الحزبي، وموقف المعارضة، وكافة المسائل الوطنية منها الاصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، وحماية الوحدة اليمنية، والانتخابات الرئاسية والمحلية. وقدمت قراءة لبرامج المرشحين المتنافسين على منصب «رئيس الجمهورية». وعنت كذلك بدور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الشعبية، وتحويل هذه المؤسسات الى وسيلة فاعلة للتنمية. وسلطت الاضواء على موقف «الحزب الحاكم» (المؤتمر الشعبي العام) وأحزاب اللقاء المشترك، من مصداقية مشاركة المرأة اليمنية كمرشحة وناخبة في الانتخابات التي جرت في 20 سبتمبر 2006م.

وتناولت «النداء» في معظم أعدادها –موضوع العرض– الأوضاع المعيشية والحياتية للمواطنين كارتفاع الاسعار والضرائب والجمارك وتفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع البطالة خاصة في صفوف الشباب، وتدني مرتبات الموظفين، واستراتيجية الاجور، وموضوع تهريب اطفال اليمن إلى السعودية وأخطار هذه الظاهرة. إلى جانب معالجة ظاهرة تشغيل أو عمالة الاطفال. وكان للمعاقين على صفحات «النداء» نصيب من الاهتمام، استعرضت أوضاعهم وهمومهم، وطالبت بضرورة دمج هذه الشريحة في المجتمع.

وناقشت –ايضاً– واقع الاستثمار في اليمن والمعوقات التشريعية، وكيفية تهيئة المناخات وفي المقدمة توفر البيئة الآمنة لجذب الاستثمارات اليمنية والاجنبية إلى البلاد.

وأولت «النداء» أهمية لافتة لمناقشة استشراء الفساد ونهب المال العام، وأسباب هذه «الأزمة» وآثارها الخطيرة في تأخر المجتمع، والإضرار بعملية التنمية، والتدهور البيئي، واستنزاف المياه وانتشار الامية، وتدني مستوى التعليم في المدارس والجامعات، وظاهرة حمل السلاح، وعدم احترام القوانين.

وللثقافة نصيب

وإذا انتقلنا إلى مجال آخر وأعني به الفنون الثقافية.. نجد صفحات طوالاً تحتوي على إضاءة «النداء» لمختلف جوانب الحراك الثقافي وتنوعه وواقعه، وتطلعاته، وهمومه، ومن أمثلة ذلك: لم تكتف الصحيفة بنشر خبر قصير عن اصدار كتاب تاريخي او سياسي، أو رواية أو قصة، أو إصدار شعري جديد؛ وإنما ذهب محرروها و المساهمون في الكتابة فيها عرض الكتب وابرز جوانبها، ونقدها أو إيضاح بعض محتوياتها. وهذه خدمة تمكن القارئ من التعرف على موضوعات الكتب من خلال تنظيم قراءة لمحتوياتها.

كما نشرت «النداء» عشرات القصائد لكبار الشعراء اليمنيين واهتمت بإنتاج الشباب، وعنيت بالفنون التشكيلية اليمنية، فناقشت المشكلات والهموم التي يعاني منها الفنانون.

وخصصت «النداء» مساحة لا بأس بها لواقع المسرح ومعاناة الفنانين اليمنيين، فأبرزت بعض النماذج الناجحة وطالبت الدولة بالعناية بالفنانين والارتقاء بمستواهم ومعالجة مشاكلهم.

وألقت الصحيفة بعض الاضواء الكاشفة على ما تتعرض له الآثار اليمنية من نهب وإهمال، ودعت إلى حماية الآثار باعتبارها ذاكرة الأمة وتاريخها وحضارتها.

قضايا قومية

سابعاً: أعطت «النداء» الشؤون الخارجية مساحة على صفحاتها، فقدم كُتَّابها عبر المقالات والتقارير العديد من الآراء التي تابعت التطورات والأحداث العربية والاقليمية والدولية، فتناولت الحرب المستعرة في الصومال منذ يناير 1991 وحتى اللحظة الراهنة، وأسباب استمرار الحرب الاهلية، كالنزاع بين القبائل والعشائر والسلطة والنفوذ، والتدخل الاثيوبي والارتيري في مسار الحرب، من خلال دعم فصيل ضد آخر، والاطماع الامريكية والأوروبية في القرن الافريقي، وغياب العرب عن هذه المنطقة.

قضية فلسطين ظلت هي الأخرى حاضرة بين عدد وآخر. فتابعت الأوضاع المتردية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمليات الفدائية ضد الاحتلال، وانتفاضة الاقصى، وفوز حماس في الانتخابات التشريعية، والحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي، وتوقف عملية التسوية، إلى الإقتتال الداخلي بين حماس وفتح.

وتابعت –أيضاً– المحاولات الصهيونية المستمرة للحفريات في المسجد الأقصى واستمرار تهديد القدس، وبناء المستعمرات الاسرائيلية، والجدار العنصري،إلى المواقف العربية حول القضية الفلسطينية المعلنة في قمتي الجزائر في 2001 والخرطوم 2006.

وتناولت مقالات وتحليلات «النداء» تطورات الاحتلال الامريكي للعراق، وأعمال القتل والتدمير لكل مناحي الحياة. وتحدثت عن الأفكار المحيقة ببلاد الرافدين جراء استشراء المذابح واشعال الفتنة المذهبية والطائفية بين ابناء الوطن الموحد.

وسلطت «النداء» في بعض اعدادها الضوء على اعمال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، واعدام الرئيس صدام حسين يوم عيد الأضحى المبارك وابعاد التدخلات الاقليمية.

وتابعت «النداء» باهتمام أبعاد وأخطار الحرب الاسرائيلية على لبنان في يوليو 2006، وسلطت الاضواء على صمود الشعب اللبناني، والتفافه حول مقاومة حزب الله، وإلحاقة الهزيمة بالاحتلال الاسرائيلي، ثم اشتعال الفتنة الطائفية بين الفرقاء في لبنان على خلفية التباين في الآراء حول تشكيل المحكمة الدولية ذات الطابع الدولي للتحقيق في جريمة اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق.

الخلاصة

وبعد، أكتفي بهذا القدر الذي يؤكد نجاح الصحيفة في أداء دورها مع الإشارة في نهاية هذا العرض التحليلي إلى أهمية أن تواصل «النداء» تمسكها بنهجها المهني ودورها التنويري، مع إعادة النظر في تبويب الصحيفة وإعطاء مساحة أكبر للتحقيقات الصحفية الميدانية، وتناول هموم الريف، ومعالجة آثار النمو السكان المتزايد، وبلورة الوعي بأهمية تنظيم الاسرة.

(*) راجع الأعداد التالية:
(1) 2004/10/13م، (2) 3/23/ 2005م، (6) 2005/4/20، (10) 2005/5/18م، (12) 2005/6/1م، (29) 2005/10/12، (34) 2005/12/7م، (41)2006/2/8م، (49) 2006/4/5م، (26) 29/ 2006/5م، (60) 2006/6/21، (64) 2006/4/19م، (68) 8/16/ 2006م، (70) 2006/8/30م، (84) 2006/2/20م.

الصخرة تتدحرج إلى أعلى..

حسن عبدالوارث
Wareth26@hotmail.com

مائة عدد من الصحيفة... ماذا يعني للناشر أو لرئيس التحرير؟... وماذا يعني للقارئ؟ وبعد مائة عدد.. كيف تقرأ "النداء" علاقتها متعددة الأوجه بالقراء، ومكانتها في الشارع، أو موقعها في الساحة الصحافية والثقافية والسياسية؟

وغيرها من الأسئلة الصعبة العذبة التي سيكون لزاماً على زميلي العزيز سامي غالب وشركائه في هذه التجربة الشائكة الشائقة أن يجيبوا عنها..

وهي إجابة – أو إجابات- تدخل في نطاق الصعوبة الجمة، إن لم تكن الاستحالة المؤكدة.. لاسيما في ظل خارطة مشهديه للصحافة اليمنية أكثر تعقيداً من خارطة الطريق إياها، بل أكثر ازدحاماً بالألغام والأشواك والأشراك!

***

■ سألني غير صديق زميل وقارئ لماذا "النداء" بالذات؟!... يقصدون: لماذا اخترت الكتابة في هذه الصحيفة – باستثناء "الوحدة" التي أرأس تحريرها بالطبع –دون سواها من الصحف، رسمية وأهلية وحزبية؟!

والحق أن كتابتي فيها جاءت استجابة متواضعة لدعوة كريمة من صاحبها وصاحبي.. لكن لو لم يَدْعُني سامي أصلاً، ربما كنت أقدمتُ على ذلك الفعل من تلقاء نفسي ذات يوم.. ذلك أنني أحترم حد التقدير.. أبجل حد التوقير، وأجل حتى التقديس كل صحيفة تحترم وتبجل وتجل الأصول العليا لمهنة الصحافة.

وهي الصحيفة التي لا تصلي وراء مسيلمة.. ولا تأكل بثدييها ولا فخذيها.. ولا تأخذ باليسرى ما تستحي أن تدري به اليمنى.. ولا توظف القلم لحقارات النفس الأمّارة بالسوء.. ولا تبتز.. ولا تهتز.. ولا تعتز بالإثم... ولا تسقط في سوق متاع الكلام أو تسطيح الأفكار أو تشويه الرؤى.. صحيفة تعرف جيداً الفرق بين التفاحة التي سقطت من الشجرة على نيوتن.. والتفاحة التي سقطت من يد حواء على آدم.. وتعرف جيداً أن ألوان الطيف السبعة إذا امتزجت ببعضها أسفرت عن لون واحد هو الأبيض..

صحيفة عابرة للقارات، والحارات، والأحزاب، والحكومات، والطوائف، والمذاهب، والأحقاد، والأمراض، والأقلام، والأحلام، والقيود، والحدود، والجبال، والحبال، والخيوط، والخطوط.

صحيفة تعرف إلهاً واحداً في السماء.. ووطناً واحداً على الأرض!

وأشهد أن "النداء" أنموذج بهذه الصحيفة التي أصف، والتي أعرف، وأحب أن يكون لي إسم فيها ووشم عليها ولجوء إليها في ليالي الخريف مثلما في صباحات الربيع!

***

■ في عيدها العددي المائة..

لا أملك ما أهديه إليها، وإلى صاحبي وصاحبها، سوى الدعاء الصادق بالتقدم والنجاح والظفر المستمر..

ففي مجتمع كهذا، أن تصدر صحيفة فقيرة من سلطة أو جاه أو مال يعني أن تنطح رأسك بصخرة سيزيف... وأن تستمر في إصدارها يعني أن تحمل هذه الصخرة على ظهرك صعوداً في جبل الأولمب..

"وسوى الروم خلف ظهرك رومٌ
فعلى أيّ جانبيك تميل"!

هذا قدرك يا سامي... فإما أن تصمد بصخرتك، فكرتك، كلمتك.. وإما أن تغلق أبواب الدكان، وترمي مفاتيحه في بحر الظلمات.. وتنسى حاجة اسمها صحافة، في مجتمع يحتقر مهنة الصحافة.. وله الحق في ذلك، بعد أن بات بعض أبرز شاغليها من معدومي الموهبة ومعدومي الرجولة على السواء.

مائة خطوة واثقة

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

تتوغل في حقل ملغوم بالمعيقات تبدأ بالأمية المتفشية بين الناس، القرائية منها والفكرية، ولا تنتهي بالسياسي المتربص دوما "على بعد ذئب" كما عنون الراحل المقيم الشاعر محمد حسين هيثم ديوانه الأخير، هكذا هي "النداء" محمولة باسمها تهمز أمامها مائة خطوة وتتطلع ونتطلع معها إلى آلاف الخطوات، بل ونطمح بقفزات ماراثونية (حق مشروع) في ميدان حرية الرأي والتعبير ومن "المناداة" بالحقوق ونشرها وتغطيتها للناس إلى تثبيتها لنلج مساحات التعاطي معها كحقائق لا يمكن تجزئتها، وحقوق لا يحق لأي كان الانتقاص منها

وكان انشغال النداء صحيفة واشتغالها لتبليغ مايمكن أن تلعبه الصحافة من دور مهم وعميق الأثر عطفا على توصيفها سلطة رابعة وممارسة لدور يربأ عن التفاهة –والأخيرة عائمة على سطح المشهد الإعلامي وغيره– وتنحو لتأكيد ما أثث من تقاليد صحفية تنهج المصداقية وتحرص على محمولات العصرنة والتحديث والتنمية والديمقراطية وحق وصول المعلومة إلى الناس كافة، فيما يتعلق بعيشهم واستقرارهم وأمانهم في بلد تحمل فيه الوعود بأكثر مما تطيق مصداقية التنفيذ، وبأقل مما لا تسمح به أثانيم الفساد ودهاليزه، وبحرية كثيراً ماتواجه بالسرطانات الاجتماعية بمختلف أورامها.

تخب بي قدماي كل خميس إلى نهاية سوق الطويل (عدن) وقوفاً عند كشك الجرائد، أو في بداية شارع الرقاص (صنعاء) عند محل للصحف وغيرها، أقتني الصحف الأهم أشق طريقي وسط جمهرة رجال مندهشين مصفوعين بامرأة تزاحمهم في اهتمام يرونه حكراً على الذكور! اقتناء صحف تتحدث في السياسة، وليست مجلات مبهرجة تتعلق بالمكياج والطبيخ وطرق إرضاء الرجل، أو كتباً تخبرك عن حقوق الزوج ونار جهنم لعاصيات الثقافة الذكورية وجحيم تنتظر وقودها نساء، أشق طريقي "بتمختر" غير خاف وباستعراض لموقف يحق لي وأقتنص فيه الاستعراض – دائما نبخس الاستعراض مكانته حين يصدر من النساء ويعلق عليه بظنون السلوك السيء!... رغم أن الحاكم الذكر يستعرض جيوشه وقوته الخاملة إلا من التنكيل بالشعب، والبطانه تستعرض نفوذها الى درجة الفساد وتفشي المظالم،والذكور يستعرضون ذكورتهم حد خدش الحياء... لذا حري بي أن أمارس بعض الاستعراض الثقافي بنية استفزاز للمسلمات الذكورية ونكاية في الجمهرة الرجالية المندهشة من تقاطعي معهم على خطوط يفترض كامرأة إقصائي ونفيي خارج تماساتها... اسأل عن الصحف المستقلة وبعض صحف المعارضة ونادراً بعض الصحف الحكومية – تقصداً لموضوع بعينه فيها – أبدأ سؤالي عن صحيفة "النداء" غالبا يأتيني الرد بنفادها، بزهو (وكأنما حق أبي) أعلق: لأنها صحيفة مهمة وجيدة، وأسترسل في تعداد مناقبها بصدق تنبيء عنه ملامحي وصوت أحمِّله كل حماسي ليسمع الموجودون أمام كشك الجرائد، ليأتيني الرد من بعضهم مصادقا لقولي ومضيفاً: نحن نتابعها دائماً. فأشعر ببعض الحرج لقيامي بدور إعلاني لا تحتاجه مني "النداء" فدليل نجاحها رد البائع عليَّ: لقد نفدت النسخ.

مائة نداء تفز وجه الحقائق وتتقصى الموضوعية. فلا تركب موجة الغلو المعارض، ولاتهادن الزيف الرسمي،تتقصد صوت الناس شعارا، وتغذي عصب المشهد الصحافي بمقاصد "سامية غالبة".

100 من التجارب والأوجاع والطموحات

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

لا يحتاج الأصدقاء في "صحيفة النداء" للإلتفات للوراء لتذكر الصعوبات، فما بين أكفهم من تعب، وطموحهم من وجع، يقوم بالمهمة وأكثر.

الذين يحتاجون تذكر الصعوبات، هم الذين تجاوزوها. فارقوها. فارقتهم.

أما معشر أسرة النداء، والكاتب مجرد ضيف معهم، فإنهم ككل رفاقهم في الصحافة والذين يراهنون على الاستقلال والمهنية، في سوق الإعلام ما زالوا ممنوعين من النسيان.

فالتعب خبزاً يومياً، وماء يتذكرونه كل لحظة.

لا يزال الإعلان الهارب، والسياسي الحانق، والمسؤول المتعجرف، والمعلومة التي لا مهتم بها، والتاجر المعجون بالنرجسية... يشكلون قوساً وسهماً بيد الساعات والأيام.

الإعلام المستقل في اليمن، ضائع بين خطاب صارخ للمعارضة، لا يحسنون الشراكة معه.

وعقل قاصر في السلطة، لا يرحمهم من مواجهته ليل نهار.

خاصة وأنه لكل منهما، وسائل إعلامه التي تجعل "الاستقلال عدواناً"، والمهنية "ضد الوطنية أو ضد النضال".

والحرية للجميع، كاسرة للقانون الأقوى، "صديق عدوي عدوي"، و"عدو عدوي صديقي".

لذا فنحن –صديقي سامي غالب– بحاجة لتذكر الجانب الآخر، الذي لا يصح أبداً تغافله.

الجانب الذي يجعلنا نرى العدد مائة، تاجاً على إنجازات تأبى أرواحنا إلا أن تستأثر هي بالتعب، ليكون نصيب القارئ الإنجاز، فقط.

مائة أسبوع من حياة اليمن نقدمها لهذا البلد الذي يكاد صراعنا مع بعضنا يبعثر وجهه على صفحات قلوبنا، فيتلفهما معا.

مائة من التجارب.. والأوجاع.. والطموحات..

مائة محاولة لرفض الوحدانية لغير الله، والتأكيد أن في كل رأي رواية ثانية. ولكل حادثة حقائق تستعصي على "التنصيف".

هذا كمال، نعم، ولكنه مثال سعت النداء كشقيقاتها المستقلات –وهن قلة في الساحة– على تمثل ما أمكنها منه.

ثمة أخطاء وإخفاقات، غير أن الكسوف أو الخسوف لا يلغي كون الضوء والدفء هما ميزتا الشمس والقمر.

ولله الكمال وحده.

بقي أن نعتبر العدد المئوي، للنداء، سخرية من مجتمع لا يهتم بدعم وسائل المعرفة.

سخرية الحالمين بكينونة خارج إطار المرافقين، والسلاح، والوظائف التقليدية.

ليست الصحف مما يُرضى بدعمها الله، بزعمهم.

وحين تكون صحفاً لا إطار سياسي لها، فإذاً ولا يرضي ذلك السلطان.

ومقابل الاحتياج للكلمة الناكئة، يقال لك "سر" ولكن حتى بدون "الروح القدس".

لكل ذلك فللمائة من السير فوق الشوك، والحفر في الجدار.. نهنئكم أهل النداء.

وللقارئ أيضا

لليزا، التي دافعت عن عرضها "النداء".

ومريم التي مكنتها من البوح بالحزن، تنفسيا لكربة تكاد تقصم الظهر حين تتجمع بجوار القلب وتنمو.

لكل مظلوم كانت له النداء صوتاً ضد السوط.

ولكل حقيقة كانت لها "النداء" وسيلة ضد التزييف.

ولكل سكينة عاد لها الروح بفعل التدقيق والتمحيص.

وللحرية التي ننشدها، لهذا البلد الذي يتصارع فيه الكبار "على الإنسان لا من أجله"، من أجل "التسخير، وليس التحرير" كما قال جمال انعم.

لكل هؤلاء.. ولي، ولك صديقي سامي أهنئك بالفرار من القشة التي تقصم ظهر البعير.

مائة عدد، هي، إنشاء الله، فرار لا رجعة منه ولا عنه.. صوب المزيد..

والله يقول، وبه أثق ثقة أكبر من النهايات، إنه "لا يضيع أجر من أحسن عملا".

المسؤولية مضاعفة

فتحي أبو النصر
fathi_nasr@hotmail.com

.. ليست "النداء" مجرد صحيفة فقط.

"النداء" معلمٌ يلتف حوله عطاشى الإبصار، قراءً وكتاباً وصحفيين.

باختصار أشد: صارت هذه الصحيفة بمثابة منبع للضوء ينتشر.

رغم إمكانياتها المادية المنهكة، حافظت على نسقها غير المسف، مخالفة لعديد صحف تتخذ من لغة الحقد والتصفية والإبتزاز محركاً لخطابها.

وفضلاً عن أنها أطاحت بنمذجات التحرير والإخراج القائمة، لتمثل علامة فارقة على مستوى المهنة وسوق الصحافة في آن؛ فإن هاجسها الذي لا يزال هو استمرار خطابها ناصعاً وجسوراً، بدون أية شوائب.

حكمت "النداء" مسيرتها بميثاق شرف واستحقت في ذلك أن تكون الأولى. كما نجت من آفة التشابه، محافظة على صبغتها المهنية والأخلاقية الخاصة، ما لا يخفى على أي مهتم أو متابع.

... كمعجزة تتخلق هذه الأربعائية، وبصفحاتها الست عشرة تتوحد في سيرها الحثيث مواصلة مضمونها في الرقي والإختلاف.

الحق أنها تجبرك على احترام طابعها النوعي الشاق هذا.

بجدارة انتمائها المتطرف للمهنة، تناطح السائد دون حياد، كما وترفع من شأن المسؤولية الصحافية بصفتها هماً ومرتكزا.

.. اليوم وقد بلغت تدفقها المئوي تصبح هذه المسؤولية مضاعفة بالطبع.

يعي ذلك – ولا يغلبه الإنهاك في المواصلة – ناشرها ورئيس تحريرها الزميل القدير/ سامي غالب.

... بمكابدة المطوَّق بالحرية ومكابرة غير المعصوم عن الفعل المغاير استمر هذا الرجل في تهتيف "النداء" كصحيفة ذات صيغة أخرى و"الزمن هش وبلا نوعية".

واسع الإبتسامة، ضيق الدخل هو سامي غالب. يتشبث بجمرة التماسك، صائغاً للحظته بحذق متلهف شموخاً للمستحيل، فلا يتنازل عن مسلك ذاته الفذة، ولا تأخذه خديعة الإغراءات بانحداراتها.

فحيث النزاهة صراطه المستقيم يتقدم هائج البال غير مساوم على حساب المهنة وهي الزاد بالنسبة إليه والزوادة أيضاً.

.. هذا الشأن المنفرد كثيراً ما يجلب له معاناة أكيدة، ولا يحيد عنه، بل ويستبسل. ويبقى المعروف عن جملة صحفيين انهيارهم التام أمام عروضات مالية تسيء للصحافة فضلاً عن اتخاذهم طرائق مبتذلة من أجل تناميهم بها.

غير أن السامي يظل غالباً في ثبات "ندائه"، كأن روحه صيغت من مجمل العناد: عصاميٌ، والجسارة عنوانه.

... مائة تحية لـ"النداء" عموماً. وكل مائة عدد وهي الصحيفة المتخلقة التي لا تشيخ، تلك القيمة الاستثنائية، المنبثقة والمشعة بمثارات الإعجاب كله.

أعترف أن الرقم مائة ليس مميزاً لديَّ، فهو الرقم الذي طالما تمنيت الوصول إليه إصداراً، ويبدو أنني أخيراً سأجد نفسي ممتناً للرقم مائة لسبب بسيط أنه يذكر بي كصحفي يدعى للكتابة في"المئوية".... شكراً للمائة.

كنت أتساءل قبلاً: لماذا اسم «النداء»، من المنادى؟؟ السلطة، المعارضة، المستقبل، العدل، الحرية، المساواة، القانون،؟ وما أكثر الأشياء التي نريد مناداتها في واقعنا.. وخلال مائة معاناة وهَمٍّ أكدت أنها تنادي كل جميل ورائع.. شكراً للمائة.

ارتباطي بـ«النداء» يعود إلى ما قبل الإصدار: سمعت عنها حلماً، وتخيلتها إضافة بحجم الحالم، ومشروعاً "سامي" كصاحبها.. ولم يخب أملي... أعذروني لا أستطيع الفصل بين «النداء» وسامي فكلاهما مساحة للتواصل،والقيم، والحلم، والحب، والجمال، و"الحصافة"، و"العصلجة"، والأناقة والرشاقة، والمهنية التي لا تدَّعي الحياد بين الجلاد والضحية، ولا تهرب من انحيازها للحقوق والحريات ولا تخفي انتماءها للجمال، ولا تخجل من علاقاتها بالضعفاء والمظلومين، أكانوا داخل أسوار السجون وخلف القضبان، أم كانوا في الأحواش لاجئين هرباً من جحيم الصومال..؟ شكراً لـ"النداء".

لا أميل للتقويم، بل إن قلمي المتواضع يرفع غطاءه منحنيا احتراماً وتقديراً أمام طاقم «النداء» المتميز وتقاريرهم وتحقيقاتهم وأخبارهم وحماسهم.... شكراً بشير، علي، جمال، بشرى، سعادة، محمد، طارق،أمين، نبيلة، إلهام، والمفكر أبو بكر السقاف.

خرج العدد الأول من «النداء»، وكان تميزه يعلن، عن صحيفة راقية. استقبلته وراء القضبان بلهفة الحرية، والحلم، والإيمان بأن المستقبل للصحافة المستقلة، وكنت موجوداً على صفحات العدد الأول، قضية وصفها سامي بـ«غواية الحرية».. أحببت العدد الأول بقوة، وأحببت قضيتي في صفحاتها حب المظلوم للإنصاف، واشتقت للعدد الثاني، وتألمت كثيراً لإيقافه رسميا بعد غضبة سلطانية مصحوبة برمي الصحيفة «عادو جا هذا.. من هوه: وقفوها»... ربما أجاب بعض الحاشية عن ذلك في معرض محاولة انتزاع مرونة لاحقة.

أوقفت "النداء" عن الصدور، لكني كنت أقرأها أسبوعياً في وجه سامي الذي لم يغب عن موعده ،موقفاً، وثقة، ونبلاً. ولديه حق، فـ«النداء» أوقفت رسمياً من عددها الأول بتهمة الرقي، ودخلت ساحة المحكمة وانتزعت حق إعادة صدورها قانوناً بعد أشهر. واستمرت لتتصدر باستحقاق واقتدار صحافتنا الوطنية،برصيد من الثقة لايدركه المال ولا توجده العلاقات..شكرا سامي.

لكن مع ذلك ما زلت أفتقد العدد الأول كما أفتقد نبيل الصوفي، وجمال عامر، نايف حسان، حمدي البكاري، نبيل سبيع، سعيد ثابت، فكري قاسم، ورحمة، وتوكل،... أفتقد حتى نفسي و"الشورى" المخطوفه، و"الشورى نت" المحجوبه،.. أفتقد "ثوري" خالد سلمان.... لعلي أفتقد مرحلة، وربما حلماً كنا فيه أقوى من الترغيب والترهيب.

مبروك المائة إكليل غار لـ"النداء". شكراً لـ«النداء» شكراً سامي.. شكراً للمائة.. واستمرارا وديمومة لاتوقفها غضبة سلطان، وكل مائة لاعدمت « النداء" " غواية الحرية".

شكراً للمائة..! ولا عدمت «النداء» غواية الحرية

عبدالكريم محمد الخيواني
akarimkh@yahoo.coms

قالوا عن «النداء»

■ غمدان اليوسفي

فيما تحتفل "النداء" بمئويتها اليوم أحتفل أنا بنشر سابع مادة لي في هذه الصحيفة. لست ضمن هيئة التحرير، لكنهم جعلوني كذلك وجاء نصيبي من الاحتفالية التواصل مع سياسيين وبرلمانيين وأعضاء هيئات مدنية وثقافية للحديث عن 99 عددا صدرت بصعوبة واقتدار، كانوا هم القراء وأصبحوا اليوم ضمن إطار الصفحات ليقولوا رؤيتهم في "النداء". أحاديث مقتضبة أجريت عبر الهاتف، وبعضها عبر البريد الإلكتروني ننشرها كما هي.

كلها متعة

لـم أتابع إجمالي الـ 99 عددا من "النداء"، لكني انتظمت في قراءتها منذ عام تقريبا، ووجدت الشيء الملفت في صحيفة "النداء" الثبات على نشر قضايا الحريات بلغة ذات مستوى راق، وبصفحات متنوعة تحتوي على جميع المجالات.

على كل حال صحيفة "النداء" كلها متعة. وأتمنى أن تتوسع هذه المطبوعة ويتوسع اهتمامها أكثر بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وكذلك قضايا الناس العادية والحوادث التي تهز المجتمع.

كتابات "النداء" ومقالاتها جادة. وأحرص دوماً على قراءة مقالات نبيل الصوفي والسيدة أروى عبده عثمان ومحمد الغباري، وغيرهم من أصحاب الأعمدة الذين لا أذكر أسماءهم الآن.

■ المهندس فيصل بن شملان

ميثاق الشرف حماها من الملوثات

النداء كانت إضافة نوعية للصحافة الأهلية وأهم ما فيها هو ميثاق الشرف الذي جرى توقيعه من قبل العاملين في الصحيفة وكان بمثابة تجربة رائدة أضفت على العمل الطابع المهني في زمن تراجعت المهنية فيه كثيراً (بفعل) الجو الحاصل الذي لوث الحياة الإعلامية والسياسية على حد سواء، واستطاعت النداء تجاوز هذا الجو بفعل هذا الميثاق.

الجانب الثاني تميزت النداء بالتحقيقات الصحفية الميدانية وخاصة تلك التحقيقات ذات الجانب الإنساني لمراكز اللجوء للإخوة الصوماليين وبرزت قضيتهم الإنسانية بصورة تميزت عن غيرها من الصحف الحزبية والأهلية والحكومية أيضا، ناهيك عن المواضيع السياسية والفكرية التي تتناولها.. لهذا نأمل أن تتجاوز النداء صعوباتها المادية التي ندركها جميعا لأن الالتزام في هذا البلد لابد له من ثمن ولكن نرجو أن لا يكون هذا الثمن كبيرا وهو بقاءها من عدمه.. نتمنى للعاملين فيها تواصل التوفيق والنجاح.

■ الدكتور ياسين سعيد نعمان

تشق طريقها في الصخر

النداء صحيفة رزينة تشق طريقها في الصخر بصعوبة بالغة. ولأنها صحيفة مستقلة في بلد يصعب فيه إقناع كثير من القراء بذلك، لأنهم اعتادوا قراء نمط بعيد عن الاستقلالية، فإما صحف رسمية وإما صحف معارضة. لكنها الآن تكسب جمهورها باستقلاليتها تلك، وتحظى باحترام كبير من النخب وكثير من القراء. ونتمنى لها التوفيق والنجاح.

■ النائب ياسر العواضي

إبحار ضد التيار

ودیع العزعزي*

يصعب في عجالة انطباعية الحديث عن تفاصيل كثيرة تتعلق بـ«النداء»، بداية نعبر عن مدى سرورنا بالإحتفال بمناسبة صدور العدد رقم (100) من صحيفة «النداء»، وندعوا هيئة التحرير لتقييم التجربة والإستفادة من أية ملاحظات بفكر يعي أن هذه المناسبة تكون مهمة وسارة كلماوضعت في الاعتبار أن المشروع الصحفي الجاد ينبغي أن يسعى دائماً إلى تكميل نواقصه، واستدراك ما قصر، آملين أن تكون صحيفة «النداء» مشروعاً صحفياً كبيراً.

والملاحظة الدقيقة لصفحات «النداء» تضعنا أمام بانوراما واسعة للعطاء النوعي والكمي المرتبط بقدر ملحوظ من التنوع، فقد اهتمت بموضوعات وقضايا متعددة وأفردت صفحاتها للسياسة والبيئة والمعوقين وأوضاع اللاجئين، والسجناء المعسرين، والثقافة من قصة وشعر وتشكيل، هذا الاهتمام، إلى جانب فلسفة انسياب المادة والرشاقة الأسلوبية أعطاها تميزاً عن مثيلاتها. ولعل ميزة «النداء» الأساسية أنها تحرص على الانفتاح على كل الكتابات التي تتوافر فيهاشروط الكتابة الموضوعية بغض النظر عن فكر صاحبها أو توجهه أو حتى شهرته، مضحية بعنصر من عناصر «السوق التجارية» يدفع بكثير من الصحف إلى تثبيت أسماء شهيرة أو الإستغراق في البحث عن الإعلانات التجارية التي تزيد من دخل الصحيفة، وقد يكون نهج «النداء» في ذلك غير محبذ في أغلب الصحف الراهنة التي تنتظر من الصحيفة عائدها المادي بالدرجة الأولى.

إلا أن «النداء» بهذا النهج تكون قد فتحت الباب للمبدعين الجدد والآتين إلى ساحة الفعل الصحفي والإبداع بجوار كبار الكتاب والصحفيين، لتكون هي النداء لهم، ومن دون ان تكون صاحبة وصاية أو سلطة قامعة لأحد، مجرد نداء مخلص ملتزم يجتهد في أن يوصل الكلمة/ العبارة الصادقة الفاعلة المحفزة للتغيير وصياغة الحياة الجديدة.

العدد «المائة» هو بالفعل رقم رابح في السباحة ضد التيار في بحر الصحافة اليمنية، العدد «المائة» رقم رابح لأنه يقول إن الصحافة رسالة تنوير ومسؤولية مهنية، أكثر من كونها مشروعاً تجارياً.

لا بد إذن للنداء أن تواصل درب التأصيل للفكرة الجوهرية التي حكمت مسارها، وأن تسعى للتطوير سواء من حيث المعالجات الصورية والإخراجية، أو من حيث البناء المؤسسي.

* مدرس في كلية الإعلام - جامعة صنعاء

العتب على المعلنين

أعرف العزيز سامي. أعرفه جيدا. أعرفه تجسيدا للمقولة العربية: "لكل امرئ من اسمه نصيب". والأكثر من ذلك أن سامي هو تجسيد للتسامي والسمو كله؛ فماذا يعني 100 عدد من "النداء" بالنسبة لسامي!؟ أعتقد وحسب معرفتي بالرجل أن سامي قد اعتصر خلاصة الفكرة وطاقته وجهده للمرة المائة وسكبها قطرات نقية على ورق "النداء". والأهم من ذلك: ماذا يعني لي ولغيري من القراء؟ إنها باختصار الهدية الأسبوعية التي ننتظرها بحثاً عن المعرفة، بحثا عن الحقيقة، بحثا عن الموضوعية، بحثا عن المهنية. ومع كل أسبوع ومع كل هدية نتلقفها من "النداء" نعرف أننا قد حصلنا على عصارة من فكر وجهد للعزيز سامي. نعرف فوق ذلك أن هذه "النداء" هي جهد طوعي، عطاء من دون مقابل، فلا سامي يتوقع منها عائداً مادياً ولا زملاؤه في الصحيفة يتوقعون الحصول على مكافآت، بل هم بعملهم ذاك يكافئون ضمائرهم، يصقلون مواهبهم، يؤكدون مهارتهم، وفي اليوم التالي يخزنون من جيوبهم.

إن كان هناك من شيء يستحق القول فهو العتب بل والغضب من أولئك المعلنين، وكبار المعلنين بالذات، الذين يتعاملون مع الإعلان كصورة من صور دفع الجزية، وليس كإعلان مهني. هؤلاء المعلنون وضعوا بينهم وبين "النداء" ستاراً لم يستطع سامي ولا زملاء سامي ولا وكلاء الإعلانات المحترفون أن يخترقوه. لماذا؟ ببساطة لأن المعلنين "مضبوعون" على دفع الجزية، مجبولون على النفاق.

أتمنى للعزيز سامي وللأحبة زملائه التوفيق، وأعلم أن طاقتهم على العطاء متجددة وعصارة جهدهم ستظل تأتينا بشوق كل أسبوع.

■ علي سيف حسن

اسم واضح بإمكانات بسيطة

أضيء شمعة للعدد 100 لهذه الصحيفة التي قامت بجهد ذاتي مستقل ومتميز واستطاعت بإمكانات بسيطة أن تضع لها اسماً واضحاً ومؤثراً في مساحة الصحافة اليمنية رغم الوقت القصير. هذا يعود إلى العنصر الذي يسيطر على هيئة التحرير، وعكس ذلك نفسه على الكتاب الذين هم خارج هيئة التحرير. كما يعود أيضا إلى تنوعها وتركيزها على القضية المسكوت عنها. وتحية لطاقم الصحيفة، وتحتفل بالعيد ألف إن شاء الله.

■ الدكتورة رؤوفة حسن

مشروع جديد

ونحن نضيء 100 شمعة لصحيفة "النداء" نضيف إضافة لم تكن سوى تخلق لمشروع جديد ليس في الشكل فحسب وإنما في الموضوع والمضمون. نشعر بأنها ولدت قوية منذ الوهلة الأولى بالرغم من أن مواردها قليلة، لكنها تعدت الكثير من الصحف الحاضرة.

نحن سعداء بـ"النداء" وسنكون سعداء بتواصل عطائها إلى المستويات التي تنهض بأداء الإعلام لكي يرعى المعرفة الحقيقية ويعزز حضورها وتكريس الوعي المعرفي، ليس فقط بمجرد الحضور الخبري. لهذا أشد على أيدي محرري هذه الصحيفة ورئيس التحرير الصديق سامي غالب الذي نكن له كل مودة. وتحية عبرهم للقراء الذين يتابعون هذه المطبوعة.

■ فيصل سعيد فارع

متابعة لجلسات البرلمان

صحيفة "النداء" من الصحف المتميزة التي استطاعت أن تجعل لها تواجداً في الساحة اليمنية ولدى القراء والمتابعين، بما تحمله من مصداقية ومتابعة للأخبار أولا بأول، وبدقة وحيادية. وأنا من متابعي الصحيفة خاصة وهي دائما تتابع جلسات مجلس النواب. أتمنى لها الاستمرار والحفاظ على موقعها المميز بين الصحف اليمنية.

■ النائب عبدالكريم شيبان

حياد دون انحياز

صحيفة "النداء" أعتبرها من الصحف الناجحة التي تتبنى قضايا الناس بحياد دون انحياز لطرف وهو معيار نجاح أي صحيفة مستقلة. شيء آخر تحظى به هذه الصحيفة هو ما يتحلى به رئيس التحرير وطاقمه من الأخلاق العالية وما يحظون به من الاحترام والرصانة الكبيرة.

■ النائب سلطان السامعي

حققت قدراً من التوازن

تهانينا لأسرة صحيفة "النداء"، هذه الصحيفة التي تميزت بالاتزان وتبني القضايا التي تهم المجتمع، واستطاعت أن توجد لها مكانة متقدمة بين الصحف المستقلة. وأتمنى لها مزيدا من المهنية، لاسيما فيما يتعلق بتناول القضايا السياسية في الساحة، بالرغم من أنها حققت قدرا من التوازن في تناولها لهذا الجانب. والمؤمل أيضا المزيد من المهنية والحيادية. مبارك للجميع.

■ طارق الشامي

كنت من المراهنين

لقد كنت من المراهنين على صحيفة "النداء" منذ مرحلة التحضير. ورهاني بني على معرفتي بمؤسسها كإنسان له ثقافة وقيم. ولم تخب توقعاتي، بل على العكس فقد كانت "النداء" خلال الأعداد التي مرت نموذجا للصحافة الحرة المستقلة الملتزمة وهي متميزة وبشهادة الكثير من المتابعين للإصدارات الصحفية، متميزة بالتزامها القيمي الوطني الإنساني، تعكس قيم المثقف الوطني الملتزم بقضايا وطنه، المستشعر مسؤوليته، الحريص على تراكم وتنمية الوعي إلى درجة التضحية، لأن الطريق الذي سلكته "النداء" طريق يتطلب تضحية بالجهد والوقت، لكنه على المدى الطويل يثمر وعيا ويقدم رسالة. لا أظن أن أياً من الصحف الرسمية والحزبية والخاصة تستطيع أن تجاري "النداء".

■ حسن زيد

التزام مهني وقيمي رفيع

الأخ الأستاذ سامي غالب رئيس التحرير، وكافة الإخوة و الأخوات في جريدة "النداء" ممن يحملون شعلة الامانة، أدامكم الله.. أحيي آراءكم الصائبة وأسلم على أقلامكم الحرة

إن نجاح "النداء" وما حققته من مكانة يعتد بها، يعود الى كفاءتكم و الى رسالتكم الإعلامية المتميزة و الاجتماعية الراقية و إلى الرأي و الطرح السياسي الجامع، والذي إن لم تتفق معه يفرض عليك احترامه، و هذا هو وراء نجاح "النداء" و المكانة المرموقة التي تحظى بها عند القارئ !.

سيبقى محسوباً على صحيفتنا "النداء" انها و منذ انطلقت في رسالتها الوطنية مارست حرية التعبير برقابة ذاتية عالية و حافظت على التزام مهني و قيمي رفيع.

وفقكم الله في مهامكم و أدامكم الله لليمن، كل اليمن. و كل مائة عدد و جميع أفراد أسرة "النداء" بألف خير وتألق دائم.

■ فيصل أمين ابو راس

أعمار مهدورة في أدراج رجال العدالة

مئات المحتجزين في السجون المركزية يترقبون لحظة تحريرهم من الأسر.

عشرات منهم تسلحوا بالقانون لاسترداد الحق وانتزاع التعويض عن العمر المهدور وراء القضبان جراء اعتساف النصوص الصريحة أو الجهل بها من قبل المسؤولين في الأجهزة المختلفة، وإلا فإنه التعامي عنها بدعوى الأمر الواقع، أو التواري بعيداً عن الحقيقة العارية.

في 11 اكتوبر 2006 نشرت «النداء» تحقيقاً عن أوضاع المحتجزين في السجن المركزي بزعم حقوق خاصة وغرامات، وفيه تصريحات لرجال في السلطة القضائية تقطع بشرعية بقائهم رهن الاحتجاز باعتبارهم «سجناء معسرين». كان التحقيق بحسب توصيف الزملاء في «نيوز يمن» الأهم في عام 2006.

في الأسبوع التالي نشرت الصحيفة في صدر صفحتها الأولى تصريحاً للمحامي نبيل المحمدي يؤكد عدم جواز احتجاز هؤلاء الضحايا، ويشدِّد على أن إبقاءهم رهن الحبس جريمة يعاقب عليها القانون (نص التصريح في مكان آخر).

مذاك التزم الصمت رجال مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ومصلحة السجون. ولاحقاً عمدوا إلى استخدام السلاح المألوف: قتل الوقت، وارتكاب الفاولات ضد الخصوم (الخصوم المحتجزين وراء الأسوار)، في انتظار صفارة النهاية، تماماً كما يفعل فريق كروي تعوزه اللياقة والخطة! ومن حظ هؤلاء المنهكين أنهم يمارسون وظائفهم (أو ألاعيبهم) في ساحة لا تعرف الكرت الأحمر.

والحال أن المئات من المظلومين جراء ركم الخطايا، تخلو الآن عن الرجاء، وتسلحوا بالأمل، يخفق في افئدتهم والآلاف من أقاربهم، يتابعون -بصبر- الاجراءات التي بادرت إلى اتخاذها هيئة الدفاع عنهم، في مواجهة الأجهزة المسؤولة عن الكوارث التي حلت بهم.

«النداء» عملت منذ اكتوبر الماضي على إثارة مأساة المحتجزين، ومواكبة التطورات التي طرأت منذ ذلك الحين. وفي عددها المئوي كان على الزميل علي الضبيبي أن يبرز تجليات جديدة للمأساة، توكيداً للحق، ومقاومة للنسيان بما هو السلاح الضاري في أدراج رجال العدالة.

النداء

• شوعي (17 سنة)

• فازع (8 سنوات)

• الميثالي (9 سنوات)

• القميحة (16 سنة) صورة خاصة بـ«النداء»

ما يزيد عن 50 محتجزاً (من بين 135) في سجن صنعاء المركزي، ممن وكَّلوا هيئة الدفاع، ما زالوا عالقين بحقوق خاصة، رغم انتهاء فترات العقوبة بالحق العام التي قررتها المحاكم.

شوعي في المرتبة الأولى، وزيد في الثانية

محتجزون في عنابر التائبين

المحتجز التهامي، عبده شوعي مبروك النشري، يظفر بالمرتبة الأولى في قائمة التائبين: أولئك الذين ينزلون في قسم التوبة. 17 عاماً في السجن، كأقدم النزلاء. فقد أمضى إحدى عشرة سنة عقب انتهاء العقوبة التأديبية (6سنوات) التي حكم بها من محكمة صنعاء الجزائية أيام حمود الهتار.

ومأساته التي نشرتها «النداء» في اكتوبر الماضي، ما تزال تتفاقم، فقد أبلغت ساعة زرته ظهيرة الجمعة الماضية، بأنه تلقى، قبل شهر (مارس الماضي)، نبأ وفاة نجله الأكبر، الذي شاهده آخر مرة عام 1996. عامذاك جاء الإبن إلى السجن آملاً أن يهبط السهل التهامي رفقة والده الذي كان قد أمضى فترة السجن التي عوقب بها.

ودع الإبن الكسير، أباه، ثم انقطعت زياراته و أخباره، وبقي الأب أسيراً بزعم إعادة مضبوطات لا أحد يعرف ماهيتها، بمن في ذلك رجال النيابة.

لا أخبار جيدة ترد إلى قسم التوبة، فعبده شوعي علم مؤخراً أن عيني أمه التسعينية ابيضتا من الحزن.

والآن فإنه الرجل الذي شاخ في سجن النسيان، واندثرت أحلامه، لم يعد يأمل إلا بزيارة إلى مسقط رأسه ولو لدقائق، ليذق طعم حضن أم، وعناق أبنائه التسعة.

في المرتبة الثانية يحل الحاج زيد صالح القميحة (16 سنة سجن) غير أنه يفوق التهامي عمراً يناهز الـ(76 عاماً). وكان حُكم بسنتين في 1992/1/1، عقوبة جنائية ويغادر.

وعلى ذمة مليون ريال، يقضي الخولاني، محمد علي خشب، العام الخامس عشر في ذات القسم (التوبة): «دخلت السجن وابني في اسبوعه الأول، والآن يزورني ويشتي زواجة!»، قال لـ«النداء» في نوفمبر الفائت. ويكاد يلحق به عبدالله احمد الشرفي، الذي دخل عامه الرابع عشر، ثلاث منها في الحق العام، وإحدى عشرة سنة حارّ عليها مجاناً!

وبالمثل، حُكم محسن صالح الجمَّال، ثلاث سنوات غير أن عامه الثاني عشر قارب الانتهاء. فيما المليون والنصف لاتزال باقية.

أما الثلاثة: الذيب محمد حمود (الفاقد لملف القضية)، الثور حسن محمد حسين (الملزم بإرجاع مضبوطات لا يعرف ماهيتها)، والحزورة خالد حسين محمد مقبل (الفقير المعدم)، فكل حصد حتى الآن أحد عشر عاماً، ولا حصد. وتجدر الإشارة، إلى أن الأول والثاني محكومون بثلاث، والأخير، بأربع سنوات، فقط لا غير.

وبفارق بسيط لصالح الأول، حاز الثنائي، نبيل لطف محمد كابع، وحسن أبو عاطف، على العشر السنوات في السجن المركزي بصنعاء.

حامل الماجستير، وأستاذ اللغة الإنجليزية في السجن، الأستاذ محمد عبدالله السري، هو الآخر، يبدو على مشارف الدخول في عامه العاشر، ليكون قضى السنة الحبس التي حددتها المحكمة، وتسع سنوات إضافية. وما يزال في العمر بقية.

وكانت محكمة الأموال العامة، قضت بالحبس أربع سنوات على أمين مخازن مؤسسة التجارة الخارجية بوزارة التجارة، حينها، جمال أحمد محمود الميثالي، الذي وصفه الحكم بـ«كبش الفداء». هو قضاه على مضض، والآن يشرع في التاسعة.

عائلته الملتئمة ذات يوم، صارت مشتتة: أبناؤه الثلاثة يعيشون لدى أخوالهم، فيما جدته والخمسة الأشقاء، يقضون مع أمهم حياة السهر والإعياء داخل منزل بائس يستأجرونه عند شارع هايل.

وبالتساوي، حصل تسعة محتجزون على ثماني سنوات سجن لكل منهم، مع تفاوت ملحوظ في عقوبة الحبس التي حددتها أحكام القضاء. ومن بين هؤلاء: الشاب جلال عبده سعيد المقطري المحكوم بثلاثة أشهر، ومنصور الآنسي بسنة، وعلي طاهر فارع المحكوم بمثلها وزيادة خمسة أشهر. وآخرين معهم.

ناهيك عن عشرات المحتجزين لمدد متفاوتة تجاوزت الفترات المحكومين بها بما بين السبع سنوات إلى العام وأقل؛ جميعهم تجاوز فترات الحبس في الحق العام التي حددتها الأحكام الصادرة ضدهم كل على حدة.

وفي عددها المقبل ستنشر «النداء»، كشفاً مفصلاً عن سنوات المأساة، ومديونيات المحتجزين العالقين بها وأوامر النيابات، مع عرض لحالات عدد منهم صحية وأسرية.

من السجن إلى ساحة الإعدام الوظيفي

أمضى الجندي، إبراهيم علي الحوري، ما يقارب الخمس السنوات داخل أسوار السجن المركزي بصنعاء، على ذمة أرش قيمته 225 ألف ريال دون أن يستلم فلساً واحداً من مرتباته طيلة هذه المدة، وهو المحبوس بالمخالفة للقانون بعد انتهاء فترة السنتين والنصف التي حددها حكم شرق الأمانة.

وبينما كان ينتظر الأمل في لجنة الرئيس الرمضانية للإفراج عنه في 2004، تفاجأ بتنزيل رقمه العسكري في إبريل من ذات العام.

والسخيف في الموضوع أن معسكره، الذي سلمه لنيابة شرق الأمانة في 9 يوليو 2002، يصنفه الآن ضمن الفارين من الخدمة!

بعد أن كشفت "النداء" قضيته في عددها الـ(76) ونشرت اسمه، والمبلغ المحكوم به في أكتوبر الماضي، أفرجت عنه السلطات في 24 فبراير الجاري، بعد سداد المبلغ، ولكن إلى سجن آخر: وراء استرداد راتب احتجز قبل خمس سنوات. وتقدر إجمالي المرتبات التي اختطفت على مدى فترة الحبس بمليون و 80 ألف ريال، هو مبلغ كفيل بسداد الأرش المحكوم به للإفراج عنه من وقت مبكر، كان ذلك أجدى من مكرمة الدولة عليه بعد أن حبسته كل هذه السنوات.

الصحيفة التقت إبراهيم بعد الإفراج عنه، وهو يشكو مرارة قطع المعاش: "كيف يريدون من السجين أن يكون مواطناً صالحاً في المجتمع وهم يحرموه لقمة عيشه بعد أن حبسوه كل هذه السنوات..؟!".

ما زلت أتذكر ذات زيارة إلى السجن في رمضان الفائت، وإبراهيم يتلوى خلف شبك الزيارات وعنقه تشرئب إلى الراتب ولو شيئاً يسيراً منه. وفور أفرج عنه توجه تواً إلى المعسكر قبل لقاء الأسرة والأهل فوجد نفسه «فرار» وهو الذي التحق بالسلك العسكري في 1994 برقم (465054) وسُلم للأمن في 9يوليو 2002 بتهمة "شروع في القتل". وحده مدير الشؤون المالية في القوات الجوية من يرفض إعادته إلى وضعه الطبيعي، وكأنه لا يراعي الظروف ولا ينساق للحق إلا بأوامر؛ إذ اشترط على زميله أمراً من قائد القوات الجوية، "وأنا لا أستطيع الوصول إليه!" يقول إبراهيم، وملفه الذي يحمله مليءٌ بأوامر وتوجيهات واضحة أهمها من نائب رئيس هيئة الأركان العامة "بمواصلته وصرف مرتبه"، فضلا عن مذكرات أخرى من قائد لواء الشرطة الجوية، وعديد مذكرات تؤكد تسليمه للنيابة من مقر عمله، وتنفي عنه أنه فرار.

الظاهر أن المعسكر الذي سلمه للسجن قبل خمس سنوات قرر مبكراً تسليمه لساحة الإعدام الوظيفي بقرار مسؤول مالي.

التفت أصغرهم إلى أمه وأشار بسبابته: "هذا أبونا يا ماما؟!" هزت الأم رأسها: "أيوه أيوه يا حبيبي". أما أبوهم المحبوس وهو ينظر إليهم من خلف الشباك فقد أجاب بالبكاء ولم يعد قادراً على التماسك؛ للأسف كانت هذه هي أولى كلمات يسمعها من طفله الذي فارقه قبل سنةٍ وثمانية أشهر حين لم يكن قادراً على النطق.

أطفالهم: أيش تسوي هنا يا بابا؟!

اللحظة كانت مؤثرة، أسر السجناء المسرودة على امتداد الشبك الطويل، أمهات وأطفال، وعجائز، لا يسعفك الوقت لالتقاط عبارات تحزنك طوال الليل.

أطفال جاءوا لأول مرة برفقة أمهاتهم من محافظات بعيدة لرؤية "بابا" المحبوس على ذمة حقوق خاصة، وزوجات يأتين بعد انتظار ممل، يحملن جهنم من الهموم والضغوط؛ "أرجوك طلقني" وهي تبكي «عشرة» عُمر مع زوج كانت نهايته السجن!؟ بعض السجناء يلبي الطلب فوراً ويزيدها على الثلاث حزمة سبوب وشتائم لتعود إلى أهلها مكسورة القلب: "خلاص أفتهنتم!؟ طلقني!" وهو إلى عنبره بوجه يقطر حُمرةً وغضباً، ولسان يرتجف من وقع الصدمة: "معقول!؟ وصلت الأمور إلى هذا الحد!؟". هذه المواقف حقيقية وليست قصصاً ينسجها الخيال.

يحكي أحدهم، بعد أن قضى عشر سنوات في ذات السجن دون عقوبة جنائية، عشرات المواقف لسجناء عديدين تدمرت حياتهم النفسية والأسرية في السجن.

أحدهم عاد من غرفة الزيارات حزيناً، منكسراً، ويبكي، "ظل يومين على هذه الحالة دون أن أعرف السبب" يقول «ع. ج».

حاول أن يكتم الموضوع ويخفي الفاجعة، لكنه مضطر أن يبوح بها إليه لأن «ع. ج» في نظر السجناء صار بمثابة مأمون السجن، وبعد مراشاة ورجاءات اندفع الرجل تسبقه الدموع: "زوجتي طلبت الطلاق". هنا كان على «ع. ج» أن يهدئه ويذكي معنوياته المنهارة جداً: "سهل، خليك رجّال، ما يقع إلا خير، نَسبُك لك حل الليلة"، ولأن هذه ليست هي الحالة الأولى التي عايشها «ع. ج» فقد كان الحل جاهزاً بالفعل.

عرض عليه أن يستعطف زوجته برسالة ويطعّمها ببعض الألفاظ الغزلية حتى يرِق القلب، لعل وعسى تعود عن قرارها الفاجع.

حينها عاد الأمل إلى روحه، وللتو طلب منه أن «يسبكها» لأنه لا يجيد الكتابة، وافق «ع. ج» و«سبك» له رسالة مطوَّلة، لكن مفعولها لم يدم طويلاً، فماهي إلا أيام حتى جاءه ليحرر له رسالة الإفتراق النهائي.

الأطفال الذين لم يعرفوا آباءهم إلا في السجن ينشأون بنفسيات مهزوزة ومنكسرة ربما أكثر من كونهم أيتاماً إذ ينظر المجتمع وأطفال الحي إلى الواحد من هؤلاء على أنه "ابن المسجون" وبالتالي يشعرونه بالدونية والنقص.

تقول إحدى الأمهات أنها حاولت إخفاء الأمر عن ولدها (أن أبيه في السجن) رغم الزيارة التي تقوم بها أسبوعياً إليه ومعها الطفل، إذ تقنعه بأن "بابا يشتغل هنا" لكن الطفل الذي كبُر غضب على الأم ذات يوم وأعلن مقاطعته الزيارة، "ليش بابا ما يجي عندنا ويعزمنا في بيته!".

وآخر كان يخاطب أمه وهما عائدين وينظر إلى السور: "أووه بيت بابا كبير، بس مش حالي".

وتضيف الأستاذة أم عمران التي يقبع زوجها في السجن للعام السادس في مبلغ 11 ألف دولار، من أن أطفالها الثلاثة: فاطمة (11 سنة)، القاسم (10 سنوات)، وعمر (8 سنوات) قرروا تجميع الـ30 ريالاً التي «يجعلون» بها (بعض الأيام) "لكي يسددوا ما على أبيهم من دين ويخرج"، ويمضي أبوهم الشاب "حسن الهتاري" في السجن المركزي بصنعاء من مايو 2005، دون مسوغ قانوني يشترط بقاءه حيث لم تحكم عليه محكمة جنوب غرب الأمانة سوى بثلاثة أشهر حبس ويخرج "ولو أطلق سراحه فور انتهاء فترة الحق العام لكان سدد المبلغ" تقول زوجته وتزيد وهي تدعو الله أن يعجل بالإفراج عنه: "زوجي الآن مريض وحالته النفسية تتدهور ووضعنا الأسري والمعيشي يضيق يوماً بعد يوم".

"النداء" زارت الأسرة والتقت بالأطفال الثلاثة ذوي الأعمار المتقاربة، وعليهم مسحة يتم يُحزن القلب، فسألت أصغرهم: أين بابا يا بطل؟! فطأطأ رأسه ولم يرد، رغم محادثته معي في أي موضوع آخر، أما الطفلة فاطمة فاشترطت على كاميرا "النداء" إذا أرادت أن تصورهم: "أن يخرج أبونا وإلا مَعْ، لو سمحت".

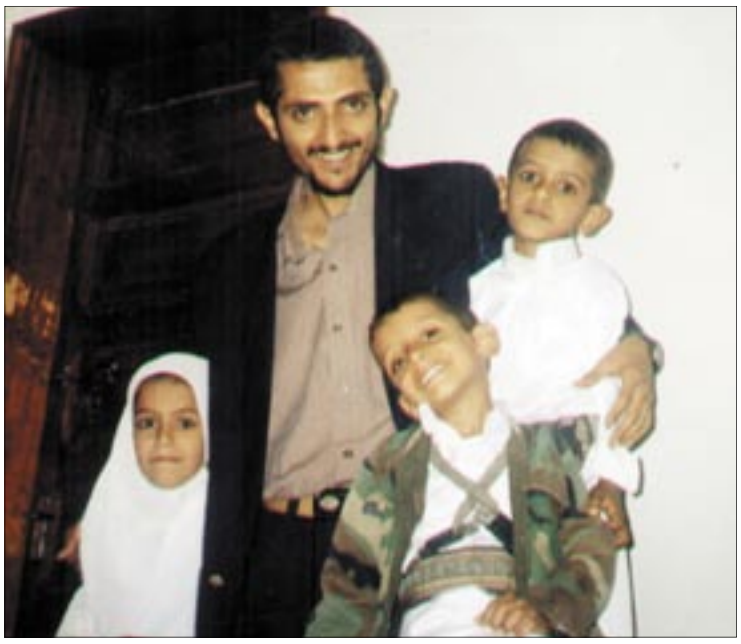

● أطفال الهتاري في لحظة ظفر بأبيهم داخل السجن («النداء» - خاص)

بابا حبيبي

بابا حبيبي، متى تجي عندنا؟ اشتقنا لك كثير جداً، عمر مشتاق لك، والقاسم أيضاً، وأنا أكثر وأكثر.

كلّم العسكري يفتح لك الباب، وقله شكراً.

بابا حبيبي، أمي تبكي، وجدتي تدعي لك بعد الصلاة وتقول: «الله يفرج همك، ويفك اسرك».

بصراحة تأخرت كثير، وزميلاتي يسألوني أين أبوكي؟

إبنتك/ فاطمة

محتجزون صدرت بحقهم أحكام بإعادة ما عليهم بدون عقوبات

م	الاسم	النيابة	المبلغ	تاريخ الإيداع	المدة
1	سالم ناصر محمد السعيدي	جنوب شرق	730.000 ريال	4/ 4/ 2005	سنة و 11 شهر
2	خالد يحيى ناجي راجح	الأموال العامة	6.130.000 ريال		سنة
3	أحمد غالب أحمد الحمادي	التجارية	1000.000 ريال	16/ 4/ 2006	11 شهراً
4	عبدالصمد عبدالواحد	بني الحارث	1.400.000 ريال	28/ 3/ 2005	
5	صلاح الدين صالح يحيى الورقي	جنوب شرق	232000 ريال		10 أشهر
6	حمود علي صالح الفقيه	جنوب شرق	إرجاع غير محدد		8 سنوات
7	عبدالصمد عبدالواحد الهويدي	بني الحارث	400.000 ريال	28/ 3/ 2005	سنة ونصف
8	عبدالسلام عبدالملك العريقي	ج. ش	21.000.000 ريال	24/ 4/ 2000	سبع سنين
9	أسامة أمين أحمد سمارة	ج. غ	7.278$ + مليونا ريال	12/ 2/ 2005	سنتان وشهران
10	فيصل عبدالرحمن علوان	التجارية	6000$	10/ 12/ 2005	سنتان
11	عبدالمجيد محمود كاظم (عراقي)	ج. ش	300.000 ريال	23/ 3/ 2005	سنتان
12	أيمن محمد عبدالله الصانع		4.680.000 ريال	2005/9/10	سنة وشهران
13	عبيد محمد صالح با قيس		50 ألف دولار + 305 آلاف ريال سعودي	2002/7	4 سنوات
14	صادق علي صالح		25.000.000 ريال	2004/10/13	سنتان
15	محمد أحمد الحجوري		23.000.000 ريال	2004/6/16	سنتان ونصف
16	رائد عبده محمد سعيد		مليون و780 ألف ريال + 240 ألف ريال	2004/6/1	3 سنوات
17	طاهر الشرعبي		20.000 ريال سعودي	2003/7/9	3 سنوات

وهؤلاء أيضاً رغم أن الحكم قضى باكتفاء المدة

م	الاسم	تاريخ الإيداع	المدة	المبلغ
1	حسين عبدالله طاهر	2005/10/13	سنة ونصف	1.300.000
2	عبده علي حسن فرج	2002/7/20	5 سنوات	74 ألف سعودي + 5000 يمني
3	عبدالحكيم علي منصور الأسودي	2005/1/1	سنتان وثلاثة أشهر	2.600.000
4	تيمور محمد عباس المقطري	2005/7/3	ثلاث سنوات	15.000دولار
5	عبده قحطان علي وصابي	2005/1/5	سنتان وثلاثة أشهر	100.000

من يكترث لعذاباتنا!؟

من يكترث لوجودي الذي أصبح لا يعني سوى مكان جثتي الملقاة على سرير اسمنتي بارد يمتد بطول قامتي الممددة عليه!؟

في عنبر داخل أسوار هذا السجن، تبدو بدايات حدود العالم ونهاياتها.

رتابة خانقة، مفرطة الإيقاع: يبدأ اليوم وينتهي، ويبدأ يوم آخر بالسياق نفسه. الأيام كلها متشابهة.

اتساءل: هل ما زال هناك متسع للفرح المصادر؟! متوسلاً الجواب. أجدني أتصفح وجوه السجناء حولي، محاولاً تنفس شيء آخر غير الإنتظار لمحطاته القاسية.

الواقع اليومي هنا مليءٌ بالجراح والغصص التي لا تنتهي.

تراجيديا سوداء فاقدة لكل معاني الأمل.. والواقع هنا جحيم دانتي في كوميدياه الإلهية التي كتب على بوابات جحيمها: «أيها الداخلون هنا، عن كل أمل: تخلوا».

الواقع هنا ليس ما تتخيلونه، بل ما نعيشه من معاناة. ليس ما تكتبونه، بل ما نسطره نحن هنا من كراماتنا المهدرة وجراحات بحجم العالم الواقع الذي نحن فيه يقطر خلف هذه الأسوار رسوم الحقد والكراهية ضد المجتمع. أكتب بأحاسيس متصارعة، وأفكار مضطربة لواقع أكثر بؤساً ومعاناة، مع أنني أعتقد أنه ليس هناك من يكترث!

الواقع هنا ليس احكامكم النابعة عن ضمير أو دون ضمير. بل احلامنا المهدورة والمغدورة ببندقيات كلماتكم الصدئة التي لا تقوى على الحقيقة، فتتصنعها. الحقيقة التي تبدو هنا هي هؤلاء، كل هؤلاء، السجناء الذين كل ذنبهم أنهم فقراء، وغير قادرين على شراء صكوك حرياتهم، وعلى انتشال ذواتهم من مخالب السجون ومن بيادات سجّانيهم.

أيها السادة: الحقيقة هنا لطمة سوداء توارى خلفها الإنسان، وبدا أمامها ذاك الوحش النهم للثراء والقوة.

الحقيقة هنا: عدمكم هناك، حيث لا أسوار. وأتذكر ذلك القديس الصوفي الذي خاطب إلهه قائلاً: «إلهي كيف لي أن أنعم بالجنة وأنا أعرف أن هناك أرواحاً في الجحيم!؟».

فمن منكم أيها الإنسانيون قادرٌ على اقتباس شيء من ذلك، ويذكر أن هناك ارواحاً بشرية تذوي في غياهب السجون، وأن هناك عائلات تدحرج افرادها في شرك الجريمة!!؟

من رسالة إلى «النداء» من سام أبو اصبع
الذي يمضي عامه الخامس وكان محكوماً بتسعة أشهر

أحدهم هولندي يقضي عامه الثامن

محتجزون من جنسيات مختلفة

السجين الأردني الذي رأيته في رمضان يتصل من تليفون مدير السجن بعائلته في عمّان، هو عيسى عبدالعزيز خواجة، المحتجز بـ(90.000 دولار) دون أي عقوبة جنائية تقضي بذلك. عيسى، وهو رجل أعمال، مودع منذ 25 أغسطس 2005 بأوامر النيابة.

إلى جواره تذوي حيوات ما يزيد عن عشرة سجناء من جنسيات خارجية جميعهم على ذمة حقوق خاصة.

أحدهم، وهو إبراهيم شرقاوي (فلسطيني) تجاوز السبع سنوات في الحبس بمبلغ 7000 دولار + 15 ألف ريال في حادث مروري، دون أن تقضي محكمة غرب الأمانة عليه بعقوبة الحبس.

ويوجد في السجن المركزي بصنعاء سجين هندي يدعى "غريالي علي أصغر أبي"، وآخر يملك الجنسية الهولندية (عبدالرحمن محمد أحمد عواد)، الأول منذ 6 أغسطس 2005 والثاني يمضي عامه الثامن وعالق بـ20 ألف دولار، وهو لم يحكم في الحق العام إلا بسنتين من محكمة الأموال العامة.

بالإضافة إلى ذلك هناك لبنانيون، أحدهم هو الدكتور نور الدين إبراهيم الباشا محتجز بـ60 ألف دولار + 45 ألف ريال، منذ سنة، رغم انعدام العقوبة بالحبس في الحق العام، ورغم حالته الصحية المتدهورة، وعمره المتقدم. كما يوجد مصريان هما: عادل أبو سنة (سنة) وأحمد... المصري (9 أشهر) وكلاهما لم يقرر القضاء حبسهما.

هناك أردني (عصام توفيق البغدادي) تلقت "النداء" طلباً منه لحضور جلسة في محكمة جنوب غرب الأمانة الأسبوع الفائت، فكان أن لبت، ولكن لم تتح الفرصة الكافية للحديث معه إلا لمدة ثلاث دقائق، حيث وهو مسجون بـ80 مليون ريال، منذ سبع سنوات والمقرر في الحكم سنة واحدة في الحق العام من جنوب غرب الأمانة. وأغلب هؤلاء السجناء مقطوعون من الزيارات، وبعضهم لا تصله أي معلومات عن أهله وذويه.

عراقي حاصل على الماجستير في القانون الدولي:

لا أجد من يدافع عني سوى زوجتي وطفلة

قبل أسبوع رهنت الأستاذة ياسمين جوازها عند صاحب البيت ريثما تسدد الإيجار (15000 ريال) حتى لا تخرج وطفلتها (رنا) إلى الشارع.

أما زوجها الحاصل على الماجستير في القانون الدولي من جامعة بغداد، بداية التسعينيات، فمحتجز في السجن المركزي منذ سنتين على ذمة حقوق خاصة (مليون و300 ألف ريال) ألزمته المحكمة بتسديدها، ولم تقض بحبسه إطلاقاً. واكتفى حكم القاضي الجزائي في محكمة جنوب شرق بتغريمه 30 ألف ريال كعقوبة يستحقها جرّاء التهمة المنسوبة إليه.

عبدالمجيد محمود كاظم الغيثاري، من مواليد بغداد 1957، وزوجته الحاصلة على البكالوريوس في الرياضيات سنة 1987، (عراقيان) وفدا إلى اليمن منتصف التسعينيات يحملان طلفتهما حديثة الولادة، هروباً من حصار خانق تشهده العراق حينها، بغية العيش في وطن أكثر أمناً.

امتهن عبدالمجيد أعمالاً حُرة، متنقلاً بين ثلاثة مطاعم يمتلكها كان آخرها في جولة القادسية، والذي أفسدته الشراكة بعد 25 يوماً من تأسيسه، ومنه إلى السجن كانت الرحلة، هو الآن محتجز ولا من متابع.

"النداء" استطاعت بعد عديد محاولات التقاء أسرته حيث يستأجرون بيتاً في صنعاء القديمة (ياسمين وابنتها) وأخذت صورة الحكم الصادر ضده ورسالة منه إلى وزير الداخلية: "سيدي الوزير أنا ضحية رئيس أحد أقسام شرطة الأمانة".

كانت زوجته تشكو من قسوة الحياة وشظف المعيشة، وأثر الإرهاق يخرج من بين عينيها الحزينتين، حيث جاءت للتو من مدرسة أهلية، وبعد قليل ستكون في المعهد.

● عبدالمجيد كاظم (سنتين)

هذه السيدة العراقية تعمل في الصباح وأيضاً في المساء لتوفير ما يمكن به تسديد إيجار البيت وفواتير الماء والكهرباء، لتعيش وصغيرتها. فضلاً عن مصاريف زوجها المحبوس، والذي ينتظرهما بفارغ الصبر كل جمعة.

وتلقت "النداء" السبت الفائت رسالة من السجين تشكو لكل ذي ضمير ما لحق به وأسرته من ضرر جراء هذا الظلم الفادح: "إني لا أجد من يتابع بعدي سوى زوجتي وطفلة، ولكوني غريباً على البلد لم أجد من يسمع شكواي".

وناشد المحتجز في رسالة أخرى عاجلة، رشاد العليمي (وزير الداخلية) إنصافه من غريمه الذي كان شريكاً له في المطعم "حيث استخدم سلطته كمدير لقسم شرطة (العمري) وأرغمني بالتوقيع على شيك قيمته 670 ألف ريال" بعد أن اعتدى عليه إلى غرفة نومه –كما يقول– معززاً بسيارة الشرطة (أوبل) وعدد من الجنود، وزاد: "أخذ كل أدوات ومحتويات المحل (تقدر قيمتها بمليون و 580 ألف ريال) إلى بيته. وعندما وصلنا إلى المحكمة حكمت بتسديد المبلغ (قيمة الشيك) ودفع المخاسير دون الإلتفات إلى حقي عنده والتي اعترف بها أمام القاضي –أدوات المطعم".

وقال في رسالته إلى الصحيفة: "لقد تقطعت بي السُبل وصُدّت أمامي الأبواب، وأصبحت أعاني الأمرّين: حبس لأكثر من سنتين بدون مسوغ قانوني، وضياع حقوقي لدى الغير، وأيضاً معاناة أسرتي الغريبة على البلد التي صارت قاب قوسين أو أدنى من التشرد والضياع".

من جانبها وجهت زوجته عبر "النداء" رسالة تترجى فيها كل إنسان يحس ضميره، إطلاق زوجها المحبوس دون قرار قضائي. وكما لو أنها تتحدث من قلب بغداد وتبكي: "أخاف يختطفوا رنا" حيث ما زالت تتذكر حين هددها أحد أقارب الضابط م. ح. ج (الغريم) بخطف ابنتها الوحيدة.

ويزداد قلق الأستاذة ياسمين حين تشاهد التفجيرات في بغداد وبالذات في منطقة تواجد الأهل "لم تأتيني عن أهلي أي معلومة سوى الأخبار المحزنة التي أراها في التلفاز يومياً".

وفي رسالة المحتجز إلى الصحيفة قال إنه سيضرب عن الطعام ابتداءً من هذا الأسبوع وسيستمر حتى يُنصَف أو تتاح له الفرصة لاستئناف الحكم الصادر ضده، وشكا عدم تجاوب الجهات الرسمية، "قضائية وأمنية "مع رسائلي العديدة ومناشداتي المتكررة بدءاً بمدير أمن العاصمة ووزير الداخلية، وصولاً إلى التفتيش القضائي، للأسف لم أجد أي تجاوب، ولديّ الإشعار في إدارة السجن بإيصال الشكاوي"، وأضاف أن اسمه استُثنيَ من كشف المحتجزين الذين تُصرف لهم هذه الأيام أحكام بالإعسار، وقال إن وكيل نيابة السجن رفض إعطاءه استمارة ليُدخل فيها بياناته كواحدٍ من المعسرين متحججاً "اسمك مش موجووود".

ومن يقرأ الحكم الصادر ضده من محكمة جنوب غرب الأمانة ويطلع على الوقائع والحيثيات التي أنبنى عليها، يجد كيف تلعب العلاقات الشخصية والوجاهات دوراً في ترجيح كفة على أخرى في ميزان القضاء؛ ففي الوقت الذي يطالب فيه المحتجز (العراقي) بأدواته التي أخذها شريكه من المطعم بقوة السلاح ويعترف بها الأخير أمام المحكمة، وتعقد جلسات لأخذ أقوال الطرفين يصدر الحكم بإلزام "العراقي" تسديد قيمة الشيك (670 ألف ريال) للضابط "اليمني". وأما أدواته التي تقدر قيمتها بمليون و 580 ألف ريال فهناك محكمة تجارية!.

الآن الرجل في الحبس منذ سنتين دون عقوبة، وأدواته عند رئيس قسم الشرطة، والزوجة وابنتها بصنعاء القديمة، والجماعة لم يقبلوا استئنافه!

ومن جنسيات خارجية

م	الاسم	الجنسية	الحق الخاص	الحق العام	تاريخ الإيداع	مدة الاحتجاز	الجهة
1	غريالي علي أصغر أبي	هندي			2005/8/26	8 سنوات	غ
2	د/ يحيى نور الدين إبراهيم الباشا	لبناني	60 ألف دولار + 45 ألف ريال	لا يوجد	2006/9	سنة	
3	د/ عيسى عبدالعزيز خواجة	أردني	90 ألف دولار	لا يوجد	2005/8/25	سنتان	ج. ش
4	د/ عبدالمجيد محمد كاظم	عراقي	1.300.000 ريال	لا يوجد	2005/3/23	سنتان وشهر	ج. غ
5	عصام محمد توفيق البغدادي	أردني	80.000.000 ريال	سنة	2000/7	سبع سنوات	غ
6	إبراهيم محمود شرقاوي	فلسطيني	7000 دولار + 15 ألف ريال (حادث مروري)		2000	سبع سنوات	
7	أحمد (المصري)	مصري				سبع سنوات	
8	عادل أبو سنة	مصري	3.350.000 دولار	لا يوجد	2006/4/23	9 أشهر	ج. غ
9	عبدالرحمن محمد أحمد عواد	هولندي	20.000 دولار	سنتان	1999/6/19	ثمان سنوات	أموال عامة
10	هاني موسى عواضة	لبناني	35.000 دولار	سنتان	2005/8/8	سنة و 7 أشهر	جنوب غرب

المسار الذي لا يفضله أفراد الأمن والقضاء

إن الحبس الجاري تقريره في نطاق القوانين النافذة هو على أحد ضربين: حبس احتياطي، وحبس عقابي.

أما الحبس الاحتياطي فهو عبارة عن إجراء احترازي مباشر تجاه المتهم وتختص بإصدار الأمر به وإيقاعه النيابة العامة في مرحلة التحقيق الابتدائي وقاضي الموضوع حال المحاكمة، ويتمثل الباعث التشريعي عليه في قيام الضرورة الملجئة قصد سلامة التحقيق وعدالة إجراءات المحاكمة. أما بالنسبة للحبس العقابي فهو عبارة عن عقوبة مقررة لجريمة مرتكبة ولا يستحق إلا بموجب حكم نهائي وفي مواجهة الشخص المحكوم عليه بارتكاب الواقعة الجرمية المعاقب عليها به، أي بالحبس، ولما أن مبدأ شرعية التجريم والعقاب المقرر بنص المادة (46) دستور، قد جرى على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب نص قانوني نافذ، وحيث أن النص في المادة (39) عقوبات قد قرر أن مدة الحبس العقابي هي عشر سنوات ما لم يكن هناك نص في القانون يقرر مدة أطول للواقعة المجرمة به، فإن تقرير عقوبة الحبس تجاه المتهم لا يستوفي شرائط صحته الدستورية والقانونية إلا إذا كان بموجب حكم قضائي صادر عن محكمة مختصة بإصداره وكانت الواقعة المعاقب عليها هي عقوبة مشمولة بنص عقابي نافذ ومقرر للحبس كعقوبة مستحقة تجاه مقارفها.

وفي عموم الأحوال يجب أن تكون مدة الحبس المقضي بها لا تتجاوز الحد الأقصى للمدة الجاري تقريرها بهذا النص.

ولئن كان الأمر هو على النحو المذكور، وكان النص في المادة (494) من قانون الإجراءات الجزائية النافذ قد أوجب أن يتم تنفيذ الحكم القضائي المقرر لعقوبة الحبس في المنشآت العقابية المحددة لذلك، وبناءً على أمر صادر عن النيابة العامة، بحيث يتضمن هذا الأمر بياناً بمدة الحبس المقضي بها، وبما أن المادة (495) من القانون ذاته قد أوجبت الإفراج عن المحكوم عليه في اليوم التالي لليوم الذي تنتهي فيه مدة الحبس المقضي بها، فإن بقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المقضي بها عليه، هو وضع مخالف لمقتضيات مبدأ الشرعية المشار إليه ولا يمكن البتة أن يتوافر على ما يسوِّغه من نصوص القانون.

بل إن المشرع اعتبر أن بقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة الحبس المحكوم بها جريمة موجبة للعقاب، وهي الجريمة الجاري تقريرها بنص المادة (167) عقوبات، حيث نجد هذا النص يقرر الحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، فضلاً عن العزل من الوظيفة تجاه الموظف الممتنع عن الإفراج بعد انقضاء مدة الحبس المقضي بها، ولا يحول أو يمنع من استحقاق هذا الموظف للعقوبة المقررة بالنص المذكور أن يكون الحكم قد قضى بتهمة استحقاقات مالية تجاه المحكوم عليه، سواء أكانت هذه المستحقات المالية هي مستحقات عامة أم أنها مقررة لمصلحة المدعي المدني؛ ذلك أن استيفاء هذه المستحقات إنما يتم وفقاً للآلية التي حددها القانون، حيث نجد أن النص في المادة (470) من قانون الإجراءات الجزائية يقرر أن استيفاء الحقوق المدنية المقضي بها في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية يجب أن يتم وفقاً للآلية المحددة بقانون المرافعات، كما أن النص في المادة (518) من القانون ذاته يقرر أن تحصيل الأموال العامة المحكوم بها يتم إما وفقاً لأحكام قانون المرافعات وإما بموجب الأحكام الجاري تقريرها بقانون تحصيل الأموال العامة، ما يعني أن إبقاء المحكوم عليه رهن السجن قصد إكراهه على تسليم المبالغ المقضي بها سواء أكانت رداً آخر تعويضاً أم غرامة لا يمثل إجراء قانونياً بأي حال، سيما وأن النص في المادة (520) من القانون المذكور يقرر أنه إذا لم تكن أموال المحكوم عليه كافية للوفاء بالمبالغ المقضي بها وجب توزيع ما يتحصل منها على حسب الترتيب الآتي:

1 – المبالغ المستحقة للمدعي الشخصي أو المدني.

2 – المبالغ المستحقة للدولة.

وبدلالة الاقتضاء لمدلول هذا النص يتأكد أن محل التنفيذ بالنسبة للمبالغ المحكوم بها إنما هو الذمة المالية للمحكوم عليه لا حريته، وأن التنفيذ لا يكون إلا بمقدار ما تحتويه هذه الذمة من أموال قابلة للتنفيذ عليها، ولا يغير من ذلك شيئاً أن يكون الحكم الذي قضى بالعقاب المنتهي مدته بالتنفيذ قد علق الإفراج على استيفاء ما قضى به من حقوق تجاه المحكوم عليه؛ ذلك أن الحبس في هذه الحالة لا يمثل حبساً احتياطياً مقرراً من قبل الجهة المختصة به، وكذلك هو لا يعد حبساً عقابياً مأموراً به قضائياً، تنفيذاً لنص قانوني عقابي، بل هو عبارة عن إجراء مبتدع من قبل القاضي الصادر عنه هذا الحكم. وحيث أن الأمر كذلك ولما أن النص في المادة (469) إجراءات جزائية قد قرر أنه لا يجوز تنفيذ أية عقوبة أو تدبير احترازي إلا إذا كانت مقررة بالقانون، فليس من الجائز للنيابة العامة أو للقائم على المنشأة العقابية الإعتداء بالتعليق المقرر بالحكم (عدم الإفراج حتى الوفاء بالمبالغ المحكوم بها) وإبقاء المحكوم عليه رهن السجن بعد انقضاء مدة العقوبة المقضي بها، خاصة وأن نص المادة (494) إجراءات جزائية قد قصر شمول الأمر الصادر عن النيابة بإيداع المحكوم عليه المنشأة العقابية على الحبس المقضي به كعقوبة على الواقعة الجرمية المقضي بثبوت مقارفتها. ناهيكم عن كون هذا النص قد أوجب على النيابة تضمين أمرها هذا بيان بمدة الحبس المقضي بها واليوم الذي تنتهي فيه هذه المدة.

ثم إن نص المادة (495) من القانون المذكور إذ أوجب الإفراج عن المحكوم عليه في اليوم التالي لانتهاء مدة الحبس المقضي بها، لم يستثن من هذا الوجوب حالة أن تكون الحقوق المدنية المحكوم بها لم تستوف بعد، وإذا كان النص في المادة (523) قد جوز للنيابة العامة تنفيذ ما أسماه بالإكراه البدني، وهو عبارة عن إبدال لمحل التنفيذ، وذلك بأن يتم حبس المحكوم عليه بمبالغ مستحقة للدولة مقابل إسقاط هذه المبالغ، فإن الحبس المقرر بهذا النص يختلف تماماً عن الحبس الذي يخضع له المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية بعد انقضاء مدة هذه العقوبة.

ذلك أن الحبس المقرر بالنص المذكور هو عبارة عن حبس تنفيذي بدلي، لا حبساً إكراهياً غير قانوني، ففي حين الحبس الإكراهي لم يرد تقريره بقانون الإجراءات الجزائية، ولا يسقط شيئاً من المبالغ المحكوم بها، نجد أن الحبس المقرر بالنص المذكور هو بمثابة استيفاء للمبالغ المحكوم بها للدولة وذلك بواقع مائة ريال عن كل يوم حبس.

علماً بأن هذا الأخير لا ينفذ تجاه المحكوم عليه إلا في حدود مدة لا تزيد على ستة أشهر، وبمقتضى أمرٍ صادرٍ من قبل النيابة العامة، حسبما هو وارد بنص المادة (526)/ إجراءات.

* نشرت «النداء» مقتطفات من هذا التقرير الذي أدلى به نبيل المحمدي المحامي في العدد (77) الصادر في 2006/10/18، وأعقب ذلك قيام عشرات المحتجزين بتوكيل المحمدي لمقاضاة المسؤولين عن مأساتهم.

عندما يكون الرئيس الضمانة الوحيدة لليمن أمام العالم

أحمد الزرقة
alzorqa11@hotmail.com

سؤال يتبادر إلى الأذهان كلما مرت فعالية كبيرة تتطلب تعهدات من اليمن من أجل منحها تسهيلات أو قروضاً أو مساعدات أو حتى تعاونا فنيا واستخباراتيا: هل يعرف العالم الخارجي في اليمن شخصا غير علي عبد الله صالح؟ ما يدفعني لهذا التساؤل هو الحضور القوي للرئيس صالح، يقابله غياب وخفوت لأي حضور يمني آخر. والأمر يتكرر على مستوى المؤسسة الرسمية والأحزاب اليمنية المعارضة، وفي الصورة يوجد رئيس لديه من الحنكة والذكاء والخبرة السياسية ما يفوق جميع اللاعبين السياسيين، وهو نفسه لديه تاريخ طويل من الاحتواء لشخصيات سياسية: قبلية وحزبية وعسكرية. وهي قدرات عرف بها الرئيس صالح منذ مراحل حياته العسكرية الأولى. وهو مفاوض بارع ويشهد له حتى خصومه بالتسامح والتجاوز عن الهنات. وهو رجل دولة. لكن تلك المزايا التي يتمتع بها الرجل كان لها أثرها السلبي على الحياة السياسية على صعيد المؤسسات الرسمية اليمنية، التي تغيب كثيرا ولا يثق بها المواطن، اليمني ويتعامل الخارج معها بسلبية أكبر.

وكلما زاد حضور الرئيس تراجع حضور المؤسسات، وخفت أداؤها، حتى صار ذلك الخفوت من الصفات الثابتة للمؤسسة الرسمية. حتى أحزاب المعارضة يبدو أداؤها باهتا على صعيد العلاقات الدولية ومع المنظمات التي غالبا ما تفضل التعامل والعمل مع المعارضة إلا في الحالة اليمنية، نجد تلك المؤسسات تسعى للتعامل مباشرة مع رأس الدولة متجاوزة الأجهزة المختلفة للدولة، ويبدو في الإطار رأس بلا جسد أو رأس ضخم وجسد ضعيف، لا يقوى في أحيان كثيرة على تحمل ذلك الرأس بل يظل مشدودا إليه طوال الوقت.

وفي الدولة اليمنية المعاصرة كان حضور الرئيس صالح طاغيا على الساحتين المحلية والدولية. فداخليا عند عجز المؤسسات الرسمية اليمنية عن اتخاذ القرار كان الرئيس دائما ما يكون هو صاحب المبادرة. وعندما تتردد الجهات الرسمية يتخذ هو قرارات حاسمة. وفي هذا المجال يحضر موقف الرئيس الحاسم من قضية الوحدة اليمنية الذي قابله تردد وتمنع المؤسسة الرسمية في الجزء الشمالي من اليمن قبل مايو 1990م عندما تعالت الأصوات المعارضة للوحدة اليمنية في مجلس الشورى قبل ساعات من مغادرة الرئيس صالح إلى عدن لتوقيع اتفاقية الوحدة، رد بحزم على تلك الأصوات وقال انه ذاهب إلى عدن ومن أراد الحضور فليحضر ومن أراد أن يتغيب فله الاختيار. كما أن الرئيس صالح هو الوجه اليمني الأكثر تعاملا مع الخارج "خاصة بعد إزاحة الدكتور الارياني مهندس العلاقات اليمنية – الأمريكية". كما انه الوجه الأكثر قبولا لدى المؤسسات الدولية والمانحين الدوليين. ويذكر الجميع مشكلة اليمن مع البنك وصندوق النقد الدوليين، اللذين قررا على إثرها خفض المساعدات والقروض لليمن. حينها توجه الرئيس صالح بنفسه إلى واشنطن للتفاوض والتباحث مع تلك المؤسستين. كما أن الرئيس صالح وفي نفس تلك الزيارة مر بالصين والتقى كبار المستثمرين الصينيين وتعهد لهم شخصيا بمنحهم التسهيلات والحماية اللازمة لاستثماراتهم. كما زار بنفسه عدداً من الشركات والمصانع الصينية العاملة في مجال الطاقة الكهربائية للتعاقد معها بشأن محطات كهربائية إسعافية. وقبلها كان الرئيس هو أول رئيس يزور مقر الاتحاد الأوروبي، في حالة هي الأغرب في تاريخ الزيارات الرسمية وعدها البعض خطأ في المراسيم، لكنها كانت خطوة يبحث فيها الرجل عن فرصة لتسويق اليمن لدى الاتحاد الأوروبي الذي ما زال اليمن غير مستفيد من إمكانياته في علاقته معه. الرئيس صالح يعرف جيدا كيف يروج لنفسه واستطاع أن يجنب اليمن الكثير من العداوات مع الدول الكبرى بل واستطاع التحول من عدو إلى حليف استراتيجي لأمريكا خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. الرئيس صالح لا يتحرج من الذهاب إلى مقر قناة الجزيرة وأن يدخل استديو الأخبار ليكون ضيفا مفاجئا على إحدى نشرات أخبار "الجزيرة"، هكذا بدون مقدمات، وسيستغل "الجزيرة" ليوصل رسالة لأصدقائه الأمريكان ولجيرانه الأشقاء في الخليج والمنطقة. وفي ذات القناة سيقول لمعارضيه في الداخل وحلفائه السابقين أنهم كانوا مجرد "كروت استخدمها في فترات سابقة وأن صلاحيتهم انتهت" وسيقول ذلك بدون أدنى حرج.

مؤتمرات: لاهاي1995، وبروكسل 1996، وباريس 2002، ولندن 2006 م للمانحين لدعم اليمن كان رئيس الوزراء الأسبق والأمين العام الحالي للحزب الحاكم يظهر في الصورة الى جانب الرئيس صالح وكان ينظر إليه كمنسق لها، وهو رجل يجيد التنظير وبناء العلاقات أفضل من غيره. لكن لمساته دوما كانت بحاجة إلى خبير بحجم الرئيس صالح، صاحب اللمسة الأخيرة !!! كانت تعهدات باجمال منقوصة دوما وغير مقبولة إذا لم يصدر تأييد لها من صاحب الفخامة.

ودوما كان الرئيس صالح القبلة الأولى للمستثمرين والوفود الأمنية والعسكرية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان ووفود الهلال والصليب الأحمر والإعلاميين الأجانب. وغالبا ما كان مكتبه في "العرضي" أو في القصر الجمهوري، يستقبل خليطا عجيبا من الناس بشكل يومي، ولا يرد أحداً من بابه، ويخرج الجميع مرتاحين وهم يتذكرون الرئيس اللطيف والمتحمس لكل ما يطرحونه، صاحب النكتة والابتسامة العريضة، ويردد المستثمرون دوما على وجه الخصوص أن الرئيس قد تعهد بتوفير المناخات الملائمة لاستثماراتهم؛ لكن سرعان ما يدركون أن تلك الوعود تتلاشى منذ صعودهم الدرجة الاولى من بوابة الهيئة العامة للاستثمار.

حضور الرئيس مؤخرا لافتتاح مؤتمر الفرص الاستثمارية أعطى المؤتمر زخما وأرسل رسالة قوية شجعت العديد من الشركات على المضي قدما في التنافس على الفرص الاستثمارية المعروضة في المؤتمر. لكن تلك التعهدات ما زالت بحاجة لتذليل العديد من الصعاب والتي يأتي على رأسها المتنفذون والبيروقراطية وبعض المقربين من الرئيس نفسه. ولعل الرسالة التي بعثها الرئيس قبل يومين من مؤتمر الفرص التي تمثلت بإقالة أحد القادة العسكريين بسبب يتعلق بالأراضي وسوء استخدام سلطاته، تعطي مؤشرا على أن هناك نوايا جادة لإصلاح الأوضاع.

الرئيس صالح غالبا ما يفوض صلاحيات للعديد من المسؤولين والقريبين منه لكنه غالبا ما يصاب بخيبات أمل متعددة ومتلاحقة منهم. وهو يجيد اختيار الأشخاص ويعرف قدر كل الناس. لكن يبدو أنه يتعرض في بعض الأحيان لتشويش عند ذلك الاختيار.

ليس من مصلحة الرئيس أو من مصلحة البلد بقاء الحال كما هو عليه، بل يجب التفكير بجدية في بناء المؤسسات الرسمية وإعطائها صلاحيات كاملة، وتفعيل القضاء ومبدأ الحساب والعقاب، بحيث يتساوى الجميع أمام القانون. وذلك – أولا- من اجل الحفاظ على قوة الرئيس وصفاء ذهنه وتفرغه لتنفيذ ما وعد به ناخبيه، وثانيا من أجل إرساء دعائم الدولة اليمنية الحديثة.

إصلاح الدين؟

إلهـام مانـع
elham.thomas@hispeed.ch

ما الذي نعنيه بمطلب إصلاح الدين؟
أظنه سؤال القرن الواحد والعشرين في بلدان العالم العربي.
ولعله كان سؤال قرونٍ مضت، لولا الصمت ولولا الخوف.
مطلب تطرقت إليه في يوميات سابقة، وأعود إليه من جديد.
فطريق التنوير لن يُمهّد دونه.

دعوني أحدد ملامح إصلاح الدين كما أراه.
ولكم أن تتفقوا معي أو لا تتفقوا.
هذا شأنكم.
لكن رجوتكم أن لا تشككوا في نيتي.
هدفي هو إصلاح الدين، لا هدمه.
انتبهوا.
فهناك فرق بين الأمرين.
وحديثي يأتي دائما من داخل دائرة الإسلام، لا من خارجه.
فتمعنّوا فيما أقول،
ثم فكروا فيه.

القول بإصلاح الدين يعني الإقتناع أولاً بأن أي دين قابل للتطور.
كالشجرة.
تنمو وتترعرع، أو تجمد وتتخشب.
ليس حجراً.
ليس صلداً.
بل شجرة.
نسقيها، أو نُميتها.

تلك القناعة تعود إلى سبب بسيط هو أن كل الأديان، من إسلامية أو مسيحية أو يهودية أو هندوسية...الخ، جاءت وهي تحمل بصمة زمانها.
نزلت في فترة تاريخية معينة.
وعبّرت في كثير من تعاليمها عن واقع تلك المرحلة.
لأنها كذلك، لم يتضمن أي منها مفهوماً لحقوق الإنسان كما نراه اليوم.
كلها، على سبيل المثال، لم تتعامل قط مع المرأة على أنها ندٌ للرجل، أو أن لها حقوقاً مساوية للرجل داخل الأسرة.
كانت كلمة الطاعة هي السائدة في رؤية العلاقة بين الزوج وزوجته، مع الإقتناع بالطبع أنها واجبة على المرأة لا الرجل.
وفي الواقع سيكون من الغريب أن نتوقع من هذه الأديان أن تأتي بمفهوم لم يتطور في شكله الحالي إلا في منتصف القرن العشرين. فالإتفاقية الخاصة بحقوق المرأة السياسية لم تصدر إلا في عام 1952، على حين اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1979.

البشر يتطورون.
ومفاهيم حقوق الإنسان التي توصل إليها العقل البشري أكبر دليل على هذا التطور.
أما الأديان فقد جاءت أساسا كي تنظم العلاقة بين الفرد والله.
وصمتت عن مفاهيم لم تعرفها في حينها.
المشكلة تبدأ عندما نقف موقفاً معادياً من هذه المفاهيم بدعوى أن الدين لم يأتِ بها.
وتصبح المشكلة مصيبة عندما نجادل بأن ديننا، وحديثي هنا عن الإسلام تحديداً، جاء بهذه المفاهيم قبل أربعة عشر قرناً، ونحن ندري أنه لم يأت بها في الواقع، ليس عندما يتعلق الأمر بالمرأة، بغير المسلم، بالملحد، أو بالعبودية.
كلتا القراءتين لا تتماشيان لا مع المنطق ولا مع الواقع.
المنطق والواقع يقولان إن الدين إنما جاء ليقنعنا بمبدأ الإيمان بالله في فترة تاريخية محددة.
وأن ملامحه لا تخرج بحال من الأحوال عن الواقع الاجتماعي والتاريخي لتلك الفترة.
ولذا سيكون من الصعب أن أطلب من النص أن يقدم لي مفهوماً سابقاً على عصره.

هذا المدخل يفترض جوهراً أن نكف عن القول إن النصوص المقدسة جاءت تامة جامعة، وإنها توفر لنا إطاراً تنظيمياً لكافة شؤون حياتنا.
نكف عن ترديد هذه العبارة لأنها ببساطة غير صحيحة.
فالنصوص القرآنية لم تقدم لنا رؤية واضحة لا لحياتنا السياسية ولا الإقتصادية، وما قدمته من رؤية اجتماعية، إنما تتماشى مع مجتمع المدينة في القرن السابع الميلادي، لا مجتمع القرن الواحد والعشرين.
من المهم أن نكف عن ترديد تلك العبارة، وأن ندرك أن تكرارها إنما بدأ مع ظهور مد الإسلام السياسي. في السبعينات لم نكن نتحدث عن نظام إسلامي تام جامع.
كنا نتحدث عن الاشتراكية والقومية العربية.
لا تنسوا التاريخ.
فما أحوجنا إلى دروسه اليوم.
متى ما كففنا عن ترديد عبارة أن الإسلام جاء تاماً جامعاً لكل تفاصيل حياتنا، نتحول إلى الدين بعقولنا.
عقولنا.
أخشى أيها الأعزاء أنه لا مفر من استخدامها.
وعندما نفعل ذلك، نفصل بين مبدأ الإيمان بالله عز وجل، وبين التشريعات التي جاء بها الدين في الفترة التاريخية لتأسيسه.
هذا ضروري.
إيماني بالله،عز وجل، وبرسالة نبيه لم يتزحزح مع رفضي لمبدأ تعددية الزوجات.
تعددية الزوجات كانت ممارسة تاريخية.
وإيماني بالله عز وجل وبرسالة نبيه لم يتغير عندما اعتبرت أن قطع يد السارق عقوبة يجب رفضها اليوم، لأنها لا تتماشى مع ما نعرفه اليوم عن إمكانية تأهيل اللص وإعادة إدماجه في المجتمع.

إذن نفصل بين مبدأ الإيمان بالله سبحانه وتعالى، وبين تعاليم الشريعة.
ونبدأ في تحديد منظومة فكرية جديدة لتلك التشريعات.
منظومة تضع إرادة الإنسان كمحور لقراءاتها، ثم تتعامل معه ككيان عاقل حر.

تأملوا.
إنسان.
نحترمه.
له إرادة.
نحترمها.
عاقل.
وحر.
وحريته مسؤوليته.

إرادة الإنسان هي المحك.
وهذه الإرادة هي التي يجب أن يتمحور حولها مفهوم إصلاح الدين.
لا إصلاح بدونه.

إصلاح الدين الذي لا يقوم على احترام إرادة الإنسان لن يصلح منه شيئاً.
إصلاح الدين الذي لا يتعامل مع الإنسان على أنه فرد بالغ راشد قادر على اتخاذ قراراته دون وصاية، لن يغير فيه شيئاً.
وإصلاح الدين الذي لا يؤمن بحق الإنسان في اختيار الدين الذي يريده، لن يخرج عن دائرة الأمنيات الطيبة.
وإصلاح الدين الذي يرفض جوهراً مبدأ المساواة بين الأديان، يتعامل معها على أنها تبحث عن الله عز وجل، وتسعى إليه،وأن كلاً منها يمثل طريقاً من بين طرق متعددة للوصول إلى الله، وهو ما يجعل من المؤمنين بالديانات الأخرى أفراداً متساويين في الحقوق والواجبات مع أتباع الديانة الإسلامية، مثل ذاك الإصلاح الرافض لهذا المبدأ يصعب أن نسميه إصلاحا.

هذا المدخل يفترض منا حتماً أن نكف عن التعامل مع مطلب إصلاح الدين بطريقة "براغماتية".
لا أحب الطرق السهلة.
والحلول المستعجلة.
الأجدى أن نأخذ الطريق من أوله ونمشي فيه إلى آخره.
مهما كان ذاك شاقاً.

لا أدري إذا كنتم تذكرون، لكن قبل فترة أقترح أحد المثقفين أن يتم الإلتفاف على النص القرآني الداعي إلى حصول الأخت على نصف حصة أخيها في الإرث، من خلال استخدام الأب لحقه الشرعي في أن يوصي بثلث ماله.
كان رأيه أن يعمد هذا الأخير بالوصية لأبنته بقدر من ذلك المال كي تتساوى مع أخيها في الإرث.
ذاك اقتراح يمسك العصا من نصفها، يتفادى مواجهة المشكلة، ولا يقدم لها في الواقع حلا.
لأنه يعتمد على الأب في إيجاد "مخرج" "للمشكلة".
وللأب أن يقبل أو يرفض.
مثل هذا "المخرج" لا يواجه لب القضية، ولبها يرتبط بالنظرة إلى المرأة، موقعها من الرجل، ومرتبتها منه.
كي نصلح هذا الجانب من الدين علينا أن نقر أن هناك مشكلة في هذه الرؤية.
نقر بذلك.
ليس في ذلك ما يعيب.
وأن الإقرار بذلك يفترض أن نعترف بأن التشريعات الخاصة بالمرأة في الإسلام لا تتماشى مع مفاهيم حقوق المرأة كما نعرفها اليوم.
وأن هذا يتطلب ببساطة تغيير قوانين الإرث بصورة تعطي للأخت نفس حق أخيها في الإرث.
لا أكثر ولا أقل.

"الالتفاف" على النص ليس حلاً.
فإذا كان السعي اليوم هو إلى "الالتفاف" على النص، فما أدراني بما قد يحدث غداً؟ سيأتي البعض ليدعو إلى الكف عن "الالتفاف".
الأجدى أن نقدم رؤية واقعية للنص، تسمي الأشياء بأسمائها،
وتقبل دون صراخ وتهويل بمبدأ "عدم العمل بالنص القرآني"، وهو مبدأ لو كنتم تعلمون (إذا استثنينا السعودية والسودان) نعمل به منذ سنوات طويلة ونحن لا ندري، إلا عندما يتعلق الأمر بالمرأة.
إلا عندما يتعلق الأمر بالمرأة!

تلك دعوة إلى إصلاح الدين.
إصلاحه.
لا هدمه.
لا تدعو إلى إلغاء الدين من حياة الفرد.
ولا تمس بمكانة الله عز وجل في نفوس من يؤمن به.
تفصل بين الإيمان، وبين الشريعة.
ترى أن الإيمان أزلي، والشريعة وقتية.
ثم تعيد الدين إلى حيزه الروحي.
تسأل الإنسان أن يستخدم عقله.
ثم تحمله مسؤولية تنظيم مجتمعه.
وتقول له "أنتَ، أنتَ لا غيرك، الأجدر بإصلاح مجتمعك".

متفائل باستجابة

(تتمة الصفحة الأولى)

النـواب بالأهميـة، حسـب ذات الاسـتطلاع. حصل الأول علـى 17.40% مـن المواطنين والثاني علـى 14.20%، يليهم جميعا المسؤول التنفيذي المعين وبنسبة 8.40%.

وكان خبـراء مجلـس الشـورى وكثيـر منهـم محافظون ووزراء سـابقون، قد بدأوا السـبت مناقشـة أكبـر تعديلات قانونية تخص "الحكم المحلي".

ورغـم التوجه الرافض لمبدأ الانتخـاب، والذي عبر عنه أول أيـام النقـاش كل مـن عبدالسـلام العنسـي، ومحمـد الخاوي، ومحمد شـايف الـذي طالب ممارسـة الديمقراطيـة على طريقة المثل الشعبي "أكل العنب حبة حبة"، فقد أكد لـ"النداء" عبدالقادر هـلال وزيـر الإدارة المحليـة عن تفاؤلـه بـ"أن النقاش سـيصب لصالح إقرار انتخاب محافظي المحافظات، ومدراء المديريات".

وقـال هـلال: إن الرئيـس علـي عبدالله صالـح خـاض الانتخابات الرئاسـية ببرنامج يتضمن تنفيذ مشروعه الذي بدأه منذ ماقبل الوحدة في 1985م، حين وجه بتأهيل خبراء وشخصيات للحكم المحلي تأهيلا قانونيا وإداريا".

واعتبـر هـلال أن "الرئيس علي عبدالله صالح بدأ مسـيرة الحكم المحلي بالتفويض الإداري للوحدات الأدنى، ثم رسخ ذلك بالتشـريع القانوني، وصولا الى أول تجربة لانتخاب مجالس محلية تشرف على السلطة التنفيذية، وهو الآن يسعى لتمكين المجالس من تسيير يوميات المواطنين" التي كان قال في جلسة مجلس الشورى إنها "تضيع بسبب المركزية".

أضـاف هـلال: "صحيـح أن التطبيق تفاوت مـن محافظة لأخرى، ومن مديرية لأخرى، لكن الذي يهم أن قرارا سياسيا قـد اتخذ بتمكين الناس من إدارة يوميات حياتهم بعيدا عن المركزيـة التـي تكلف المواطـن والدولة والمحافظـة والمديرية أعبـاء أقلهـا الإحباطـات والاحتقانـات التي تنشـا بسـبب توسـع مصالح النـاس وبقاء القنـوات الإداريـة لإدارة هذه المصالح دون توسع وتطوير".

وفيما قال إن وزارته وزعت مشروع قانون السلطة المحلية الجديـد علـى المجالس المحلية والجامعات اليمنية لدراسـته وإبداء الملاحظات عليه للانتقال الى عهد جديد من إدارة اليمن التي اتسعت بالوحدة جغرافيا وامكانيات ويجب أن ينعكس ذلك بالاتساع في الأداء الإداري" فقد دعا هلال المجتمع المدني ومنظماته الاسهام في تقديم النقاش، قائلا: "كما قلت إن الأخ رئيس الجمهورية يعتبر الأمر شـأنا وطنيا ولذا فهو بحاجة لنقاش بذات المستوى الوطني من الجميع".

وكان محمـد الخاوي عبر عن مخاوفه من أن المسـتفيدين مـن مشـروع التعديـلات في حالـة إقـراره وخاصـة الفقرة المتعلقـة منه بانتخاب المحافظين ومدراء عموم المديريات هم المشـايخ الفاسـدون والمسـؤولون المتنفذون، داعيا إلى ترك هذا الموضوع لعشر سنوات قادمة حتى يتم تربية جيل قادرا على استيعاب والتعامل معه.

غيـر ان احمـد السـلامي وعبده علـي عبدالرحمـن طالبا بإشراك منظمات المجتمع المدني في مناقشة القانون.

فيمـا قال هـلال إن وزارته "حريصة علـى ملاحظات آراء أعضاء مجلس الشـورى"، الذين دعاهم إلى "القيام بواجبهم الدستوري لرعاية التجربة المحلية والتحول الديمقراطي".

وفـي دفاعـه عـن التعديلات فـي المجلـس قال هـلال، إن المركزيـة ضيـاع لحقـوق الناس وكثيـر من المصالـح وتولد الاحتقانـات، ملفتـا الـى التـزام الحكومة برنامجيـا بتنفيذ الانتخابـات، وفقـا لبرنامـج الرئيس الانتخابـي، معتبرا أن قانون السـلطة الملحية هو "الوثيقة الأهم بعد الدسـتور في إدارة الدولـة اليمنيـة"، مؤكدا للشـورى أن وزارته سـتنجز "الإستراتيجية الوطنية لمهام السلطة المحلية".

التعديـلات التـي تقـر انتخـاب المسـؤول الأول للوحـدة المحليـة "مديرية أو محافظـة"، تقترح "دمج الأجهزة التنفيذية والتي كانت في ظل القانون النافذ فروعاً للأجهزة المركزية في هيكل تنظيمي واحد"، يرأسه المنتخب، ويدير يومياته منصب مستحدث هو "أمين عام الوحدة الإدارية" المعين بدلا عن وكيل المحافظة، وأمين عام المجلس المحلي وفقا لشروط محددة.

معتبـرة هـذا التعديـل ينسـجم والتوجهات بشـأن دمج الأجهـزة التنفيذية في جهاز تنفيذي واحد وحاجة السـلطة المحليـة إلـى قيـادة إداريـة فنية دائمـة لا تتأثـر- بانتخاب رؤسـاء الوحـدات الإدارية المتمثلين في المحافـظ ومدير عام المديرية. لكن التعديلات لم توضح جهة التعيين.

واعتبرت لجنة السـلطة المحلية في مجلس الشـورى هذا التعديل إزالة للإزدواجية في السلطة المحلية وحلاً للتنافس الـذي كان قائمـا بـين أعضـاء المجالـس المحليـة والمكاتـب التنفيذيـة والتي قالـت إنها "كانت إحدى العقبات الرئيسـة التي تحول دون تطوير نظام السلطة المحلية".

اللجنة التي ترأسـها "عبد الله أحمد مجيديع"، وعضوية محمـد حسـن دمـاج، قالـت فـي تقريرهـا إنها عقـدت (11) اجتماعا خلال شهر مارس الماضي.

الحكومة تعلنه

(تتمة الصفحة الأولى)

نائب رئيس الوزراء للشـؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي، أعلن في ختام المؤتمر "عزم الحكومة عقده بشكل منتظم سنويا". مؤكداً أن "الجميع (سيلحظ) في المؤتمر القادم مدى جدية الحكومة في تنفيذ وعودهـا". قائلاً إن الحكومة واثقة مـن قدراتها "على الوفاء بالوعـود التي بخصـوص تقديم التسـهيلات والإصلاحات التي تحدثنا عنها".

وقـال إن "الاسـتخلاص الأكبـر الـذي نخـرج به مـن هذا المؤتمر هو أن هناك إقبالاً على عملية الاسـتثمار في اليمن". مستشـهدا بـ"حوالي 450 الى 500 شـخص جاؤوا من دول مجلـس التعـاون الخليجـي مهتمين بالاسـتثمار فـي اليمن ويعكسـون تشـجيع حكوماتهم لهم للاسـتثمار فـي اليمن"، معتبرا أن "هذه رسالة هامة جدا لنا توضح بأن إخواننا في دول مجلس التعاون مهتمون بالشـأن اليمني وإدماج اليمن في اقتصاديات دولهم، وهو قرار استراتيجي اتخذ".

وأضـاف: "هناك تحديـات ما بعد المؤتمـر فلابد من جهد لاسـتكمال التفاهـم حـول فـرص الاسـتثمار التـي حدثـت التواصل بشـأنها بين مستثمرين و جهات حكومية من جهة وبين مسـتثمرين مـن دول المجلس ومسـتثمرين يمنيين من جهة أخرى".

وحسب عبدالرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجـي فإن المؤتمر "يشكل أول حدث من نوعه في تاريخ العلاقـات بـين دول المجلـس والجمهوريـة اليمنيـة"، وهـو "أحـدث دليـل علـى الإرادة السياسـية لقـادة دول المجلـس والقيادة اليمنية لتطوير العلاقات الاقتصادية".

وفـي المؤتمـر الختامـي اليوم قـال العطية إن "مـا يهمنا جميعا مستثمرين وحكومات في مجلس التعاون وفي اليمن أننـا قـد خرجنا مـن ا لأطـر التقليديـة إلى الأطـر الأحدث". لـ"تصويب الماضي وللارتقاء بالمستقبل".

مـن جهتـه أعلن صـلاح العطـار، رئيـس الهيئـة العامة للاسـتثمار أن الهيئـة سـتدعو خـلال الأسـبوع القـادم إلى اجتماع مجلس إدارتها برئاسة رئيس مجلس الوزراء لطرح الأفكار المتعلقة بتطبيق نظام النافذة الواحدة.

قالـت الأمانـة العامة لاتحـاد غرف دول مجلـس التعاون الخليجـي إن "انخفاض درجـة الحرية الاقتصادية" هي "أهم معوقات الاستثمار في اليمن".

الهلال الأحمر

(تتمة الصفحة الأولى)

للصليب الأحمر شـهدت منذ مطلع الشـهر الحالي ازدياد أفـواج النازحين فاقت مجموع النازحـين منذ مطلع الحرب، وأشـار إلى أن فـرق الهلال الأحمر المكونة مـن 400 متطوع سـتواصل خدماتها الانسـانية وتقديم المعونـات الضرورية للمنكوبين وفق الإمكانيات المتاحة.

وأفـاد عن وجود نقص في المواد الغذائية للنازحين وقال إن بعـض النازحين اضطـروا لبيع معوناتهم لتوفير الغذاء، منوهاً إلى دور اللجنة الدولية وبعض المنظمات التي بادرت لتقديم المعونات لهم.

واكـد رفض كلا الطرفين المتقاتلين قبول الخدمات الطبية للهـلال الأحمـر، مبرريـن رفضهمـا بكـون الحكومـة تملـك إمكانيـات صحية كافيـة، والطرف الآخـر (الحوثيين) لديهم عيادات ومراكز صحية متنقلة.

وأوضـح أن فرق الهلال الطبية تتواجـد حالياً في أربعة مراكز صحية «كداد، الخراب، سودان، وآل الصيفي»، إضافة إلى الفرق الطبية التي نفذت حملة تغطية ضد شـلل الأطفال فـي المخيمـات كمـا واسـتعدت للتزويـد بالأدويـة المتعلقـة بالأمراض المعدية.

وأشـار إلـى أن غالبيـة النازحيـن في المخيمـات هم من النساء والأطفال، فيما الرجال عادوا إلى ديارهم بعد تعرض بعض منازل النازحين للنهب.

وساطة يمنية

(تتمة الصفحة الأولى)

السابق شريف حسن وآخرين.

وأعلـن «عيديـد» بطريقة فاجأت الحكومـة الأثيوبية أكثر مـن الحكومـة الانتقاليـة الصوماليـة عـن مطالبتـه خروج القـوات الاثيوبيـة مـن الصومـال واتهمها بارتـكاب جرائم إبادة جماعية.

وعلق محمود إسـماعيل، وزير الخارجية الصومالي على تصريحـات «عيديـد»، معتبـرا إياهـا تفتقد إلـى المصداقية، واتهمه بالمزايدة.

وزير الخارجية الصومالي الذي أُعلن تغييره الأسبوع الماضـي إلـى وزارة التربيـة والتعليم قـال لـ«النداء» إن الحكومـة لم تتخـذ أي إجراء حيـال تصريحات «عيديد» وإن منصبـه مـا زال نائبـاً لرئيـس الـوزراء وزيـراً للإسكان، داعياً إياه إلى تغليب المصلحة الصومالية عن الشخصية.

حـق الـرد

وزير العدل السابق، لا الحالي، من أقر بوجود 18 سجناً غير قانوني

ورد إلى الصحيفة رد وتوضيح من وزارة العدل فيما يلي نصه:

تهديكم الإدارة العامة للعلاقات والإعلام أطيب التحايا القلبية وتتمنى لكم دوام التوفيق في أعمالكم، وبعد:

طالعتنـا صحيفتكم العدد (99) بتاريخ 18 إبريل 2007م، خبراً بعنوان: "لجنة برلمانية: "وزير العدل أقر بوجود 18 سجناً غير قانوني ومتنفذون في الدولة يتدخلون في شؤون القضاء". والوزارة إذ تشكر لكم اهتمامكم ومتابعتكم لكل ما يتعلق بشـؤون العدالة إلا أن ما ورد في عنوان الخبر أو تفاصيله لم يكن على لسـان الأخ/ الدكتور غازي شائف الأغبري وزير العدل.

وإننا إذ نؤكد أنه لم يكن ثمة نزول ميداني للجنة العدل والأوقاف للوزارة وهيئة التفتيش القضائي منذ التشـكيل الحكومي في العام 2006، ولم يلتق بها الأخ/ الدكتور غازي شـائف الأغبري وزير العدل، ولم يسـبق له أن أدلى بأي معلومات في هذا الجانب.

لـذا لزم الرد والتوضيح ونشـره في صحيفتكـم منعاً للبس عند القارئ عملاً بحق الـرد والتوضيح مع التأكيد بتحري الدقة في نشر أي قضايا أو موضوعات تتعلق بالوزارة.

ونؤكد أننا على استعداد لموافاة الصحيفة بأي معلومات تريد الصحيفة نشرها والتعامل معها حتى نسهم جميعاً في خدمة العدالة.

وتقبلوا تحياتنا،،،

الإدارة العامة للعلاقات والإعلام

■ «**النداء**»:

تعتـذر الصحيفـة لوزير العدل غازي الأغبـري وللقراء عن الخطأ غير المقصود الذي وقع فيه المحرر البرلماني في العدد السابق، حيث فاته الإشارة إلى أن تقرير لجنة العدل والأوقاف في مجلس النواب يعرض لنتائج زيارة ميدانية للجنة في 2004، خلال فترة الوزير السابق عدنان الجفري.

نقابة أطباء الأسنان تجمد عضوية أمينها العام

قرر المكتب التنفيذي لنقابة أطباء الأسـنان السـبت الماضي، تجميد عضوية محمد سـالم حفيظ في المكتب، ومحاسبته أمام المؤتمر العام.

وقال بيان صادر عن المكتب إن حفيظ، الذي يشـغل موقع الأمين العام، ارتكب تجاوزات ومخالفات تسيء لزملاء وكرامة المهنة.

وأوضـح البيـان بأن الأمـين العام قام بتزوير محاضر باسـم اجتماع المجلـس المركزي نصب فيها نفسـه نقيبـاً، ثـم أقدم على توجيـه مذكرة إلى البحـث الجنائي يتهـم فيها النقيب (علي الشـرعبي) بانتحال شخصيته.

وقال البيان: لقد تعامل المكتب التنفيذي في السـنوات الماضية مع المذكور بالصبر وذلك للم شـمل أطباء الأسـنان وتجسـيد الوحدة الوطنية وتفانياً للصراعات الجانبية المسـيئة، لكن هذا التعامل لم يلـق أي اسـتجابة. وزاد بـأن الأمين العام بـادر إلى التواصل مع زملاء في المحافظات لتشـكيل فروع جديدة دون الرجوع للجان الإشرافية المخولة بذلك.

حديـث باجمـال كان عن العـام 2005م حيـث كانت قيمة الإعلانـات فـي الصحـف الرسـمية أقل مـن القيمـة الحالية بقرابـة 40% أي أن المبلـغ قـد يصـل إلى ضعـف ذلك خلال العام الماضي والحالي.

تسـتحوذ الصحافة الرسـمية على نصيب الأسد -والقط أيضـا- مـن نسـبة الإعلانات الرسـمية والخاصـة، وتعيش الصحـف الأخرى علـى كفاف التجـار المقربين مـن الأحزاب التـي تصـدر عنها الصحف، بينما لاتجد الصحف المسـتقلة -فعلاً- كهذه الصحيفة مايمكن أن يسـد به تكاليف الطباعة ورواتـب الزمـلاء فيهـا، وأخـرى كالأيـام تنشـر الإعلانـات والتهاني للمؤسسـات التي تتبع شـخصيات من المحافظات الجنوبية على الأغلب.

يـرى أحـد مدراء العلاقـات في وزارة حيويـة أن التهاني والتعـازي التـي تنشـرها وزارتـه يأتي "في سـياق الحفاظ على الكرسـي". وهذا الكرسـي الذي يخشى فقدانه "قد يكون حتـى كرسـي مديـر إدارة أو قسـم". هذا من جهـة ومن جهة أخـرى لايجـرؤ أحد من المسـؤولين على نشـر مثـل ذلك في صحيفـة ليسـت حكوميـة كـون العقاب سـيكون علـى الأقل تهمـة بالتواطؤ مع المعارضة حتى وإن كانت الصحيفة غير مرتبطة بأي من الأحزاب.

رجـال الأعمال المهنئون هم أيضـا ضحية تودد من خلال تلـك الصفحـات يرمون مـن خلالها إلى الحصـول، ولو بعد زمن، على تسهيلات معينة أو إنهاء أمر معلق قد يكون حتى بعد فترة طويلة.

"مبـروك الثقـة" المفـردة ذاتهـا كانت قد زحمـت الصحف الرسمية بالتهاني للرئيس صالح عقب فوزه في الانتخابات الرئاسـية الأخيـرة وظهـرت تلـك الصحـف في ذلـك الوقت مكتظة بالـورود والألوان ولم يتوقف الأمر لأسـابيع وزادت عـدد الصفحات وأرفقـت ملاحق لتصبح "مبـروك الثقة" في متناول الجميع.

إلـى ذلـك أعلـن الرئيـس التنفيـذي للمحاكم الإسـلامية ترحيبه بالمبادرة السعودية في الصومال.

ودعـا فـي تصريحات صحفيـة أمس الأول فـي العاصمة الارتيرية «اسمرة» العاهل السعودي إلى الوقوف إلى جانب الشـعب الصومالي، وإخراجه من محنتـه التي تتزايد يوماً بعد آخر بسـبب الوحشـية التي تمارسـها اثيوبيا وقواتها ضده.

في سـياق آخـر قالت مصـادر مطلعة لـ«النداء» إن شـيخ شـريف سـيتوجه خـلال الاسـبوع القـادم إلـى العاصمـة البريطانيـة «لنـدن» حيث سـيلتقي مثقفـين صوماليـين ومغتربـين ورجـال أعمـال، للتباحـث معهـم حـول تطورات الأوضاع في الصومال وحشد تأييدهم إلى جانبه.

"مبروك الثقة"

(تتمة الصفحة الأولى)

الحقيقية وراء ارتفاع الأسـعار، وقلت له بالحرف الواحد إنني اسـتلم تهاني وتبريكات من الناس بمناسـبة تشـكيل الحكومـة، ولكن فـي آخر كل كلمة يقول المهنئـون إن ارتفاع الأسعار ترافق مع تشكيل هذه الحكومة".

الوزراء الجدد والقدماء على حد سـواء، تصدرت صورهم الصفحـات الملونـة والعاديـة في الصحف الرسـمية بشـكل عبثـي مسـتفز، تحت توقيع مؤسـسـات حكوميـة كثير منها يحلم موظفوها (الصغار) بـ 1% من المبالغ التي تدفع مقابل تلك التهاني.

ذات لقاء لصحفيين مع رئيس الوزراء السابق عبدالقادر باجمال، أفصح عن رقم لايتخيله أحد.. ذلك المبلغ كان قيمة التهانـي والتعـازي فـي المؤسسـات الحكومية خـلال عام 2005م، المبلغ هو 840 مليون ريال.. مليار إلا 160 مليون.

عزاء ومواساة

نتقدم بخالص العزاء وصادق المواساة للعم: **ناصر منصور هادي**

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقه **علي منصور هادي**

وإلى الأخ **علي منصور رشيد** في وفاة صهره **علي عبدالله رشيد**

المتوفي في المملكة العربية السعودية

تغمد الله الفقيدين بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنهما فسيح جناته وألهم أهلهما وذويهما الصبر والسلوان «إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالله فدعق، أحمد الحاج، سامي غالب، نبيل الصوفي

عزاء ومواساة

خالص العزاء وعظيم المواساة للصديق **عبدالناصر العربي**

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى والده

المناضل عبدالقوي ناجي العربي

تغمد الله الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنها فسيح جناته وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

سامي غالب، محمد الفباري، بشير السيد، حمدي عبدالوهاب، وجمال الجعبي

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامـي غالـب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

نحو خلق بيئة رياضية...

تحديات مستقبلية على رأس هرم الوزارة

احمد زيد

في عالم الناطقين هناك نوعان من الأشرار: أناس يقومون بفعل الشر، وآخرون يرون الشر ولا يوقفونه. طبعاً السيد وزير الشباب والرياضة السابق لم يكن الشر المطلق، لكنه بالمقابل لم يوقف الشر على الرياضة، صحيح لكل منا أسراره وخطاياه، لذلك لابد وأن نلتمس له خطاياه لأنه بالتأكيد كانت له مبرراته، عموماً بكل قواه رحل الوزير الأكوع وذهبت شمسه، مع ذلك ظل دفء الوزارة الرياضية منبثقاً من أشعة شمس الحزب الحاكم التي خلفت في تشكيلتها الحكومية الجديدة وزيراً رياضياً جديداً قادماً من حقيبة الأوقاف التي شغرها لأكثر من عام، وهو الذي سبق وأن تولى وكيلاً أولاً للوزارة الشبابية والتي نصبت لهذا الموقع الرئيس السابق للقطاع الشبابي في المؤتمر الشعبي العام.

عموماً ما نود قوله هنا، إنه وما إذا أراد الوزير الجديد (حمود عباد) النظر إلى غد أفضل لابد وأن تكون الرياضة في قلبه قبل عينيه، وبالأخص إنه اعتلى هرم قطاع الشباب، بل ولأن الرياضة هي الوسيلة المقبولة اجتماعياً لدى عامة الناس، وبخاصة أنها -أي الرياضة- تعمل على تفريغ الكبت عند الشباب، وإلى جانب مشاعر المعاناة والتوتر الذي ينجم عن ضغط الحياة الإجتماعية والتي بدورها تسبب البؤس لحياة اليمنيين، ما يجعل غالبيتهم لا يهتم بالشأن الرياضي..

ومن المهم النظر بجدية إلى أن الوزير الجديد يواجه عدة قضايا هامة وحساسة، وعليه معاينتها عن قرب، ففي قضية الإدارة مطلوب من السيد (عباد) رسم إستراتيجية وخطة عمل للمدى الطويل، على أن يتدارسها من هم مقربون من فهم الواقع الرياضي، وأن تتضمن خطة العمل مناقشة الإشكالات الإدارية للأندية وكذا الوقوف عند تراجع عمل الاتحادات وبخاصة بعض الاتحادات (المشخصنة) والمهم من ذلك كله ألا يقع الوزير ومعاونوه في خطأ التدخل في اختصاصات الاتحادات، وبخاصة بعد إسناد المهام، فقط مطلوب المتابعة ومراقبة الإجراءات ومحاسبة من يتلبسون بالخطأ، على أن تنصب الاهتمامات في إيجاد حلول ناجعة لتطوير عمل مكاتب الشباب والرياضة بالمحافظات، مع مراجعة تفويت (الديمومة) لمكاتب الفروع التي لا تخدم الوسط الرياضي، طالما وأن الزمن الفائت غاب فيه كثير من خدمات كان يفترض بأن تقدمها مكاتب الوزارة في المحافظات للقطاع الشبابي، والتي تأتي على قمتها أنشطة الناشئين والبراعم، التي تكاد تكون غائبة في أغلب المحافظات.

● عباد

● الأكوع

– أولويات رياضية يجب مراعاتها منها مثلاً: الإهتمام الجاد، الذي يجب أن يكون على الواقع لا على الورق، بالبنى التحتية، والتي تشكل أهم مرتكز لقوام الرياضة، وبخاصة أننا لا نمتلك الأكاديميات الرياضية، ومدارس تأهيل وصقل مواهب الصغار.

– التركيز على مصالحة الضمير الحي الشخصي عند مسؤولي وعقال الرياضة، ومنهم كذلك قادة الرأي (الإعلاميين) الذين يجب تأهيلهم مهنياً، دون محاباة أو فرض شخوص مقربة من مركز القرار، إلى جانب أهمية إعادة النظر في الخلل الذي أصاب كيان الإعلام الرياضي.

– تصحيح خرجيات صندوق النشء بما يخدم الشباب والنشء المستهدف الفعلي من تمويل هذا الصندوق.

– الاهتمام بالواقع الحقيقي لإعداد الأبطال الأولمبيين فالكوادر الفردية تكاد تكون ملئا في مدننا وأهمها عروس البحر الأحمر التي تحتفظ تحت رمالها بأبطال أولمبيين في معظم ألعاب الظل، والتي تجسدها مهرجانات الحسينية، التي أبقت مدينة "الحديدة" كمنجم بشري لا ينضب بعد أن فرّخ أبطالاً هم بحاجة فقط إلى من يتبناهم ويلتقطهم لصقل مواهبهم، وإعدادهم بما يمتلكون من قدرات عالية المهارة.

– أما عن أهم عمل مستقبلي للوزارة ولجنة خليجي (20) أتمنى على سيادة الوزير الجديد قراءة ملحق الثورة الرياضي وبتمعن في كل ما خطه قلم الأستاذ/ شوقي اليوسفي، ولا تعليق أكثر.

ولـ«النداء» منا الحب

منصور الجرادي
mansourgaradi@yahoo.com

– عندما اخبرني الزميل العزيز بشير السيد أن النداء تحتفل هذا الأسبوع بمرور مائة عدد على صدورها تفاجأت، وقلت له بهذه السرعة، ما أسرع مرور الزمن، وما أقل ما نقرأ ونتابع وسط هذا الكم الكبير من الصحف الملونة بكل ألوان الطيف الحزبي والسياسي، والأهلية، والحكومية، فالأخيرة بدأت تتكاثر أيضا.

– يا بشير الخير ثق انه لا يبقى إلا الأصيل من العمل ومن الصحف أيضا، و"النداء" لم تأت إلا بعد مخاض عسير وتفكير طويل، وانتظار أطول للزميل والصديق العزيز سامي غالب الأب الحنون للصحافة، والإنسان الذي يعمل بصمت العارف، ويمارس الصحافة بفنون المحترف، ويقرأ الوضع بعقلية المتابع الحصيف.

– وإذا كانت " النداء" تحتفل اليوم بمئويتها العددية فإننا جميعا نحتفل معها، لأننا جزء من بيت تأسس، ووضعنا لبناته حجرا حجرا.

– نعم شاركت في تأسيس صفحة الرياضة في الصحيفة، وإن لم أستمر طويلا لكنني أحسست أن المساهمة في البناء كان شرفا حقيقيا لي، وكانت دعوة صديقي سامي غالب للمشاركة والكتابة في تخصصي مسؤولية أخرى ملقاة على عاتقي، وكانت ضرورة حتمية لتأسيس موضع ونافذة للشباب والرياضيين من خلال هذه الصحيفة التي وضعت أقدامها في الطريق الصحيح، وتنتشر بين عدد اكبر من القراء الذين لا تلهيهم وسائل الاتصالات الحديثة كالانترنت عن رائحة الحبر ومعانقة أوراق مهنة المتاعب.

– وإذا كنت قد ابتعدت عن النداء فترة طويلة، بسبب انشغالي بمهام عملي الرسمي كمدير للأخبار الرياضية في وكالة الأنباء اليمنية سبأ، فإن سواعد شباب متحمسين حملت العبء واثبتوا جدارة حقيقية في التعامل المهني الخلاق مع الرياضة والسياسة والحقوق والاقتصاد، والرأي. ولهؤلاء الشباب ورئيسهم الشاب طريقة خاصة في العمل، وفي الكتابة، وفي التعبير عن الرأي وممارسة العمل الصحفي، فلهم جميعا التحية، وللنداء الحب والأماني حتى العدد الألف.

فرضت الظروف الاقتصادية الراهنة في العالم على معظم الأندية الرياضية الكبيرة دخول مغامرة سوق الأسهم، الأمر الذي أثر مباشرةً على تحول الرياضة إلى صناعة ثقيلة متعددة الجوانب، وذلك ضمن إسهامات الإدارة في نطاق المؤسسات الرياضية، والتي تمثل في دول الشمال الغني المعتمد على إبراز صورة نمطية لملاك الأندية الرياضية كعصاميين ينتمون لطبقات أرستقراطية تدير الكثير من المشاريع الصناعية الناجحة، على عكس ما تظهر بها رياضة الخط الارضي الجنوبي الفقير، الواقع تحت أسر التمويل المحدود وقبضة التوريث الرسمي وأشياء أخرى.

■ طلال سفيان

الأندية الرياضية.. تمويل وتوريث

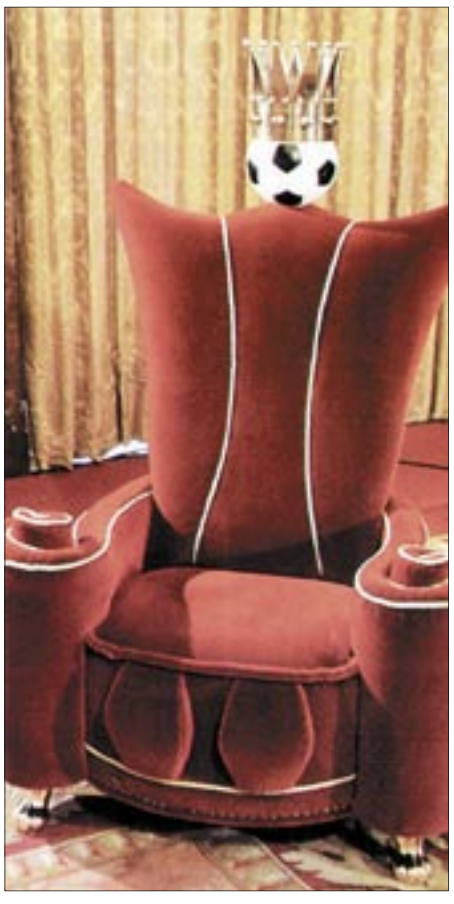

الإدارة.. سر النجاح

تلعب الإدارة في المؤسسات الرياضية «أندية واتحادات» دوراً رئيسياً في نجاح الكيانات الرياضية وفق إطار تحديثي يعتمد على توفير عناصر المدخولات المادية وتوظيف المشاريع البنيوية في تسيير كياناتها نحو آفاق تنموية مزدهرة، حيث تطرق كتاب «كرة الشعب - كرة ومال ومجتمع» لمؤلفه الكاتب الصحفي الإنجليزي ستيفن مورو، إلى مظاهر الغنى والفقر في الأندية الأوروبية على اعتبار أنها الأبرز والأشهر في العالم كله، كما تحدث الكاتب بشكل كبير عن عمل الإدارة في الأندية الأوروبية وكيف حققت نجاحاً كبيراً في بعضها، كما هو الحال في هولندا وألمانيا، وكيف فشلت فشلاً ذريعاً وبالذات في إيطاليا.

بورصة الكبار

رغم دخول الأندية الرياضية عالم المال والأعمال والتكنولوجيا الحديثة، ورغم القوانين الكثيرة التي أعتمدت من أجل تحريكها، إلا أن بعض جوانبها ما تزال عصية على التنظيم السليم والصحيح، ومن هذه الجوانب أنه وحتى اليوم ما يزال مسؤولو الأندية بعيدين عن تحمل مسؤولياتهم القانونية في حالة سوء أنديتهم وارتفاع ديونها ووصولها إلى مرحلة الإفلاس نتيجة غياب قوانين حقيقية تنظم هذه المسائل التي لم تكن وليدة اليوم، بل هي إفرازات متراكمة تعود إلى بداية نشأة الكثير من الأندية الرياضية في الدول الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، لتبدأ بعدها بقرن زمني، مرحلة نقل الأندية الأوربية إلي المصاف الإستثماري بعد اشتداد الجدل نتيجة قيام بعض الأندية الإنجليزية بطرح أسهمها في بورصة لندن عام 1983، وأمام هذه الوضع كان لزاماً على هذه الأندية أن تتحول إلى شركات قابضة، ليتسبب هذا التحول المفاجئ للأندية بتفجير مشكلة كبيرة بالنسبة للاتحاد الإنجليزي الذي كان مطالبا بأن يتدخل لتنظيم هذه العملية عبر إصدار تشريع خاص أطلق عليه إسم «قانون 34» والذي يفرض بإلزام من يديرون شؤون الأندية بتحمل مسؤولياتهم كاملة في حالة عجز أنديتهم عن سداد ديونها بعد أن تحولت إلى شركات تجارية بنمط رياضي، كما أن هذا القانون كان الغرض منه دفع المسؤولين الإداريين، وبوجه الخصوص ملاك الأندية الى تخليص أنديتهم من الديون بطرق قانونية سليمة غير ملتوية، وهو ما جعل من بعض الأندية الإنجليزية بإنشاء شركات خاصة بها لتفويت الفرصة على الاتحاد الإنجليزي حتى لا يتدخل ويعيق مخططات ملاكها الذين كانوا يسعون إلى تحقيق أرباح كبيرة من وراء طرحهم لأسهم أنديتهم في سوق البورصة، الأمر الذي أفرغ (قانون 34) من مضمونه، حيث ا قتنع مسؤولو الاتحاد الإنجليزي بعدم جدوى القانون الذي أسقطوه في عام 1998، ومع مرور السنين وتوالي دخول الأندية الأوروبية العريقة إلى مصاف الكبار الأغنياء في سوق أسهم البورصة، لم يعد للمنخرطين والمساهمين الصغار أي دور حقيقي يلعبونه داخل أنديتهم بعد تركز أغلب الأسهم في يد قلة من المستثمرين الذين فرضوا على المساهمين الصغار انتظار ما يصدر من قرارات فقط، دون المشاركات فيها كما كان الحال قبل ثمانينات القرن الماضي التي اشتهرت بها الأندية الأوروبية المملوكة للعائلات وبالذات في ايطاليا التي تعتلي هذا المضمار عبر أندية -الإنتر، الذي تسيطر عليه عائلة موراتي الشهيرة، واليوفنتوس الذي تعود ملكيته إلى عائلة أنيلي، فيما الميلان مملوك لفرد واحد هو السياسي ورجل الاعمال الشهير برلسكوني الذي يعتلي قمة هرم الملكية الفردية في القارة العجوز التي بدأت تدخل طور أندية المؤسسات التجارية كنادي أيندهوفن الهولندي المملوك لشركة فيليبس العالمية، أو الإتجاه إلى تكوين خصوصي يضم أبرز أنديتها الرياضية العملاقة بشراكة تضمن مصالحها من خلال تاسيس رابطة «G14» أي مجموعة الـ14 المتمثلة بأبرز الأندية الأوروبية العريقة في إنجلترا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا.

الجزرة والعصا

نشأت الأندية في المنطقة العربية على إنتهاج سياسة التعيين والتنصيب في أروقتها الإدارية ولعقود طويلة مثلت مراحل تبعية تراكمية خلفت الكثير من المشاكل المتعلقة بالعمل الإداري في الأندية من ناحية إدارة ممزوجة التخصصات يديرها أبناء وأقارب الزعماء والأمراء والمشائخ وقادة المؤسسات العسكرية والأمنية إلى جانب أعضاء الأحزاب السياسية الحاكمة التي تؤشر معطيات توليها لزمام أمور المؤسسات الرياضية، وذلك وفق منهج تسلك فيه نفس طريق الثقافة السلطوية المتفشية في دول المنطقة التي وقفت فيه هذه الإدارات الفخرية عائقاً أمام توظيف المؤسسات الرياضية لدور إحترافي بحت يعتمد على مصادر تمويل الأندية من ريع أنشطتها ومشاريع الاستثمار الخاصة بها.

أو العمل على خروج الأندية من قوقعة الإعتماد على التمويل الحكومي المصاحب ببعض الهبات الممنوحة وهشاشة بنيتها التحتية الفقيرة، وفوضى الإستقرار الإداري، وبيروقراطية احتكار سلطة القرار من قبل من يعتلون المناصب الهرمية في الأندية العربية التي ما زالت صورة مطابقة لما كانت عليه منذ العقود الماضية المتمثلة بترويسة أندية المعارك الطاحنة في خنادقها العسكرية الملتهبة برموز أندية تحمل الإسم والهوية لهذه المؤسسات والتي نشأت بالذات في دول المنطقة المتأثرة بالأنظمة العسكرية الإشتراكية تحت مسميات أندية رياضية برمزيتها الحربية التي تحمل أسماء: الجيش والشرطة والقوة الجوية في دول اليمن الجنوبي -سابقاً- والجزائر والمغرب وسوريا والعراق، حيث تشكل الدولة الأخيرة مثالاً صارخاً للإدارة في الأندية التي يشرف عليها إداريون تحت التصنيف الرسمي المدني والعسكري والمناطقي والمؤسساتي الخاص بالدولة، أو ما تحمله أندية الشام من مضامين دينية ومذهبية، أبرزها فريق «الارثوذكسي» الخاص بأبناء الطائفة المسيحية الشرقية في الأردن أو ما تتفوق فيه لبنان بكمية الخليط نفسه عبر أندية: الأنصار الخاص بالمسلمين السنة وفريق النجمة الممثل الشرعي لطائفة الشيعة إلى جانب تمثيل فرق الحكمة والإخاء و الهو منمن للألوان المارونية المسيحية، بالإضافة إلى فريق الهومنتمن الذي تديره طائفية الأرمن الكاثوليك في لبنان، أو ما تحمله بعض الأندية الرياضية العربية على مستوى أقل من حيث الإستقلالية الرياضية بسماتها التجارية والتي تعد الكثير منها في جمهورية مصر التي يمتلك فيها القطاع الرسمي الصناعي لأندية بترول أسيوط وسكة الحديد وغزل المحلة وأسمنت السويس والقناة الشرقية للدخان، فيما تمثل المؤسسات الصناعية الخاصة بأندية: المقاولين العرب وبتروجيت ومزارع دينا والشمس بالإضافة إلى فريقي طلائع الجيش وحرس الحدود التابعين للمؤسسة العسكرية في مصر التي تشكل محور ثنائي على مستوى العمل المؤسسي في قطاع الأندية الرياضية العربيةوالمنحصرة بدول الخليج وشمال أفريقيا.

في الحلقة الماضية عرض المشاركون في الندوة للظروف والمحددات والمحفزات التي حكمت حركة الأحزاب السياسية قبل وأثناء الانتخابات والمحلية.
وفي هذه الحلقة تنشر «النداء» مقتطفات من الندوة تبحث خفوت ظاهرة العنف في الانتخابات الأخيرة وتركز على الحوار بين الحكم والمعارضة والتعديلات الدستورية.

■ أدار الندوة: صادق ناشر - أعدها للنشر: محمد الطويل

في ندوة لصحيفة «الخليج» الاماراتية: (2-2)

الانتخابات الرئاسية وحدت المعارضة لكنها عطلت كفاءة الإصلاح في المحليات

التعديلات الدستورية

■ " الخليج ": أستاذ محمد أبو لحوم كان يوجد وعد من الرئيس بتقليص مدة الرئاسة من 7 إلى 5 سنوات، هل هذا الوعد ما زال قائما؟

● محمد أبو لحوم: هذا موجود في برنامج الرئيس والمؤتمر الشعبي العام، وهذا الوعد ما زال قائما، وان شاء الله سيتم تحقيقه.

■ " الخليج ": ماذا يعني ذلك؟

● محمد أبو لحوم: يعني تقليص الفترة إلى 5 سنوات.

■ " الخليج ": ألا يعني ذلك التجديد للرئيس لعشر سنوات لاحقه؟

● محمد أبو لحوم: هذه الفترة الأخيرة تمتد إلى 2013، وعندما يأتي هذا العام علينا أن نقيم الجميع، لكن حسب مفهومنا هي تنتهي في عام 2013 ومن ثم يدخل التعديل لـ 5 سنوات حيز التنفيذ.

■ " الخليج ": هل قضية تعديل فترة الرئاسة من 7 إلى 5 سنوات يدخل ضمن الحوارات الجارية حاليا بين الأحزاب؟

● محمد الصبري: حسب الوثائق التي قدمها إخواننا في المؤتمر الشعبي العام في أول جلسة حوار، فإن مذكرة التعديلات أو الإصلاحات الدستورية تستهدف بدرجة رئيسية موضوع تطوير البرلمان أو نظام الغرفتين. لا أريد أن استبق الموقف حيال ما قدموه الأخوان في المؤتمر، لأننا لا نزال بحاجة لوضع المصفوفة الزمنية أو أن نسير وفق الضوابط التي تم الاتفاق عليها في الجلسة الثانية لمناقشة مثل هذا الموضوع.

الإصلاحات الدستورية أمر مهم جدا، بالنسبة للبلد وخصوصا بعد الانتخابات. الانتخابات كشفت للطرفين، لنا وللحزب الحاكم، عن كثير من المثالب ونقاط الضعف، والبنية العامة لمؤسسات الدولة تحتاج إلى مجموعة من الإصلاحات، الأخوان في المؤتمر قدروها بهذا الاتجاه، لكن لنا تقدير آخر، نتمنى أن يسير الحوار في هذه النقطة بروح مسؤولة ووطنية تستهدف المصلحة الوطنية بشكل كامل، هذا مبدأ نحن أقررناه كقاعدة للحوار.

المدة الزمنية للرئاسة مطروحة ضمن مشروعنا للإصلاح السياسي وكذا البرنامج الانتخابي للإخوان في المؤتمر. نحن نعتقد أن ما جرى من تعديل دستوري عام 2001 في هذا الاتجاه شكل إضراراً بالعملية الديمقراطية. بشيء طيب أن يصل الحزب الحاكم وقيادته إلى إدراك هذا الخطأ الذي جرى في التعديلات الدستورية السابقة، وأن يطلبوا الحوار حول هذه القضية، أو أن يضعوه في برنامجهم الانتخابي.

نحن نقول إن أخواننا في المؤتمر الشعبي والسلطة والرئيس صالح لديهم روح القبول بالآخر والاهتمام بتطوير التجربة. هذا لا شك فيه، لكننا نختلف أحياناً معهم بشكل حاد حول النتيجة أو النقطة التي نريد أن نصل إليها وهي أنه لا يجب أن يفكر الحزب الحاكم، على أنه سيبقى دائما بالحكم، وأنا سمعت كلاماً طيباً من الأخ محمد ابو لحوم يقول انه يوجد اتجاه بالتفكير بأن لا نبقى في الحكم باستمرار، نحن من واجبنا في المعارضة أن لا نتعامل مع ما يطرحه الحزب الحاكم، وكأننا في معارضة دائمة.

● سامي غالب: من الصعب فيما يتعلق بموضوع التعديلات الدستورية أن يدخل شخص في موضوع تقدير نوايا الرئيس صالح شخصيا. وهذا الأمر متعلق به وليس بما يقرره المؤتمر أو أية أطراف أخرى.

في اليمن من الواضح أن كلفة الاستحقاقات الانتخابية تتضاعف من استحقاق إلى آخر، إذا بدأنا من عام 1993 إلى 2006 وسرنا على مسطرة الزمن، فبالتأكيد سنلاحظ أن كلفة الانتخابات من الناحية المالية، ومن ناحية الدم والأعصاب، والصدامات في الميدان، تتزايد من استحقاق لآخر، وهذا أمر ضار بالعملية الانتخابية.

الدخول في استحقاق انتخابي من حيث هو موضع تباه ومفاخرة لدى الأطراف المختلفة، هو في الوقت نفسه مدعاة للقلق والتوجس لدى كل طرف، وهذا كان ظاهراً، على سبيل المثال، لدى الإصلاح في الانتخابات الرئاسية باعتباره الحزب الكبير داخل أحزاب المعارضة والحزب الذي لديه الجاهزية أكثر من حلفائه الآخرين داخل اللقاء المشترك، وكان لديه توجس كبير، واعتقد أن ذلك كان السبب الرئيسي في تلكؤ المعارضة في خوض الانتخابات (الرئاسية).

كان من الواضح أن الإصلاح قلق من هذه الانتخابات، تماما كما هو القلق عند الرئيس صالح أو المؤتمر الشعبي، في حين أن الأطراف الأخرى المؤيدة للرئيس صالح أو الأحزاب الأخرى داخل اللقاء المشترك، كانت أقل حساسية.

■ " الخليج ": أثرت قضية مهمة تتعلق بكلفة الاستحقاقات الانتخابية، وجاء على ذكر قضية العنف في هذه الانتخابات، أنا اعتقد أن انتخابات 2006 خلت من أعمال العنف، مع أن كثيرين كانوا يتوقعون أن تكون أكثر دموية من الانتخابات الماضية، ألا تعتقد أن الناخبين والأحزاب السياسية وصلوا إلى درجة من الرشد في أهمية المنافسة السلمية والابتعاد عن العنف؟

● سامي غالب: هذه النقطة مهمة جدا، المعارضة وهي تدخل الانتخابات المحلية لم تكن في وارد التركيز عليها، أخذ منها الاستحقاق الرئاسي أكثر، هي تقول إن المحليات شكلية، أي ليس هناك حافز كبير لها أن تذهب لتسيطر على المحليات.

الكلفة كانت قائمة، سواء الكلفة المالية أو من حيث الأعصاب والجهد، وهناك أناس في المعتقل كما أشار الأستاذ الصبري، دخلوا المعتقل وحدثت صدامات، لكن ربما ضخامة الحدث وعدم مراهنة أحزاب المعارضة على الفوز، جعلها تتجنب المواجهة. أعتقد أن الكلفة بالعكس كانت قائمة ووُجدت إجراءات استباقية من المعارضة وإجراءات لاحقة منعت صدامات عنيفة وإلا كان ممكناً تحصل في أي مكان.

الإنتخابات المحلية

■ " الخليج ": لماذا غاب العنف في الانتخابات برأيك إضافة إلى ما قاله الزميل سامي؟

● محمد أبو لحوم: العنف لا يوجد إلا عندما يكون هناك خلل، أو عندما يكون هناك تنافس غير شريف أو جاد، عندما تريد أن توجد أي مبررات تخلق لك أعذاراً كالعنف وغيره. لكن هذه المرة كانت هناك رقابة محلية ودولية. والأهم من هذا كله كانت هناك قناعة لدى المشترك والمؤتمر الشعبي والآخرين بأنه يجب علينا أن نُنجح هذه الانتخابات، فهي التي ستنقل اليمن النقلة التي نأملها جميعا.

■ " الخليج ": أستاذ أبو لحوم عندما خاض المؤتمر الانتخابات الرئاسية كان في وارد حساباته ضم الإنتخابات المحلية، وهل خدمت الإنتخابات الرئاسية الإنتخابات المحلية؟

● محمد أبو لحوم: المؤتمر اشتغل في المحليات بشكل جاد وغير مسبوق لأننا كنا (نتوقع) أن يحصل المؤتمر فقط على 50 % أكثر أو أقل بقليل، ما دفع قيادات المؤتمر، ليس في صنعاء فقط بل في مختلف المحافظات، إلى تكثيف جهودهم والعمل، واعتقد أن العمل أثمر عن الفوز الذي حصل.

لا أحد ينكر أن الانتخابات الرئاسية خدمت الانتخابات المحلية، والشيء المساعد أيضا أن الكثير من الأخوان في المعارضة كانوا على ثقة بأنهم سيحصلون على نسبة معينة من المحليات، وفي تصوري أنهم لم يعملوا بما فيه الكفاية لتحقيق ذلك.

■ " الخليج ": أستاذ الصبري، لماذا تراجعت المعارضة فعلا في حظوظها في الانتخابات المحلية رغم أنها تعتقد أنها المكسب الوحيد بعد الانتخابات الرئاسية؟

● محمد الصبري: المعارضة استطاعت في 26 نوفمبر 2005 أن تتفق على مشروعها للإصلاح السياسي والوطني. هذا المشروع خلق وعياً جديدا لدى أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك بطريقة غير عادية وغير مسبوقة، لسبب بسيط، فهذه هي المرة الأولى التي استطاعت قيادات الأحزاب وقواعدها أن تدخل في الشغل الطبيعي للأحزاب، وهي هندسة الدولة ومعرفة الأنظمة والقوانين التي تديرها برامجنا الحزبية قبل هذا البرنامج اعتمدت على الطابع الأيديولوجي والعقائدي بدرجة رئيسية.

هذا المشروع أعطانا مؤشرات حقيقية أشار إليها الأخ سامي، وهي أن تقديرنا أن السلطة المحلية بقانونها الحالي الصلاحيات المحدودة الممنوحة لها، فضلاً عن التجربة السابقة لمن فاز فيها من المعارضة إن تحولت إلى عبء، ذلك كله أسهم في ألا تكون للانتخابات (المحلية) تلك الأهمية المقدرة.

هذا الأمر الأول، أما الأمر الثاني فإن لحظة الإضطرار في اتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة جاءت في وقت متأخر، وذلك أحدث إرباكاً في موضوع التنسيق بالنسبة للقاء المشترك. نحن أصدرنا اللائحة الفرعية المنظمة لأحزاب اللقاء المشترك في مايو 2006، أي قبل اتخاذ قرار المشاركة بـ 20 يوماً. لم تتمكن أحزاب اللقاء المشترك من إنجاز تنسيق كامل، وهذا كان (مرصوداً) من الأخوان في الحزب الحاكم، وعندهم أدواتهم التي استخدموها في معرفة كل شيء. وكنت أحد شهود لحظة التنسيق في المحليات بخصوص المرشحين. تم التنسيق في 95% في قوائم اللقاء المشترك وحدث الاختلاف على 5% هذه الـ 5% تدحرجت بعد ذلك، بسبب عدم وجود مؤسسات مكتملة على الصعيد الميداني، تدحرجت لتؤثر كثيرا على عملية التنسيق.

هناك أمر ثالث وهو الإرباك القانوني، الناس بطبيعتهم بحسب الثقافة العامة، عندهم فكرة تقييمية سلبية عن الأحزاب، الأحزاب تؤدي إلى الصراع وغيره، حين جاء اللقاء المشترك الناس استقبلونا بروح داعمة، اللقاء ظاهرة وطنية جيدة، تزيل الصراع بين الأحزاب، حين نزلنا الانتخابات بالقوائم المحلية، والقانون يمنع أن تُنزل مرشحك تحت شعار اللقاء المشترك، لابد أن تُنزله باسم الحزب الذي ينتمي إليه المرشح. حين اتفقنا في التنسيق على أن للقاء المشترك مرشح للمحليات من حزب الإصلاح في الدائرة المحلية، لا تذهب إلى لجنة الانتخابات لتسجله باسم اللقاء المشترك بل تسجله باسم الإصلاح وشعاره، حدث نتيجة الفترة الزمنية، المطبوعات الملصقات، أننا اختلفنا في الميدان فنزل مرشحونا بنفس التسمية دون شعار المشترك.

نسبة التصويت وحجم الأصوات التي حصل عليها مرشحو المشترك لمجالس المحافظات كانت 3 أضعاف نسبة الأصوات التي حصلنا عليها في المقاعد المحلية للمديريات لأن صورة اللقاء المشترك كانت لمرشحي المحافظات أكثر وضوحاً وتجسيداً وحركة.

● سامي غالب (متدخلاً): حول ما قاله الأخ محمد الصبري في موضوع كيف عمل المؤتمر الشعبي للانتخابات المحلية، اعتقد أني اتفق معه. المسألة معقدة لاسباب تتفاوت من مكان إلى آخر، لكن الشيء الظاهر أن المؤتمر الشعبي اشتغل بشكل أفضل بكثير من المعارضة على الانتخابات المحلية. أنا من تجربة شخصية في الحي الذي أسكنه لاحظت كفاءة في إدارة الإنتخابات من قبل المؤتمر الشعبي أكثر من المعارضة، الموضوع ليس فقط استخدام سلطة أو إمكانياتها، في بعض المناطق كانت هناك دافعية عالية جدا لدى أعضاء في المؤتمر الشعبي، وحتى لدى ناس ليسوا مع المعارضة، في الشغل لصالح مرشحي المؤتمر.

طبعا هناك أسباب تاريخية لهذا الموضوع وسبب رئيسي يتعلق بالإصلاح، كان الإصلاح في الماضي يخوض الانتخابات على مقاعد برلمانية أو محلية وهو ضمناً متحالف مع الرئيس صالح، هذه المرة خاض الانتخابات وحلفاؤه، وهو على موقع النقيض للرئيس صالح، وهذا خسره جزءاً من قاعدته الشعبية.

في موضوع المعارضة وكيف نسقت في المحليات، كان فيصل بن شملان عاملاً محورياً في الحملة الانتخابية الرئاسية ساعدهم أن يتوحدوا أكثر، وهناك سبب آخر أنهم متسامحون في موضوع من يكون مرشحهم للرئاسة، لأن الأصل أن الأحزاب تقدم زعمائها، وهذه النقطة اشتغل عليها المؤتمر الشعبي في حملته (الدعائية) ضدهم بطرق أو بأخرى.

جاء فيصل بن شملان للانتخابات باعتبار أن هناك حالة من الزهد لدى الأحزاب السياسية بالرئاسة، سببها أنه لا توجد إمكانية للفوز، لذلك حصل نوع من التوحد حول بن شملان.

في الانتخابات المحلية هناك أوزان للأحزاب وفرصة الفوز قائمة في مجالس المحافظات والمديريات، ولذلك كان هناك شغل على التكتيكات والمناورات الحزبية، والتطلعات المتعلقة بكل حزب كانت حاضرة بقوة، وهذا حصل في أكثر من محافظة.

كان من الواضح أن حزب الإصلاح هو الأكثر جاهزية وحصل لدى حلفائه نوع من التسليم بأمر واقع، وهذا حصل أيضا في موضوع المرأة، واعتقد هذه النقطة كانت مؤثرة للغاية على حملة المعارضة في المحليات صبَّت في لصالح المؤتمر الشعبي. هناك حزب إسلامي داخل اللقاء المشترك حلفاؤه تفهموا هواجسه، حتى لأسباب داخلية تتعلق بحملة الإصلاح الانتخابية، هناك أجنحة داخل الإصلاح ضد ترشيح المرأة، وهذا انعكس في تصويت المرأة لصالح المؤتمر الشعبي.

النقطة الجوهرية التي لا تقال دائما أن الانتخابات العامة في اليمن منذ 1993 ارتبطت بزيادة قدرة حصد الأصوات لدى المؤتمر. عندما أقرأ خارطة توزيع الأصوات من 1993 حتى 2003، الاحظ وجود خط صاعد لأصوات المؤتمر، ليس فقط في مقاعد المؤتمر التي يحصل عليها في النيابية والمحليات ولكن أيضاً في عدد الأصوات، في 93 حصل على قرابة 28% من الأصوات، وواصل الصعود إلى 40% إلى 50% ثم إلى 60%، كما في آخر انتخابات نيابية. هذا الخط استمر في صعوده في الانتخابات المحلية الأخيرة.

● محمد أبو لحوم: عندي إضافة بسيطة، بالنسبة للمحليات المشكلة أن الأخوان في المعارضة لم يستوعبوا الفكرة بأن المؤتمر تغير، المؤتمر الشعبي من مؤتمره السابع لديه رؤى جديدة داخله، المؤتمر لأول مرة يركز على حسن اختيار (الأشخاص) الذين رشحهم للمحليات، كان هناك شغل جاد وصريح داخل المؤتمر وحصل الكثير من الخلاف لسبب الحرص على حسن اختيار بعض المرشحين لكثير من المناطق، وحاولنا أن نتجاوز هذا.

في انتخابات 2006 كان هناك عمل مؤسسي جاد داخل المؤتمر، في هذه الانتخابات لم يذهب إلى مقر المؤتمر الشعبي أي واحد لكي يراجع ليترشح، كانت هناك شروطا وضوابطا سرنا عليها.

واعتقد أن المصداقية لدى المؤتمر، سواء حسن الاختيار أو في ترشيح المرأة، انعكست في النتائج واتفق مع الأخ سامي بأن المؤتمر تحسن برغم عدم اعتراف الآخرين بهذا الجانب، ولكن كل ما يهم هي العلاقة المباشرة بين المؤتمر والمواطن، مع تأكيدي بأن ليس كل من صوَّت لصالح المؤتمر (عفوا) في المؤتمر، أغلبية المواطنين ليسوا في المؤتمر وليسوا في المشترك، وهنا يأتي التركيز في أية انتخابات على هذه النسبة العالية من المواطنين الذين ليسوا هنا أو هناك.

الحوار السياسي

■ " الخليج ": من فرض الحوار الأخير برأيكم المعارضة أو الحزب الحاكم؟

● سامي غالب: لا أعرف بالضبط الدوافع التي أمْلَت البدء في الحوار في هذه اللحظة، لكن في البرنامج الانتخابي للرئيس صالح توجد جملة مطالب المعارضة بشكل أو بآخر معنية بها، سواء الحديث في موضوع الإصلاحات الدستورية، تقليص الفترة الدستورية للرئاسة والإصلاحات الأخرى.

اعتقد أن التوقيت لم يكن مناسباً ولا الأسلوب ولا البيئة. أولا هناك حرب قائمة في صعدة، وهناك حل لحزب سياسي من أحزاب اللقاء المشترك وأنا استغرب كيف أن هذه النقطة محيِّدة، ربما هناك تفاهم بين المؤتمر والمشترك على حل هذه القضية لاحقا، وهذا لا يعني تواطؤا. وهناك أيضا خطاب إعلامي حاد بين الجانبين له علاقة بحرب صعدة (أو من توابع) الانتخابات الرئاسية.

■ " الخليج ": أستاذ محمد أبو لحوم هل الوقت مناسب للحوار وما هي فرص نجاحه؟

● محمد أبو لحوم: تُعرف أن الشيء المحير هو أن المؤتمر عندما يقدم على الحوار تُثار علامات استفهام، وعندما يفوز المؤتمر تظهر علامات استفهام بشأن أجهزة الدولة، لكن نحن دائما ننتقل هذه الأشياء بصدر رحب.

الشيء الذي أتمناه من الأخوان في المعارضة، بدلا من أن تكون معارضة موسمية أو مؤقتة (هو) أن تكون معارضة جادة تحث المؤتمر على الحركة والعمل، معارضة عقلانية يكون لها صدى في الشارع أساسا.

نحن نقر بوجود اختلالات ونتفق بأنه لابد من الكثير من الإصلاحات ونتعاون عليها، وأنا واثق كل الثقة أن الأخوة في المشترك ستكون لديهم القناعة، كما المؤتمر، في إنجاح هذا الحوار.

■ " الخليج ": كيف تفسر آلية الحوار القائم الآن، في الداخل أريحية بين المتحاورين وفي الخارج شحن زائد، وعلى مستوى الإعلام هناك حدية في الخطاب بين الطرفين؟

● محمد أبو لحوم: هناك بعض الإخوان في المؤتمر والمشترك من يعجبهم إثارة المواضيع والمواقف، واعتقد هؤلاء هم الأصوات المرتفعة، ولكن هذه الأصوات مع الوقت ستنخفض.

■ " الخليج ": ما تعليق المعارضة على الموضوع؟

● محمد الصبري: حدة الخطاب أمر طبيعي جدا، لأننا سلمنا من البداية أن البلد تعيش حالة فرز لكتلتين سياسيتين، كل يبلور اهتماماته وقضاياه سواء بالانتخابات أو غير الانتخابات، وطبيعي ان تظهر في إطار هذا التوازن الجديد الذي خلق على الصعيد السياسي كثير من الاعتراضات والمطالب والهموم، لكن سيكون من الغريب جدا أن تركز على دعوة المؤتمر للحوار فقط ولا تعطي قيمة أيضا لاستجابة المعارضة للحوار، برائي هناك خطوتان إيجابيتان أنت إذا دعوت إلى الحوار قدمت خطوة إيجابية واستجابتي خطوة إيجابية أيضا.

توصلنا إلى 3 قضايا: الأولى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، سواء اتفاق المبادئ أو توصيات الاتحاد الأوروبي، لسبب بسيط نحن لا نستطيع أن نبني جسور ثقة فيما بيننا ما لم نطرق ما اتفقنا عليه ولماذا لم ينفذ. كيف استطيع أن اطمئن إلى طرف يمتلك كل الإمكانيات وعنده قدرة على لخبطة جداول الاهتمام العام وليس فقط الاهتمام الحزبي، وأنا لم أصل إلى درجة من الثقة تجاه ما تم الاستعداد للقبول بما تم الاتفاق عليه؛ الثانية هي الإصلاحات الدستورية، وهذه ليست هماً مؤتمري وإنما هم للمشترك موجود في مشروعه وبرنامجه؛ الثالثة وهي تطوير السلطة والانتخابات المحلية وهي هم مشترك للجميع، وهناك قضايا أخرى طرحناها على طاولة الحوار تتعلق بالوضع المعيشي للناس وحرية الصحافة والتعبير وغيرها من القضايا المهمة الموجودة في أجندة أحزاب اللقاء المشترك.

. سامي غالب (متدخلاً): في الأساس هي مسألة إدراك، لأنه ممكن أن تدعو إلى حوار وترتب له (كل) هذه الأمور وتخرج بلا شيء، نحن الآن في لحظة مهمة للغاية، أخشى أن نكون قد وصلنا إلى مجرد استحقاقات انتخابية دورية لا تأتي بجديد، وهذا يترتب عليه شيء خطير جدا على العملية السياسية.

صحيح أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة عملت شيئاً من الزخم، لكن رأينا ما حصل في المحليات، والأمر الخطير أنه يوجد قرار حل لحزب سياسي، وهذا لا ينفي أن هذه الأحزاب عليها الكثير من المثالب بما فيها أحزاب كبيرة وليس حزب الحق فقط.

لهذا ينبغي أن يتركز الحوار حول البحث عن مخرج لضخ وقود للعربة الديمقراطية، لأن الخطر المترتب على عدم إدراك هذه المسائل العامة (يتمثل في استفحال) استقطابات ما قبل وطنية. الانتخابات الرئاسية وهي استحقاق ديمقراطي وعصري أنصبت أهميته في نوع من الاندماج الوطني وهذا شيء مهم، ولكن في المقابل عدم وجود ثمار حقيقية ملموسة لدى المواطن من الاستحقاقات الانتخابية، يكرس أو يغذي استقطابات ما قبل وطنية، وهذه حاصلة على سبيل المثال في صعدة. في صعدة وفقا للنتائج الرسمية، الرئيس صالح حاز على أكثر من 95% من الأصوات، والآن هناك حرب طاحنة، وربما تكون ممتدة ولا تحسم في ظرف أسابيع.

● محمد الصبري: نحن فوجئنا بقرار حل حزب الحق والآليات التي اتخذ على أساسها. سبق هذا القرار شتائم من لجنة الأحزاب ورئيسها لكن لم نكن نتوقع أن السقف سيصل إلى هذا الحل.

القرار اتخذ يوم السبت والدعوة إلى الحوار السياسي كانت يوم الأحد، اعتقد علينا مسؤولية في اللقاء المشترك، نحن مسؤولون مسؤولية لوائحية ونظامية وقانونية بان ندافع عن الأحزاب كفكرة وقانون ودستور، ونحن يومها اتخذنا قرارا بأن لا نذهب إلى الجلسة الأولى للحوار التي دعا إليها المؤتمر، ما لم نستوضح ما الذي جرى ولن نستوضح من الحزب الحاكم، بل عن طريق مؤسسات دستورية وقانونية، وقد ذهب أمناء عموم الأحزاب والتقوا برئيس الوزراء عبدالقادر باجمال، حينها، وطرحوا عليه هذا الموضوع، ما الذي تريدونه تحديدا، أنت تلبس قبعتين، قبعة رئيس الحكومة وقبعة أمين عام المؤتمر الشعبي، كيف لنا أن نتحدث عن حوار حزبي وأنتم تحلون الأحزاب؛ فقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية المادة لا يوجد فيه نص يعطي لا للجنة ولا لأي طرف أن يحل الحزب، هناك طرفان معنيان بحل الأحزاب في القانون، الحزب، بمؤسساته ونظامه الداخلي، والقضاء.

باجمال أعطى كلاماً مسؤولاً حينها أمام أمناء عموم أحزاب اللقاء المشترك (فحواه) أن هذا القرار مخالف للقانون ونحن نرفضه ولن نتعامل معه وسننظر بهذا الموضوع، وعلى الأخوة في حزب الحق أن يتقدموا بالمذكرات والوثائق التي قدموها إلى لجنة الأحزاب وأنا سأستلمها كرئيس حكومة.

مستقبل الحياة السياسية

■ " الخليج ": لدي سؤال أخير يتعلق بمستقبل الحياة السياسية في اليمن كيف ينظر كل واحد منكم إلى هذا المستقبل؟

● محمد الصبري: مستقبل الحياة السياسية تحدده إرادة الأحزاب وإرادة السياسة العامة في البلد، أنا متفائل طالما هناك خطأ صاعدا في الحياة الحزبية رغم كل هذه المناخات والظروف التي نشهدها، الانتخابات خط صاعد وكذلك الحوار السياسي، لكن عندنا مشكلة في منتهى الخطورة هي التي قد تهدد الحياة السياسية والديمقراطية بشكل كامل، ألا وهي العنف الذي يجري على أرض الواقع، باعتبار أن ما يجري اليوم في صعدة بطريقة أو بأخرى لا يمكن أن نسميه صراعا دينيا، بالأساس طابعه سياسي، والأمر الثاني هو الوضع الاقتصادي المتدهور، والمستوى المعيشي للناس، هذه الأرضية تبنى عليها مستقبل أي عمل سياسي سلمي أو تعددي.

. محمد أبو لحوم: اتفق مع الأستاذ الصبري حول التفاؤل بان اليمن إن شاء الله قادمة على الخير، ولكن هذا لا يعني فقط أن نتفاءل، بل علينا أن نعمل بجد، والعبء الأكبر يقع على المؤتمر الحائز على الأغلبية، وعلينا أن نتعاون مع كافة القوى السياسية لتعزيز هذه التجربة، وهناك قضايا تمس حياة المواطن علينا أن نتعامل معها بجدية وبصراحة.

. سامي غالب: أحزاب المعارضة مطالبة أساسا بإعادة تأهيل نفسها للديمقراطية، وينبغي على المعارضة والمؤتمر الشعبي أن يراعيا الأطراف الأخرى عند الحوار.

■ " الخليج ": شكراً جزيلاً للجميع للمشاركة في هذه الندوة.

المشط الذي في شعركِ قد يكون يدي..

لطيف هملت

عدد
حين نحتضن بعضنا
نصبح ثلاثة:
القبلات وأنتِ وأنا!
حين نفترق...
نصبح أربعة:
أنت والوحدة،
وأنا والعذاب!

جسر التردد
حين أتحدثُ عن قبلاتك،
تستحيل الأعسالُ ضَباباً.
حين أتحدث عن شَعركِ،
تهجر الشمس غرفتي.
وحين أتحدث عن قامتك،
يغتاظ كل العرعر والصنوبر
في هذه الربوع!.
أعذريني... لا أكثر، ولا أقل،
لا يمكنني ذكر ثغرِك..
أخشى أن تكتئب
كل الورود في حديقتي!

غربلة الشك واليقين
شكّي في المشط الذي
تصفّفين به شَعركِ،
فقد يكون يدي.
شكّي في المرآة التي
تتجردين أمامها،
فقد
تكون عدسة عين رغباتي ومشاعري!
شكّي في العطر الذي
تتعطرين به،
فقد يكون غمامة قبلاتي الكثيفة!.
شكّي حتى في ذلك النسيم
الذي يحرّك تنورتك!
فقد يكون.. يدَ أشعَاري المشاغبة!

● ت/ صلاح برواي

ألم تتعبي بعد؟

إيلي الفرزلي

يربكني كل هذا الحب في صوتك، كل هذا الشوق عندما تقولين لي: «يا حبيبي». تلك الكلمة التي تعطيها لحناً حزائنياً تؤذيني. تجعلني أتوه في صمت غالباً ما تقاطعيه معترضة: «شو بك بتضل ساكت؟». ماذا أقول عندها يا صديقتي، ماذا أقول وأنا أعرف كيف كنت تنتظرين اتصالي منذ الصباح الباكر. أعرف كيف تتنقلين من غرفة إلى أخرى وصوت الهاتف يرن في أذنيك. أعرف كيف يجعلك كل اتصال تركضين نحو الهاتف. بربك، قولي لي، ألا يكفي أن تمر هذه الفكرة في خاطري حتى تصبح كل الكلمات غوغاءً، ويصبح أي موضوع سأكلمك به سخيفاً وبلا قيمة؟ حقاً، أكره أن أتصل بك، أن أسأل كيف الحال أو ماذا هنالك من جديد. في كل اتصال يكون الجواب نفسه: «ما في شي، كلنا مناح بس احكي انت، حابة إسمع صوتك». أوتظنين أنني عبد الحليم حافظ؟!

ثمة فارق شاسع بيننا. أنت أمّ وأنا لن استطيع مبادلتك مشاعرك مهما حاولت ومهما كانت درجة اشتياقي إليك. أنت أمّ، بركان حب وحنان لا ينضب وأنا مجرد ولد عاق يحبك ويشتاق إليك، لكنه يخشى التعبير عن مشاعره كي لا يجد نفسه غبياً لعدم قدرته على مجاراتك في عواطفك.

سلوكي العدائي كان دائماً الوجه الآخر لحبي لك. وجدت فيه أسهل طريقة للهرب من مواجهة حبك. نعم، معك حق، هربت من غباء لأجد نفسي في غباء آخر. سامحيني يا أميرة.

أعرف أنك عاتبة عليّ لأنها المرة الأولى التي أغيب عنك كل هذه المدة. ألاحظ ذلك عندما تسألينني بخفر متى آتي. مهلك، أنا أيضاً عاتب عليك. لماذا تحرجينني كل هذا الإحراج؟ ماذا تنتظرين مني عندما تقولين لي إني كنت أسمع صوتك كل النهار في المنزل، ماذا تتوقعين مني عندما تقولين لي أنك سمعت وقع قدمّي على الدرج؟ ليس لدي شيء لأقوله، سأصمت من جديد.

يا رفيقة، قلت لك ألف مرة ألا تنتظري أصدقائي ليزوروك. أنا أعرفهم وأعرف جيداً أنهم سيخذلونك ويحرجونني أمامك؟ هم أيضاً لا يعرفون كيف تفكرين. سامحيهم، وتصرفي بالزوادة التي حضّرتيها لي مرتين لترسليها معهم. «الكبة والكشك والبرغل جاهزة يا أمي، متى سيأتي أصدقاؤك؟». لا تتعبي نفسك كثيراً والله ما احتاج شيئاً هنا، حتى الصابون البلدي موجود.

أتذكرك يومياً حين أخلد إلى الفراش. أذكر انزعاجي الشديد عندما كنت تتسللين إلى غرفتنا لتطمئني، ولتري ما إذا كان الغطاء قد انزلق عنا أم لا، أو لتتأكدي من أني عدت من السهرة. كم أود أن أعرف أي صبر ذلك الذي تختزنيه وأي طاقة تلك التي تحمليها. ثقيل حملك يا أمي، ثقيل حملنا عليك. عندما أتذكرك، أستخف بأيوب، أعتبره نتاج دعاية كاذبة، فمن يكون أيوب أمام أي أمّ؟! أصلاً، من العار على الرجال ألا يكون رمز الصبر امرأة.

يكفي استطراداً. بأي حال، أظن أنني حققت لك ما تحبين من خلال هذه الكلمات القليلة. أعطيتك سبباً لتبكي. نعم، أعرف أنه لن يكون لعينيك التعبتين إلا الدموع زاداً حينما تبدأ رانيا بقراءة هذا النص لك.

سأحاول غض النظر عن هذه الفكرة متذكراً علاقتك الأزلية بالدموع التي تنسل من بين جفنيك بمناسبة أو من دون مناسبة. تمر بين التجاعيد الرقيقة التي بدأت تتسلل إلى وجهك.

كما توقعت، ها انت تجلسين متوقعة تلفين يديك حول رجلك، وذقنك يستقر على ركبتك. ما زلت أحسدك على هذه الجلسة الفلاحية الرائعة التي عبثاً أحاول تقليدها وأفشل.

يا أمي يا حبيبتي أرجوك إنس هذا الغطاء اللعين ولو لمرة واحدة. أليس الأجدى بك أن تغفي قليلاً بدلاً من التنقل بين سرير وآخر للاطمئنان علينا؟ نحن نيام ولن يقتلنا البرد إذا ما انزلق الغطاء. 29 عاماً على هذا المنوال... ألم تتعبي بعد؟

المرايا

يقال إنها تعكس الحقيقة كما هي. ومع هذا نادراً ما نريدها كذلك. فالمرايا تكون مكسورة أو مهمشة في عناوين الكتب، وتكون أجمل من الحقيقة في تطلب الناظرين.

لهذا ننظر فيها إلى أنفسنا ونبالغ، إذ هي لا تكفّ عن دعوتنا إليها كيما ننظر فنرى ما نشاء.

وهذه الجاذبية التي لها، مصادرها كثيرة، فالنرجسية التي فينا أحدها، لكن لعبة المرايا تملك، بالتأكيد، دوراً لا يُغفل. ذاك أن المونولوغ والديالوغ لا يلتقيان كما يفعلان أمامها: تحدّث نفسك من خلالها وتحدّث نفساً أخرى هي أيضاً أنت. كذلك لا يلتقي الصدق والكذب كما يلتقيان فيها. فنحن نزيد فيها أو ننقص حسب رغبتنا، ونجنح أحياناً إلى أن نشتق عكس الأشياء من عكسها، أي نقيضها. وهي، بدورها، تعاند وتمانع مدافعه عن دورها في أن تعكس بنزاهة واعتدال، فإذا قادتنا إليها رغبة في التضخيم، أثرت هي أن لا تضخم فلا تعكس الضوء إذ يصير شمساً ولا تعكس العتم والليالي.

● من فصلية «أبواب» عدد 17

احتراق غزير

■ إلى جمال جبران/ صديقاً وفياً لا أعرفه

علي هلال

القرب غربة
والبعد أمل
كأنكَ المسافة من الطريق إلى روما
حتى طرقات قلبك المتعثر..
بحنين نادلة
كأنتِ...
كأنكَ.. آلهة موسيقى
والموسيقى.. شيء من الألم
كأنكَ..
ذلك الذي لا نلتقي به
إلاّ عندما نفترقْ
كأنكَ.. إشراقة خمرية التأمل
كأنكَ.. ما تريد أن أقولْ
كأننا.. تفاحة الملائكة
آخر قصيدة
كَتَبْتُها غداً..
موناليزا الجنوب – القلب–
موناليزا ... آمنة النصيري
موناليزا..
خيالٍ غزيرٍ
ي
ح
ت
ر
ق
في أصابع ساحرة.

وأضع الماء في فمي

رامي الأمين

سوف يبقى محمد عبدالوهاب في الصورة التي ألصقتها على جدار الغرفة، سوف يبقى، وقد تذهبين الليلة، أو غداً عندما تستيقظين وتجدين أني تحولت إلى كائن مجنون، وسأطلب أن تطفئي الضوء، وأن تغلقي الستارة كي نمنع الصباح من الدخول، وسأطلب أن ترفعي حوضك قليلاً لأني متضايق، وسنسمع وجع السرير، وسنسمع مرور السيارات، ونرفع من لهاثنا، وستقولين إن رائحة فمي كريهة، وستطلبين أن أنظف أسناني وأعود، وسأعود، بأسنان أقل اصفراراً في المرّة المقبلة. سأعود وقد لا أجد إلا عبد الوهاب على الحائط، ساكناً وجامداً، ينظر إليّ من خلف نظارتيه، وسوف يبقى هكذا، وقد تأتين بعدها بقليل، بابتسامة رائعة، وترقصين بينما نحضر العشاء معاً، أو تقفين أمام النافذة كجزء من الديكور، كالكرسي الهزّاز، تتماوجين مع الأغنية. وأضع الماء في فمي، وأبصقه دفعة واحدة، أضع الماء وأبصقه حتى تخرج الرائحة الكريهة منه، وأعود إلى السرير وأنام بقربك، ساكنة، ميتة على الأرجح. وأضيء الضوء، وأفتح الستارة، وأحدّق في صورة عبدالوهاب.

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

alnedaa_yemen@yahoo.com

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 8 ربيع ثاني 1428هـ الموافق 25 ابريل 2007 العدد (100) Wed. 8/4/1428 - 25 Apr. 2007 No. (100)

إعـــلان

يعلن الدكتور راغب القرشي
أخصائي طب وجراحة الفم والأسنان
عن إستئنافه إستقبال زبائنه الكرام في عيادته بعد إستكمال دراسته العليا في هولندا وعودته إلى اليمن

للحجز والاستفسار: منتصف شارع هائل - فوق مركز الشعاع للعطوات - تلفون: 470868 موبايل: 733514146

البلطجة رأسمال

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

بالأمس انتهى مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار بمشاركة كبيرة من أهم رؤوس الأموال في منطقة الخليج وبعض الشركات العالمية والكرة الآن في مرمى الرئيس علي عبدالله صالح..

التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن لا مجال للتغلب عليها إلا عبر بوابة الاستثمارات والسياحة. والمشاركة النوعية لرجال الأعمال والشركات في المؤتمر أسقط كل الحجج التي سيقت من قبل عن وجود "فيتو" سياسي من الجوار تحديداً، ضد قدوم رؤوس الأموال إلى اليمن... ونحن اليوم مطالبون بأن نؤكد لهؤلاء وللعالم أننا جادون في إيجاد بيئة مناسبة للاستثمارات..

التداخل القائم بين المواقف السياسية وحركة الأموال حقيقة واقعة، لكن غياب القضاء العادل والنزيه والكفؤ واستمرار السطو على الأراضي، وتنامي قوى النفوذ التي تقدم نفسها كضامن لنجاح الاستثمارات وسطوة فساد العمولات هي الأسباب الحقيقة لغياب أو عزوف المستثمرين عن القدوم إلينا.

لا يوجد رأسمال في العالم يكره الربح والنجاح، كما لا يوجد من سيغامر ويجعل أمواله أسيرة رغبة عسكري احترف السطو على الأراضي واسترخاص الدماء في سبيل فرض نفسه كشريك برأسمال كبير من "البلطجة"..

يعرف الرئيس أن نجاح الاستثمار مرهون بمواجهة البلطجة، وإيجاد سجل عقاري سليم وبإصلاح قضائي يحقق العدالة والاستقلال، ويعلم أيضاً بحكم منصبه وبما ترفع إليه أجهزة الأمن المتعددة يومياً من تقارير عن الشخصيات العسكرية من منتسبي الجيش والداخلية أيضاً وعن شيوخ القبائل الذين احترفوا مهنة السطو على الأراضي والبسط عليها بقوة السلاح وإذا لم يعلم الناس بالإجراءات الرادعة التي اتخذت مع هؤلاء فلن يطمئن أحد لسلامة الوعود التي تقطع كل يوم.

قبل مؤتمر الإستثمار بأيام قليلة كانت هناك مجاميع قبلية تستولي على مسكن أحد المغتربين في "حدة" تطرد سكانه وتدعي ملكية الأرض التي اشتريت منذ سنوات بعيدة وبني فيها المسكن وسكنت فيها عائلة، ومع ذلك انفض المؤتمر "وحمران العيون" ما زالوا في البيت.

أُبلغت وزارة الداخلية بالحادثة ولم تفعل شيئاً، كما سبق وأن أبلغ رئيس الجمهورية بالمشكلة القائمة بين القاضي محمد اسماعيل الحجي ومغترب آخر منع من استكمال "تشطيب" عمارة مكونة من سبعة أدوار والقضية مثارة منذ سنوات ولم يستطع أحد حلها.

المآسي كثيرة وإعلان الرئيس تسلمه ملف الاستثمارات يتطلب أن توجد آلية سهلة ومبسطة للوصول إليه ولمتابعة قضايا المستثمرين وحلها. لأن ذلك هو المقدمة المنطقية للحديث عن بداية جديدة لمعالجة هذه القضية الشائكة التي بنجاحها سنخطو باتجاه المستقبل وإن لم يتم فإن الأبواب ستوصد في وجوهنا لعقدين آخرين من الزمن.

جلال الشرعبي مديراً للتحرير وبشير سكرتيراً

أقرت أسرة «النداء» في اجتماعها الأسبوعي الأربعاء الماضي، تعيين الزميل جلال الشرعبي مديراً لتحريرها، والزميل بشير السيد سكرتيراً للتحرير.

«النداء» إذ ترحب بانضمام الزميل القدير جلال الشرعبي إلى أسرة الصحيفة لتأمل بأن يعزز حضوره تجويد أدائها المهني.

كما تتمنى للزميلين العزيزين التوفيق في أداء مهامهما.

● جلال

● بشير

جديرة بأن تظم إلى موسوعة جينيس

إيمان غانم.. عقدان من الزمن الظالم

■ طلال سفيان

دخلت قضية إيمان أحمد غانم، الموظفة منذ مطلع السبعينات في البنك اليمني للإنشاء والتعمير، طورها الزمني الممتد لعقدين. أرست فيه هذه المحامية وزوجها التربوي، أول مداميك الأحلام الدنيوية بتأمين عش الزوجية بشراء منزل يَقيهم أعاصير الزمن وذلك عبر قرض بنكي مقداره ربع مليون ريال يحتوي أفراد عائلتها في العام 1984 والذي شهدت فيه جدران الأحلام السقوط السريع أمام عواصف سلب وانتهاك الملكية الخاصة بمد معنوي لميليشيات الغدر الغاشم لحقوق الآخرين.

لتبدأ بعد ذلك رحلة طويلة دروبها شائكة عبر دهاليز المحاكم القضائية التي انطلقت شرارتها الأولى عام 1987، مروراً بسنوات المسوغات القانونية الفاقدة لهوية التنفيذ لأحكام بإنصاف قضية اغتصاب منزل المواطنة إيمان أحمد غانم والتي تستحق وبكل جدارة أن تضم قضيتها ضمن موسوعة جينيس العالمية للأرقام القياسية.

تبدأ تفاصيل اجزاء هذه الحكاية والتي ترويها بمرارة شديدة المحامية إيمان غانم، وذلك عندما قامت باستقراض مبلغ250.000 ريال من مكان عملها في البنك اليمني للإنشاء والتعمير عام 1984 أشترت بموجبه منزلاً متواضعاً في حي الرقاص في أمانة العاصمة الذي كان قبلة لأمها وزوج أمها وأبنائه في الاستضافة المؤقتة والتي أصبحت بعدها تملكاً سافراً ، غير شرعي للمسكن؛ بعدها شهدت قاعات محكمة غرب أمانة العاصمة النظر والحكم لصالح «إيمان»، وتحميل المدعى عليه غرامات الدعوى ومصاريف المحاماة بموجب قرار تنفيذ الحكم، وإعطائه مهلة عشرة أيام قبل اتخاذ التنفيذ الجبري. لتنعطف بعد ذلك القضية نحو حكم استئنافي اصدر نهاية 1992 وقضى بإشراك الأطراف المتنازعة في ملكية المسكن الذي أصدرت فيه المحكمة العليا مطلع يوليو 1995 حكماً نهائياً لصالحها، وإبطال حكم الاستئناف السابق المخالف لهذه الأمور المدموغة بأحكام شرعية معززة بالكثير من مناشدات البرلمان ووزارة حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني وأهالي المنطقة، التي يقع فيها العقار المتنازع عليه، فضلاً عن توجيهات رئيس الجمهورية لوزيري العدل والداخلية بتنفيذ الحكم الصادر لصالحها.

نافذة

الاستحمار في عنف تكرار

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

رغم قناعتي بأن "المثقف" ينطوي على مصيبة وينطق بلسانها، خاصة عندما يحظى بقسط من الاستهتار والذي يسمح له بأن يغدو خبيراً في كل شيء، من هندسة الاتصالات إلى الهندسة الوراثية، ومن تخصيب اليورانيوم إلى قضايا العرب والبوسنة والخصخصة والحداثة وما بعد الخباثة و...الخ.

ورغم معرفتي بأن القدرة على التحدث في كل شيء دون تواضع ومعرفة، صارت هواية يمكن أن يستدل بها – غالباً – لتعريف "المثقفين" في بلادنا، خاصة أن هؤلاء يتنطحون لممارسة هذه الهواية بحماسة فائقة، قد أفضى، وما زال، إلى نتائج مدمرة تجلت خطورتها في الحياة العملية بتغذية شروط الاستبداد والفساد.

نعم، برغم ذلك كله فإني سأتجرأ على الخوض في موضوع الاستثمار، وأنا لست من الضالعين والمختصين فيه، ولكني لم أقو على مغالبة إلحاح اقتراح حدث الساعة وحديثها، ومسايرة "الإجماع"!

وسوف أقدم على هذه الفعلة وكلي استعداد لتحمل نصيبي من المساهمة في تزويق الخراب وتنميقه. ولن أكتم القارئ أن فضولي ما كان له أن يستثار لمطاولة موضوع الاستثمار إلا بسبب من اعتقادي بأن الحديث عن استكشاف فرص الاستثمار ينتمي إلى ضرب من الفنتازيا المعززة بالأرقام، بمخاتلة يمكن أن توحي بصلة ما يحدث بالخيال العلمي، دون أن تنفي واقع أن هذا الذي يحدث وشيج الصلة بالخيال الذي يعمي بعد أن يدوش ويعطب أسماع من كانت عقولهم في آذانهم.

وسواء قُدّرت قيمة الفرص الاستثمارية المستشفة ببضع مليارات من الريالات أو الدولارات، فإن مربط الخيل (ليس بالضرورة خيل المؤتمر) يكمن في توافر البيئة الاستثمارية الحاضنة والجاذبة والمحفزة للاستثمار، كما يكمن في إدراك "صناع القرار" أن الخدمة الأولى التي يتوجب على الحكومة أن تقدمها لمواطنيها، في عالم اليوم، هي توفير بيئة جذابة للشركات والمستثمرين الإقليميين الدوليين.

وبهذا المعنى فإن انعدام البيئة المؤهلة لاستقبال الإستثمار على خلفية غياب الحكم الصالح والحكومة الرشيدة، يجعل من الحديث عن الاستثمار محض افتراء وهراء وزعيق إعلامي تنكره الشواهد المتزاحمة، لتقطع بغياب الأمن والاستقرار، وتفاقم عوامل الطرد للتجارة والمستثمرين في الداخل ومعهم المستهلكين، واتساع نطاق انتشار الحرائق والحروب على "البُقَع" وفي منافذ صنعاء وساحاتها كما في غيرها من مدن وأرجاء البلاد، واستمرار الحرب في صعدة، وسماكة عوامل الانفجار والإضراب في أكثر من منطقة وعلى أكثر من صعيد، على نحو يفيد بأن مطر المليارات لن ينهمر على اليمن، وأن المستثمر الأجنبي أذكى من أن يُستحمر، مع الاعتذار للحمار، ويقدم على الانتحار، وأن مغامرته بالمشاركة في مؤتمر فرص الاستثمار كانت بمثابة إعلان حسن نوايا ليس أكثر، أو عبارة عن إفشاء لنداء مضمر: أقيموا دولة المؤسسات والقانون والقضاء المستقل، وحرية الصحافة، ومناخات الاستقرار والأمان، وسوف يتحول وعد المليارات إلى رعد ومطر.

في جزيرة طالما أفتخر أهلها بأنها لم تزل بكراً، فإن لأيادي الإنسان وعقله شهوة عبث لا يمكن اكتشافها بسهولة.
لا نفط أو غاز ولا طاقة نووية في سقطرة

مهمة لاصطياد حوت؟!

"البيئة – فقط – ثروتها، ورأسمالها الذي لم يستثمر بعد".
أشياء أخرى تهدد الحياة البيئية في جزيرة لا تحتمل عبث الإنسان قط.

فكري قاسم
fekry19@hotmail.com

لذا يتخوف "أحمد سعيد سليمان"، نائب مدير الهيئة العامة لحماية البيئة، مدير وحدة الصون في برنامج "صون جزيرة سقطرة" التابع لأمم المتحدة، يتخوف من عديد أشياء قد تدمر التنوع الحيوي الذي تتمتع به الجزيرة.

الإصطياد العشوائي للسفن (غالباً سفن أجنبية) تدخل المياه الإقليمية للجزيرة في مهمة لاصطياد الحيتان، "تأخذ العنبر، وترمي الحيتان: الموج بدوره يدفع ببعضها – وهي ميتة طبعاً– إلى السواحل"

ويضيف "سليمان" بأن جنسيات السفن في العادة هندية، باكستانية، أوكرانية"، فضلاً عن سفن تأتي في مهمة أيضاً لجرف الشعاب المرجانية والأسماك الحية، وتمتلك حسب "سليمان" تصاريح من وزارة الثروة السمكية!!

مؤخراً تم إلقاء القبض على سفينة مارست مهام الصيد بطريقة لا تعدو عن كونها تدميراً للثروة في مياه سقطرى.

ويتحدث سليمان: "قيادة اللواء في سقطرة تتعاون معنا فيما يخص نشاط مكتب الهيئة العامة لحماية البيئة".

· ثمة أشياء أخرى، تهدد الحياة البيئية في جزيرة لا تحتمل قط عبث يد الإنسان.

الاصطياد العشوائي المحلي مثلاً، في صيد الشروخ، إذ يستخدم الصيادون المحليون شباكاً لجر "الشروخ" وهذا – طبقاً لـ سليمان– محرم دولياً.

وفضلاً عن اصطياد وجرف "خيار البحر" المهدد بالإنقراض. يتحدث الباحث محمد قائد عن جهود دولية تولي الجزيرة عناية، بينها وحدة الصون في برنامج صون سقطرة.

● صورة لمركز صون

والزائر للجزيرة يلمح فعلاً، أن لمكتب الهيئة العامة لحماية البيئة حضوراً حيوياً، ويكاد يكون الثقل الثاني بعد قيادة اللواء.

وعن المنظمات الدولية العاملة في الجزيرة الآن يقول سليمان إن أهمها منظمة "ترينجل" وكذا مشروع دعم العسل (دعم فرنسي).

مشروع الثروة الحيوانية (أمريكي)، وكذا المنظمة الأمريكية فضلاً عن الهلال الأحمر (دعم إيطالي) ومنظمة "دارون" تهتم بالتعليم البيئي، إضافة إلى "صندوق سقطري" ومدرسة "لين" لتعليم اللغة الإنجليزية.

ولأن سقطرى لا نفط فيها ولا معادن، فإن "البيئة" هي الثروة الحقيقية للجزيرة، وموردها الهام.

وينهي سليمان حديثه بوضع علامة تعجب كبيرة أمام أعمال السفلتة العشوائية للطرق، إذ هي تدمر التنوع الحيوي البري والبحري للجزيرة، وهمس بشيء من المرارة: "ما جدوى أن تشق طريق بمساحة عرض 12 متراً، وبقيمة إجمالية 3 مليارات ريال لتوصيل 120 نفر (مواطن)!!".

ذلك هو العبث. ولا زحام للسيارات في سقطرة.

الجدير ذكره أن جهود الأهالي بصحبة مكتب البيئة أثمرت، حيث استطاعت لاحقاً إيقاف مشروع طريق مؤدي إلى محمية وطوح في مديرية قلنسية شمال غربي الجزيرة.

كانت الطريق ستدمر ما يمكن اعتباره شيئاً من نوادر البيئة في جزيرة لم "تزل كما تركها أبونا آدم؟" حد تعبير زميلي صلاح الدكاك.